

وزارة التعليم العام
جامعة أم القرى
معهد اللغة العربية
مكة المكرمة

سلسلة دراسات
في تعلم اللغة العربية
٤

التمهيد
في إكتشاف اللغة العربية
لغير الناطقين بها

تأليف
دكتور تمام حسان

١٩٨٤ - ١٤٠٤

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

تقديم

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على نبينا محمد وآلـه وصحبه أجمعين .

وبعد ،

تولى وحدة البحوث والناهج بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة نشاطها العلمي المتعدد مع كل عام دراسي . وذلك بإصدارها مجموعة أخرى من الدراسات القيمة التي تعالج قضايا علمية على قدر كبير من الأهمية ، وتساول جوانب مختلفة في تعلم اللغة العربية وطرق تعليمها لغير أبنائها .

واليوم نقدم لكل المشغلين في تعلم اللغة العربية ولا سيما القائمين منهم على تعليمها لغير أبنائها ، فكرة مستحدثة ، وتجربة جديدة حول اكتساب اللغة العربية تقوم على ثلاثة عمليات عقلية يرى المؤلف ، الأستاذ الدكتور تمام حسان ، جدواها وفائتها لتعلم اللغة العربية من غير أبنائها ويقرر أن اكتساب اللغة لا يتم بدونها . تلك هي على الترتيب ، التعرف والاستيعاب ، والاستمتاع .

وهذا البحث قائم على نظرية جديدة للمؤلف يسميه « نظرية الأسلوب الدولي » قام بتأليفه وإعداده للنشر هذا العالم الفاضل الذي له من سمعته العلمية ومكانته المتميزة في أوساط العلماء ما يجعلنا واثقين من قيمة هذه الدراسة ، وعميمها ونشرها للقراء للحكم لها أو عليها . وهذه النظرية بلا

شك إضافة جديدة ولبنة أخرى تضاف إلى دراساته اللغوية السابقة التي اتسمت دائماً بالأصالة والعمق والجدية . وهو اليوم يضع أول لبنة في هذا الطريق ويراوده أمل كبير بأن يتبع هذه الدراسة دراسات أخرى يقوم بها زملاء آخرون لنكشف على حد تعبيره « المعالم والصواع على محجة لغة القرآن » . والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ويوفقنا دائماً للسير على طرق الخير والصواب وهو حسينا ونعم الوكيل .

عميد المعهد ورئيس وحدة البحث والمناهج

د. عبد الله سليمان الجريبي



مقدمة

لاكتساب اللغة ثلاثة مراحل ، يمكن أن نسميتها على الترتيب : التعرف ، والاستيعاب ، والاستماع . فاما التعرف فهو إدراك العناصر اللغوية والتفريق بينها ، وربط كل عنصر بوظيفة خاصة تبدو واضحة عند إنشاء التقابل بينها وبين وظائف العناصر الأخرى . وذلك كإدراك السين في « سار » بمقابلتها بالصاد في « صار » ، وربط كل من الصوتين بوظيفة خاصة هي بيان الكلمة التي هو فيها ، والتفريق بينها وبين أختها ، وكإدراك الفرق بين المقصود بصيغتي « فاعل » و « مفعول » ، ووظيفة كل منها في مقابل الأخرى . وأما الاستيعاب فيتختلي العناصر الجزئية ووظائفها إلى فهم أنماط الجمل ، والتفريق بين كل نمط منها وبين الآخر . وذلك كمعرفة الفرق بين « ما أحسن زيد » برفع زيد و « ما أحسن زيداً » بمنصب زيد ، وكالفرق بين منصب « سلام » ورفعه في قوله تعالى : « قالوا سلاماً قال سلام » ، ونصب « العرب » ورفعه في « نحن العرب نكرم الضيف » و « نحن العرب » ؛ والفرق بين جملتي « إذا » في قولنا « فإذا زيد انصرف خرجت » ، و « خرجت فإذا زيد انصرف » . ومعنى ذلك أن الطالب إذا استطاع إدراك العناصر الصوتية والصرفية ، وإدراك الوظائف النحوية التي تؤديها هذه العناصر الصوتية والصرفية ، وإدراك الوظائف النحوية التي تؤديها هذه العناصر ، وعرف أنماط الجمل ، والفارق بين نمط منها ونمط ، وأحاط بمعاني المفردات في كل نمط ، فقد استوعب النص الذي أمامه ، أي أحاط بالمقصود منه . ويبقى بعد ذلك أمر المرحلة الثالثة ، وهي الاستماع ، وهو ذاتي في جانبه

الأكبر ، ولكنه ذو روافد ثقافية قوامها مؤشرات الذوق العام ، والروابط العاطفية بين الجماعة ، والبيئة الجغرافية والتاريخية . ومن ثم إذا كان تحصيل التعرف والإستيعاب ممكنا من خلال الدرس فقط فإن إتماء الاستمتاع بحاجة إلى المعايشة ، والاندماج ، والعدوى العاطفية والذوقية ، إن صع هذا التعبير .

ولتيسير الوصول إلى التعرف لا بد أن يكون هناك نموذج للغة يوصل إليه بالبحث ، واستخلاص النتائج . والمقصود بالنموذج صياغة هيكل بنوي ذي عناصر ومكونات يتکامل بعضها مع بعض ، بحيث تكون الصياغة بمثابة عن التناقض . وذلك لأن يكون الكلم أقسام يتکامل بعضها مع بعض ، وللصرف صيغة تکامل كذلك ، وللتحوّل أبواب تکامل أيضا ؛ فلو حذف جزء من أجزاء البنية أو أضييف إليها جزء ليس منها لتهدمت البنية القائمة ، أو حل محلها بنية جديدة تماما . ونضرب لذلك مثلاً بالبنية اللغوية العربية التي لو حذفنا منها الفعل المطاوع مثلًا لوجب أن تتغير البنية من حيث يتحول فعل مطاوع إلى صيغة المبني للمجهول ؛ فيقال في « الخبس » « حُبِسَ » ، وفي « انكسر » « كَسِيرٌ » . وبذلك تهدم البنية القديمة ، وتحل محلها بنية أخرى حالية من « المطاوعة » . وصياغة الهيكل البنوي هي ما يسمى « النموذج » . وإذا كان النموذج رؤية ما لبنية اللغة فقد يتحد الموضوع وتختلف زوايا الرؤية ، أو بعبارة أخرى قد تتحدد اللغة المدرستة وتختلف التأذاج . والدليل على ذلك أمران :
أ — أن المذاهب تتعدد واللغة المدرستة واحدة ، كالحال بالنسبة للمعياريين والوصفيين ، أو بالنسبة للتوزيعيين والتحويليين ، أو بالنسبة إلى البصريين والكافيين .

ب — أن كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » يبني نموذجاً جديداً للغة العربية غير ما ألفه الناس من قبل .

وإذا كان موضوع دراستنا هو (اكتساب اللغة العربية) ، فمن المطلوب أن نحصر كلامنا في مجال اهتمامنا ، وألا نتناول بالحديث إلا ما تعلق من الأمور بهذه

اللغة . وأول ما يرد على البال من شأن الموزج العربي بصرى كان أم كوفيا ثلاث ملاحظات نذكرها إجمالا ، ثم نبسطها تفصيلا . تلك هي :

أ — أن هذا الموزج موغل في التجريد .

ب — أنه تلفيقي .

ج — أنه يبدأ من المطلق ويتوجه إلى المقيد .
ولكل واحدة من هذه الخصائص قسطها الذي تضيفه إلى صعوبة تعلم الموزج وتعلمه . وإليك البيان :

أ — الإيغال في التجريد :

حين نظر النحاة في اللغة العربية واستعمالها ، وجدوا أن ظروف الاستعمال تتأى عن طابع الاطراد ، وأن من المستعمل ما هو شاذ أو قليل أو نادر أو لغة قوم بعينهم ، وأن هذا الاستعمال غير المطرد يقف جنبا إلى جنب في حقل الفصاحة مع المطرد من الاستعمال ، حتى كان من قواعدهم العامة قوله : « الشذوذ لا ينافي الفصاحة » . ومن الواضح أن وضع القاعدة يسعى إلى العثور على وضع مثالي يطرد فيه الاستعمال في كل الحالات ، بحيث تكون القاعدة تلخيصا مطلقا لسلوك المفردات . ولو كان الأمر على هذه الصورة المثالية لأصبحت قواعد اللغات من الإيجاز والإطلاق بوضع يشبه ألعاب الرياضة ، أو قواعد السير في طرق المدينة . ولكن أمر اللغة مختلف عن ذلك كما ذكرنا ، حتى إنه لمن الصعب أن توضع القواعد مباشرة من طرق الاستعمال ومن ثم كان على النحاة أن يلجأوا إلى التجريد العقلي ، ليجردوا من المستعمل هيكلًا بنويوا عقلانيا يهيمن على المستعمل ، وبعد نقطة انطلاق لتفسيره . وهكذا نشأ « أصل الوضع » و « أصل القاعدة » في أذهان النحاة دون أن يجري بهما الاستعمال .

غير أن أصل الوضع قد يُستَصْبَحُ في الاستعمال ، وقد يعدل به إلى فرع

له ، فيحتاج هذا الفرع إلى التأويل ، أي الرد إلى الأصل . وسنضرب أمثلة لذلك من الحروف والكلمات والجمل . فمن الاستصحاب أمثلة مثل « ضرب » و « قتل » و « خرج » و « دخل » إلخ ، إذ تبقى حروفها على حالها في جميع تصريفات الكلمة ، ويلزم مضارعها صورته وحركة عينه ، وهلم جراً . فيقال في كلمة من هذه إنها أصل مستصحب . ولكن « قال » و « ازداد » و « اصطنع » و « بناء » و « قائل » و « مدین » إلخ كلمات مستعملة تختلف عن أصل وضعها ، ومن ثم يقال إنها عدل بها عن الأصل ، فهي بمحاجة إلى « التأويل » أي « الرد إلى الأصل » . وتجري عبارة المعلمين في هذا الشأن

على النحو التالي :

١ — قال أصلها قول .

٢ — تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقلبت ألفا .

فالشطر الأول من هذه المقالة يمثل « التأويل » الذي (يقول) بالكلمة إلى أصلها ، ولكن الشطر الثاني منها تعيل للعدول عن الأصل . ومن الشطرين يُعرف الطالب الأصل والعدول والرد ، أو بعبارة أخرى : يعرف (قول) و (قال) ، ومبرر العدول . ومثل ذلك :

١ — ازداد أصلها ازداد .

٢ — وقعت تاء الافعال بعد الزاي فقلبت دالا .

ومنه كذلك :

١ — بناء أصلها بناي .

٢ — وقعت الياء متطرفة إثر ألف زائدة ، فقلبت همزة .

ومثله كذلك :

١ — قائل أصلها قاول .

٢ — وقعت الواو علينا لاسم فاعل أعلت في فعله فقلبت همزة . إلخ .

أما في تراكيب الجمل فحسبنا أن مثل بقول ابن مالك :

وتحذف ما يعلم بجائز كـ « زيد » تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف فجملة « زيد » أصلها « زيد عندنا » ، ذكر الخبر في السؤال ، فأصبح ذكره في الجواب إطبابا لا مير له . وجملة « دنف » أصلها « زيد دنف » ، ذكر المبتدأ في السؤال ، فأصبح ذكره في الجواب لغوياً . والمعنى في كلتا الحالتين على دليل الحذف . ولكن الرد إلى أصل الجملة لا يكون بدعوى الحذف فقط ، بل قد يكون بدعوى الزيادة ، أو التفسير ، أو التضمين ، أو التعويض ، أو التقدير ، وتحت التقدير فروع كثيرة .

ولقد ترتب على المفارقة بين الأصول المجردة التي اخترعها النحاة وبين العناصر اللغوية الواردة في الاستعمال الفعلي أن أصبحت الحاجة ماسة إلى بيان علة الانتقال من الأصل إلى الفرع . فاما في الكلمات فقد أصبحت العلل قواعد للتصريف ، كالتي ذكرناها منذ قليل تحت أرقام ٢ في الأربع الأمثلة السابقة . وسبب ذلك أن الكشف عن العلة كان نتيجة للاستقراء ، وأولى بنتيجة الاستقراء أن تكون قاعدة ، وهكذا كان الأمر . وأما الأمر في الرد إلى أصل الجملة فقد وقف عند مستوى القياس على الجملة التامة الأركان ، والمثالية التكوين . ولكن الجملة المثالية التكوين قد لا تكون مثالية الاستعمال فلا يقبل في الاستعمال مثلا جملة من نوع : « إذا انشقت السماء انشقت » ؛ لأن هذا الأصل صناعي من اختراع النحاة ، ومن ثم أصبح الرد إليه عرفا للتأويل بينهم ، لا يرقى إلى مستوى القاعدة كما رقيت قواعد التصريف . والدليل على أنه لا يرقى إلى مستوى القاعدة أنك تستطيع في جواب « كيف زيد » أن تقول « زيد دنف » ، فليس ثمة ما يقتضي منك أن تحذف « زيد » في الجواب على السؤال . ولكنك لا يقبل منك أن تستعمل أصولا مثل « قوله » ، و « بنائي » ، و « قولي » ، و « ارتاد » ، و « إذا انشقت السماء انشقت » .

أما أصل القاعدة فهو القاعدة الشاملة التي تتناول رأس الموضوع ولا تعد استثناء من قاعدة أعم منها ، كالقواعد التالية :

- ١ - الفاعل اسم
- ٢ - الفاعل مرفوع
- ٣ - المبتدأ مرفوع

الاسمية في الحالتين قاعدة عامة ، وكذلك الرفع ، وتقدم المبتدأ ، وتأخر الفاعل ، وتعريف المبتدأ ، ودلالة الفاعل على من فعل الفعل . وهذه القواعد هي الأصل في البابين ، ولكن هذا الأصل قد يكون عرضة للاستثناء ، بسبب شروط المتن أو ليس المعنى ، وعندئذ تنشأ القاعدة الفرعية .

فلاستثناء من الاسمية قد يكون بطريق حكاية اللفظ نحو « لا إله إلا الله تَقْبِي
من النار » ، أو بطريق التأويل نحو « وأن تصوموا خير لكم » ، والرفع عرضة
للاستثناء في نحو « ما قام من أحد » ، وكذلك « بحسبك هذا » ، وتعريف
المبتدأ عرضة للاستثناء عند إقامة النكرة مقام المعرفة ، نحو « لك أجر على ما
فعلت » ، ودلالة الفاعل على من فعل الفعل عرضة للاستثناء بنحو « همها
العقيق » ؛ لأن همها ليس فعلا ولا يدل على حدث قام العقيق بفعله أو
إحداثه . وتقدم الخبر على المبتدأ عرضة للاستثناء في حالات يجوز فيها عكسه ،
حالات أخرى يجب هذا العكس . ومعنى هذا الكلام أن في النحو قواعد أصلية
كبرى وقواعد فرعية مستثنية منها . ويمكن التمثيل لذلك بما في ألفية ابن مالك
من قوله :

١— ولا يجوز الابتداء بالسكونة
عن جهة وإن يفدي فأخبرها
وتصدر وصلها ضميرُ المخاطب
إن وصلت بالثان كاجمود الشعر
كزيد الضارب رأس الجانبي

٢— ولا يكون اسم زمان خبراً
أي كذا وأعربت ما لم تتصف
ووصل أهل بهذا المضاف مغتفر
أو بالذى له أضيف الثاني

٣— أي كذا وأعربت ما لم تتصف
أو بالذى له أضيف الثاني

٤— ولا يجوز الابتداء بالسكونة
عن جهة وإن يفدي فأخبرها
وتصدر وصلها ضميرُ المخاطب
إن وصلت بالثان كاجمود الشعر
كزيد الضارب رأس الجانبي

ففي البيت الأول قاعدة عامة عبر ابن مالك عنها بقوله « ولا يجوز الابداء بالنكرة » ، وهي التي وردت قبل ذلك في قولنا : « المبتدأ معرفة » ، وقاعدة أخرى فرعية جاءت في صورة قيد على القاعدة الأصلية بقوله : « ما لم تفده » ، أي ما لم يؤمن للبسُ في المعنى ، فعندئذ يجوز الابداء بالنكرة . ويقال مثل هذا التفسير في بقية ما ذكرناه من أبيات ابن مالك .

ب - الطابع التلفيقي :

ليس المقصود بالتلفيق التزوير والغش ؛ فذلك أبعد شيء عن الجهد البيل الذي بذله سلفنا الصالح من القائمين على خدمة لغة القرآن . ولكن المراد ضم الشيء إلى الشيء في الحكم وليس من قبيل واحد . وقد جرى التلفيق بهذا المعنى على محورين هما : محور المكان ، ومحور الزمان . فأما من حيث المكان ، فقد ذكر الفارابي في كتاب الحروف ، وروى عنه ذلك السيوطي وغيره ، أن الذين عنهم أخذت العربية وعنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم هم قبائل قيس وعميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائين . وهكذا يجمع الفارابي قبائل وسط الجزيرة في قرنٍ وينسب الأخذ عنهم إلى علماء العربية ، أي النحاة ، وكأنهم جميعاً يتكلمون لهجة واحدة من لهجات اللغة العربية . غير أن هذه القبائل كانت متعددة اللهجات مختلفتها إلى حد التباين في الأصوات ، والمفردات ، والتراكيب في حالات كثيرة . فالبحث عن قاعدة تضم تحجاها هذه الأمشاج المختلفة من صور الاستعمال نوع من التلفيق .

وأما من حيث الزمان فقد جمع النحاة صوراً للاستعمال متداة على ما ينوف على ثلاثة القرون التي ظفروا بالمرؤى منها ، وسبقت زمانهم أي أنهم جمعوا لغة أمرىء القيس ولغة إبراهيم بن هرمة في حسban واحد ، وجعلوا اللغتين لغة واحدة على رغم جري عرف النقاد حتى في زمانهم على التفريق بين القديم والحديث ، يشهد على ذلك ما نعرفه عن طريقة أبي عمرو بن العلاء في النقد . فهذا نوع

آخر من التلقيق . ولقد كان من نتيجة هذين النوعين من أنواع التلقيق أن ظهرت بين مصطلحات النحو العربي عبارات مثل : « لغة قوم » ، و « ذلك لغة » ، و « نادر » ، و « قليل » ، و « شاذ » ، و قول رجل مثل أبي عمرو « اعمل على الأكثر وأسي ما عداه لغة » ، وإدخال كثير من موضوعات فقه اللغة ؟ كرواية اللغات المسموعة في الكلمة المفردة الواحدة . أضف إلى ذلك جواز تعدد الإعراب بحسب اللهجات في المثال الواحد ، كالذي نراه من أمر « ما » التيمية والمحازية مثلا .

والذى يبدو لي أن هناك مظهراً تلفيقياً لم يلتقط إليه مؤرخو النحو العربي ، هو مظهر عدم التفريق بين اللهجة القبلية التي كان العربي يخاطب بها أهل بيته وذوي قرباه وبين العربية الفصحى التي كان هذا العربي نفسه يستعملها في المناسبات الجدية . فمثل ذلك العربي في أيامه كمثال أحدنا في أيامنا هذه يجعله من نشاطه نشاطاً يستعمل فيه العامية ، ونشاطاً آخر لا يتم إلا باستعمال العربية . والفارق الوحيد بين ذلك الأعرابي وبين أحدنا الآن أن الأعرابي كان ذا سلقة لغوية في الفصحى ، وليس أحدنا الآن كذلك . وكما تصيب عدوى العامية على ألسنتنا الاستعمال فتختلف الفصحى لدينا بين بلد وبلد ، كانت العدوى القبلية ذاتها تصيب الاستعمال الفصحى على ألسنة العرب الفصحاء . ومن هنا سمعنا عن الكشكشة والعنونة والطمطمانة والعجمحة إلخ ، كما سمعنا عن أمور اختصت بها كل واحدة من قبائل الفصاحة التي ذكرها الفارابي وأشارنا إليها من قبل . وإذا كان الأمر كذلك فلا شك في أن الجمع بين القبلي والفصيح في دراسة نحوية ولغوية واحدة هو من قبيل التلقيق .

والمنهج المرتضى في البحث اللغوي يرفض التلقيق في كل هذه المحاور ، إذ يرتضي أن يقوم البحث على لهجة واحدة بعينها في زمن بعينه ، وأن يكون النظر في أكثر من لهجة واحدة على سبيل المقارنة إذا توافرت شروط المقارنة . ولكن النحو

العربي عندما لم يسلم من طابع التلتفيق أصايه الكبير ما ذكرنا من قبل من ظواهر غير مرغوب فيها . وليس معنى ذلك أننا ننسب التقصير إلى النحاة فما كان لهم في زمانهم أن يتباوا بما يوؤل إليه منهج البحث اللغوي في المستقبل البعيد . فالنقد متوجه إلى النحو لا إلى النحاة .

ج — البدء من الإطلاق إلى التقييد :

يتمثل هذا الاتجاه في النحو العربي في صورتين :

- ١ — البدء بالأصول المجردة ، وفهم المستعمل في ضوئها .
- ٢ — تحكيم القواعد في كلام الفصحاء ذوي السليقة .

أما اتخاذ الأصول المجردة معايير يُردد إليها الاستعمال فذلك واضح في الكثير من أعمال النحاة . وبخاصة في مجالات الإعلال ، والإبدال ، والنقل ، والقلب ، والمحذف ، والزيادة ، والإدغام ، إلخ . فكل واحدة من هذه الظواهر تمثل انتقالاً من أصل مجرد كان ينبغي أن يكون إلى فرع مستعمل هو كائن ، وتحكيمها لما ينبغي أن يكون في تفسير ما هو كائن ، وذلك هو المعيارية بعينها ، لأن المعيارية هي تحكيم المعيار في الاستعمال ، أو هي البدء من المعيار (المطلق) إلى الاستعمال (المقيد) بقيود كثيرة ، منها الموقع ، وطلب الحفة ، كما يتضح في دراسة الظواهر الموقعة .

ولقد كان المقبول أن تأتي القاعدة نتيجة للاستقراء الناقص لنصوص من اللغة ؛ وقد فعل النحاة ذلك تماماً ، ولا عيب عليهم فيما فعلوا . ولكنهم بعدما استخرجوا القواعد مما كان بين أيديهم من النصوص جعلوا يحكمون هذه القواعد في اتجاهين . وكان أول الاتجاهين رفضُهم لفكرة تطور اللغة ، فوقفوا بجواز الاستشهاد عند نهاية القرن الهجري الثاني ، وعدوا ما جاء بعده من الاستعمال مرفوضاً ، لعدم نقاشه ، بسبب تجاهله عن القاعدة ، أو بسبب مجرد تأخره في الزمن وإن كان

مطابقاً لها . وقد أشرنا من قبل إلى موقف أبي عمرو في تفضيل القديم لقدمه ، وانعكاس هذا الرأي على النقد الأدبي في زمانه . لقد كان أبو عمرو قارئاً وراوية ونحوباً وناقداً . وكانت صفة النحوية فيه داعية له إلى التمسك بالقديم ، لما يتطلبها البحث النحوية من اعتبار شرط الفصاحة ، ويدوً أن أبي عمرو النحوية قد ترك أثراً كبيراً في أبي عمرو الناقد ، حتى جعله يفرض حداً زمنياً للاعتداد بالشعر لا يختلف عن حد الاعتداد بالفصاحة .

على أن هناك نحوياً آخر هو عبد الله بن أبي إسحق يمثل الاتجاه المعياري الآخر ، وهو ما سماه مؤرخو النحو « الطعن على العرب » ؛ وكان ذلك دأبًا له ولتلמידيه عيسى بن عمر . وكان الطعن على العرب يتمثل في تغليط الشعراء ذوي السليقة حتى لا يتطابق شعرهم مع قواعد النحاة . والأخبار في ذلك كثيرة ، كالذى وقع بين ابن أبي إسحق والفرزدق . ولا داعي للخوض في تفصيله ؛ حيث الموضوع موضع إيجاز .

ولإما قدمنا لموضوعنا بهذه المقدمة لنعلم بعد قليل ما ينبغي أن يعد في أساسيات تعليم اللغة العربية ، وما لا ينبغي له أن يعد من هذا القبيل . ونستطيع أن نضرب مثلاً هنا بالأصول المجردة التي هي من تصور النحاة لا من استعمال العرب . فهذه الأصول في جملتها عصمة المضم في التعليم ، يحتاج ربطها بالاستعمال الفعلي للغة إلى جهد عقلي قد لا يكون الطالب المبتدئ مؤهلاً له ، ومن ثم لا تعد في أساسيات تعليم اللغة العربية . وسنرى في الفصول التالية ما ينبغي أن يقدم من عناصر اللغة إلى المتعلمين وما يحسن تركه لعناية المتقدمين والمتخصصين .

الفصل الأول

التعرف

ذكرنا في المقدمة أن التعرف إدراك العناصر اللغوية ، والتفریق بينها ، وربط كل عنصر منها بوظيفة خاصة . ومعنى ذلك أن التعرف يشتمل على إدراك ثلاثة أمور :

- ١ — العلاقات الواقية للعناصر ، أي جهات الشركة بينها أو نواحي الاتفاق .
- ٢ — العلاقات الخلافية للعناصر ، أي الفوارق بينها .
- ٣ — العلاقات بين العناصر ووظائفها ، أي معانها في حدود النظام إيجاباً وسلباً .

وهذه الأمور الثلاثة هي نسيج كل نظام لغوي ، فلا تقوم بنائه إلا بها . وعلى العنصر الأول يقوم التببيب ، وعلى الثاني يقوم التفصيل وأمن اللبس ، وعلى الثالث يقوم الطابع الرمزي للغة من أساسه ؛ كما يبني عليه أداء اللغة لوظائفها من حيث هي أداة للتواصل بين الناس . ومعنى قولنا إنها « نسيج كل نظام لغوي فلا تقوم بنائه إلا بها » أن كل النظم الفرعية للغة كنظام الأصوات ، ونظام الصرف ، ونظام النحو ، تتشابك وحداتها بواسطة هذه العلاقات ، فيتافق بعض هذه الوحدات في خصائصه ، ولكنه مختلف في بعضها الآخر حتى لا تتفق منه وحدتان في كل شيء ؛ ولو اتفقنا في كل شيء لما صر أن نعدهما وحدتين ، ولو تعسفننا فعددناهما كذلك لكان ذلك مدعاه للبس . ولنا أن نلقي الآن نظرة على جدول الوحدات الصوتية للغة العربية ، فنرى كيف تتحقق هذه العلاقات بين الوحدات :

الصفات												الخارج	
التوسيط			التركيب		الرخاوة			الشدة					
لين	جاني	مكرو	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور		
			مجهور		مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور	مجهور		
و		م			ف	ث	ذ	ظ	ت	ط	د	ب	شفوي
ي	ر	ن	ج	ش	س	ص	ز	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	شفوي أسنانى
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	أسنانى
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	أسنانى لثوي
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	لثوي
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	غاري
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	طبقي
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	هوى
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	حلقومي
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	حلقى
				ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	حجري

يمكن عند تأمل أوضاع الوحدات في هذا الجدول أن نعرف علاقات الوفاق والخلاف بين كل وحدة وأختها ، ونذكر أنه لا يمكن لوحدتين أن تتفقا في كل شيء .

فالباء تتفق في الخرج مع الميم والواو ، ولكنها تختلف في الصفات عن كل منها ، إذ الميم أنفية والواو لينة . والفاء تتفق في الرخاوة مع عدد من مكونات

النظام ، ولكنها لا يشاركتها شيء في مخرجها ؛ كما يفرق الجهر والهمس بينها وبين عدد من وحدات الرخاوة ، ولكنها لا يقابلها صوت مجهور بحيث تتفق معها في كل ما عدا الجهر والهمس . والطاء والدال تفترقان من حيث التفخيم والترقيق ، ولكن الطاء والثاء تفترقان من حيث التفخيم والترقيق من جهة ، ومن حيث الجهر والهمس من جهة أخرى . وإذا التقى الطاء والدال والثاء والزاي والصاد والسين في مخرج واحد ، فإن التفخيم والترقيق يفرقان بين الطاء والصاد وبين سائرها ، وكذلك يفرق الجهر والهمس بين الدال والزاي وبين سائرها ، وتتفرق الشدة والرخاوة بين الطاء والدال والثاء وبين سائرها . وإذا جمع المخرج والجهر بين النون والراء واللام فرقت بينها ألفية النون وتكرار الراء والخراف اللام . ومعنى كل ذلك أن بين وحدات النظام علاقات وفاقيه وعلاقات أخرى خلافية تميز كل واحد من الآخر مما وحدت بينه العلاقات الوفاقية أو جهات الشركة . أما العلاقات بين العناصر ووظائفها في حدود النظام فيمكن إيضاحها بأنه قد يتحد الصوت في الأداء وتختلف وظيفته ومعناه ؛ فإذا نطقنا « يتبعي » فإن الذي يتلو الياء المفتوحة فيها ميم ساكنة ، ولكن هذه الميم المنطقية تمثل « نونا » في نظام اللغة ، وهذه النون تسمى نون المطاوعة . وإذا نطقنا كلمة « قعْدُتْ » فإن الذي يتلو العين المفتوحة تاء مشددة مضمومة ، ولكن وظيفة هذه التاء المشددة في نظام اللغة هي تمثيل دال ساكنة هي لام الكلمة وتاء مضمومة هي تاء الفاعل . وهكذا يتضح أن لكل عنصر من عناصر أصوات اللغة علاقة بوظيفة محددة يؤديها في إطار النظام ، ويظل يؤديها على رغم اختلاف الصور الموقعة .

ومعنى ذلك أن الصوت لا يناسب إليه فيما يتصل بنظام اللغة أي معنى إيجابي ، ولكن قد يناسب إليه أحد معنيين مما يأتي :
 أ — معنى المعاقبة وذلك من حيث يصح له أن يعاقب في الكلمة أحد أصواتها فيتغير معناها بذلك ، نحو صوت القاف في « قام » والنون في

« نام » ؛ إذ يترتب على اختلاف كل منها عن الآخر اختلاف معنى الكلمتين .

ب — معنى القرية على صوت آخر لاحق له ، كدلالة صوت النون الذي يخرجه الطبق على ورود صوت القاف بعده مباشرة ، وصوت النون الذي ينطق في الأسنان (يخرج في اللسان) على ورود الثاء أو الذال أو الظاء بعده ، فهو قرينة على ذلك .

ولكن كلا المعنيين يرتبط بالتوزيع الموعي للأصوات ، ويرتبط بصورة ما بالنظام الجرد للغة .

وحيث يصعب على الطالب أن يتعرف على شيء مما يتلقاه في درس الأصوات العربية ، قد يتساءل عن جدوى درس الأصوات نفسه ، ويقول لقد رأينا الكثيرين من المشتغلين بالعربية يحسنون تصريف كلماتها ، وإعراب جملها ، وفهم معانها ولكن سألت أحدهم أن يصف لك كيفية نطق ، أو يحدد لك مكان نبر أو مجرى نغمة ليعجزن عن الإجابة . ولكن عجزه هذا لا يحول دون قدرته على التعرف على النصوص ، واستطاعته تحليلها وفهم معانها . وربما قال بعضهم إن عهdena بدراسة أصوات العربية أن تكون في إطار العناية بخصوص النص القرآني ، لا بعموم الاستعمال العربي . فالذى تسمونه « علم الأصوات » سماه التراث من قبل « علم التجويد » . والتجويد من علوم القرآن ، وليس من علوم اللغة . وهذا كلام قد يحظى بالقبول للوهلة الأولى ، لما قد يبدو على ظاهره من صدقه . ولكن إمعان النظر فيه يكشف عن أمور لم يدركها هذا الطالب لا تقل خطراً في مجال تحليل اللغة وفهمها عن التصريف والإعراب على صورتها التي عناها طالبنا النجيب .

أدرك السلف ضرورة دراسة أصوات العربية لفهم الدرس اللغوي من جهة ، وفهم الاستعمال اللغوي من جهة أخرى ، فلم يكن بينهم خلاف في إدراك هذه

الضرورة . ولكنهم تفرقوا في تسخير دراسة الأصوات للتقدم بالدرس إِلَى إِجادَة الاستعمال ، وهكذا نجد أمامنا ثلاَث طوائف من السلف تعنى بهذا النشاط ، ولكل منها غايتها التي تسعى إِلَيْها وتختلف بها عن غايات أختيها . فاما الطائفة الأولى فهي طائفة قراء القرآن ، وقد كانت غايتها تجويد الأداء القرآني ، وهي غاية عملية في طابعها ، ومن ثم لم نجد للقراء دراسة علمية تتسم بالاستقراء والبحث والتنقيب ، لتجعل من دراسة الأصوات صناعة ذات قواعد كاً جعلها النهاة ، وإنما صيروها معرفة أشبه بفقة اللغة منها بالنجو ؛ وذلك أنهم ينوهوا على استقراء تام لكل آية من آيات القرآن ، فأبادلوا فيها عما جرى عليه الاستعمال في هذه القراءة أو تلك . وإذا كانت الملاحظات مرتبطة بالمفردات ، أو بالموقع المحدد من النص ، فذلك علم غير مضبوط ، أو بعبارة أخرى : تلك معرفة لا مجال فيها للتقييد ، وليس صناعة تقوم على القواعد الكلية المضبوطة . والفرق بين الأمرين أن المعرفة تعتمد على الذاكرة ، وأن الصناعة تكون باستخدام القاعدة . من هنا كانت عنابة القراء بحصر طرق الأداء في مظانها من النص . وكان من هذه الطرق عندهم :

- ١ — أنواع المد وكمياته ، إذ كانوا يقيسون المد بعدد ما يساويه من الحركات . ولما لم تكن هناك مقاييس موضوعية لقياس كمية الحركة فقد تحولت « الحركة » عندهم إلى « تحريك » الأصابع متتابعة ، وجعلت المدة التي تستغرقها حركة الأصبع الواحد من بدئها إلى مستقرها بمثابة مدة الحركة اللغوية . ولقد تبين بالمقاييس الآلية أن المدة التي يستغرقها نطق الحركة ليست واحدة في جميع الحالات ، وإنما تختلف مع النبر وعدمه ، ومع الإفراد والتشديد ، ومع شكل المقطع إلخ .
- ٢ — التلقين والمشافهة كانا عندهم بديلين للوصف العلمي الدقيق ولا غرو إذ قام التراث كله في مراحله الأولى على الرواية والمشافهة والسند ، وحين أغناهم التلقين عن الوصف الدقيق جاء وصفهم للمخارج غير دقيق ،

نحو قوله : « مخرج كذا بين كذا وكذا » مع عدم تحديد البنية تحديداً تماماً .

٣ — الالتزام ببعض شروط الأداء التي لا يلتزم بها الكلام العادي ، كالغنة ، وإطالة المد ، وبعض حالات الإظهار ، والإخفاء ، والإفلاب ، والقلقة ، والإشام إلخ .

٤ — أداء النص القرآني الواحد بقراءات مختلفة ، كلها مروي عن النبي ﷺ ، على رغم اختلاف طريقة الأداء .

٥ — تحديد أماكن توقفه للوقف والابتداء إن اتفق مع المعنى فإنها ليست الأماكن الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى معنى معقول . ولقد اعترض السيوطي في الاتقان^(١) على كثير من حالات الوقف المنسوبة إلى بعضهم ، وأزرى بها ، ونسبها إلى الخطأ والبدعة والإثم ، وعلى الرغم من أنها تدل على معنى ، نحو قوله تعالى في سورة لقمان : ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ بالوقف على النهي (لا تشرك) ، والابتداء بما بعده على سبيل القسم .

أما الطائفة الثانية من الطوائف التي عنيت بالأصوات فهي طائفة النحاة . ونحن نعلم أن أوائل النحاة كانوا من صنف القراء ، ولكن السلف علمونا أنهم يفصلون بين العلوم المختلفة فصلاً تاماً ، حتى إن المفهوم الواحد مختلف فهمه في علم عنه في العلم الآخر ، حتى ولو كان الفاهم واحداً . أليس الخليل شيخ النحاة وشيخ المعجميين العرب وطليعتهم ؟ لقد نظر الخليل في أصل الاشتقاد في إطار دراسة الصرف فرأى المصادر ، ونظر فيه في إطار كتاب العين^(٢) فرأى الحروف الثلاثة الأصول . ولم ير في صنيعه هذا تناقضاً ولم يُحسن منه جريدة . فإذا كان الأمر كذلك ، أفيكون من الغريب أن ترى النحاة (وأوائلهم من رجال القراءة)

(١) السيوطي : الاتقان

(٢) الخليل : العين :

يجعلون من درس الأصوات صناعة ذات قواعد ، وأن ينأوا به عن طابع المعرفة الذي أصقه القراء به ؟ .

وإذا كانت غاية القراء من دراسة الأصوات هي ما ذكرناه من تجويد الأداء ، ورصد القراءات الصحيحة السندي ، على طريق الاستقراء التام ، فإن غاية النحاة من هذه الدراسة تختلف عن ذلك اختلافات هامة ، على نحو ما تختلف السنة المتبعة عن القاعدة المطردة . فالنحاة أصحاب قواعد ، ولمم غاية كبرى هي تحليل العناصر الصوتية ، ليصلوا بواسطة هذا التحليل إلى تقنين الوفاء بطلب الخفة الذي هو ملاك كل الظواهر الموقعة في اللغة . ولمم في سبيل الوصول إلى ذلك وسيلة هي الاستقراء الناقص غير التام ، لأن هذا الاستقراء الناقص هو الطريقة العلمية المنهجية الصالحة لكل علم يصح وصفه بالضبط والدقة ، أو بعبارة أخرى : الصالحة لكل صناعة . عرف النحاة أجزاء الجهاز النطقي ، لا على سبيل المعرفة التشريحية أو الفسيولوجية الدقيقة ، وإنما قنعوا من معرفته بما يمكنهم من نسبة الأصوات إلى مخارجها . واحتللت درجات هذه المعرفة باختلاف المخرج قرباً وبعداً ، فكانت المخارج القرية أوضح في تصورهم من المخارج بعيدة^(١) . وكان من العسير عليهم أن يصلوا إلى كنه بعض الظواهر الصوتية : كالجهر والهمس ، فاضطرب كلامهم في التعليل هما ، وفي نسبة بعض الأصوات إلىهما^(٢) . واستمر ذلك لديهم حتى القرن الرابع ، إذ نجد نحوباً كثيراً كابن جني^(٣) يشبه الجهاز النطقي الإنساني بالناي ، غير عالم بالفرق بين حدوث الصوت بواسطة الذبذبة في الجهاز النطقي وبين حدوثه باختلاف أطوال الأعمدة الهوائية كما في الناي وأصوات الطيور . وما كان لابن جني أن يعرف هذا الفرق في ذلك الزمن السحيق .

(١) الكتاب لسيوه .

(٢) اللغة العربية : معناها وبناؤها .

(٣) سر صناعة الاعراب .

والطائفة الثالثة من المشتغلين بدراسة الأصوات هي طائفة الحكماء أو الفلاسفة ، وأوضح مثال لهذه الطائفة الرئيس ابن سينا^(١) . وليس مطلب هذه الطائفة تجويد الأداء القرآني ، ولا تقويم الوفاء بطلب الخفة ، ولكن غاية فيزيائية تسجم مع تخصصهم العلمي الطبيعي ، وتلك هي دراسة ظاهرة الصوت وفسيولوجيا الجهاز النطقي ، أو بحسب عبارة ابن سينا «أسباب حدوث الحروف » . وقد تتبع ابن سينا هذه الأسباب على النحو التالي :

- ١ — وجود جسم في حالة تذبذب ، (لاحظ هنا معرفة ابن سينا بظاهرة التذبذب بخلاف ابن جنی) .
- ٢ — وجود وسط تنتقل فيه الذبذبة .
- ٣ — وجود جسم يستقبل هذه الذبذبات .
- ٤ — القرع على ماله مقاومة ، (وهو ما نسميه إثارة مصدر الذبذبة) .
- ٥ — القلع الذي له عنف صادم .
- ٦ — توج وسط رطب سعال ، كالهواء أو الماء .
- ٧ — انتهاء الموجة إلى الصمام من الأدن ، وعنده هواء راکد ، وعصب حساس يعين على السمع .

قلنا إن تساؤل بعضهم عن جدوی دراسة الأصوات واعتراضهم على دعوى ضرورتها قد يحظى بالقبول للوهلة الأولى ، ولكنه لا يثبت عند إمعان النظر الذي يكشف عن أمور لا يقل خطورها في فهم اللغة عن التصريف والإعراب . هذه الأمور تمثل في ضرورة العلم بالأصوات العربية من أجل التَّعْرُف على مواطن طلب الخفة وهو الذي يسمونه في علم اللغة الحديث « الاقتصاد في الجهد » economy of effort ، وهو الظاهرة التي تلخص الذوق العربي في الصوغ ،

(١) أسباب حدوث الحروف .

- ومنها حين يعارض الأصل المجرد مع الاستعمال . هذا النزق العربي يجد تلخيصا هاما له في مبادئ ثلاثة :
- أ — كراهيّة توالي المثلين أو المتقاربين .
 - ب — كراهيّة توالي المتتاربين .
 - ج — تأكيد ضرورة الفرق .

وتحت هذه المبادئ الثلاثة تقع جميع الظواهر الموقعة في اللغة العربية ، ومنها حسن التأليف ، والإدغام ، والوقف ، والمناسبة ، والإعلال ، والإبدال ، والتوصل ، والتخلص ، والمحذف ، والإسكان ، ومراوحة الكلمة ، والإشاع والإضعاف ، والنبر ، والتشغيم ، وظواهر أخرى من نظام اللغة ، كالإفراد والتشديد ، والتعويض ، والزيادة ، والطول والقصر ، وغير ذلك . وكل ذلك شديد الارتباط بالتعرف ، وهو موضوع كلامنا في هذا الفصل من البحث فيما يعود إلى المبدأ الأول ما تكلم عنه علماء البلاغة من فصاحة الكلام ، وحسن تأليف حروفه ، وضرورة ادغام المثلين في « عَدَ وَمَدَ وَسْتَقَلُ » ، والمتقاربين في « قَعْدَتْ وَلَا تَلْمِزْ صَدِيقَكَ وَلَا يَنْبَغِي لَكَ » . وما يعود إلى المبدأ الثاني : الوقف ، والمناسبة الصوتية ، والإعلال ، والإبدال ، والتوصل ، والتخلص ؛ لأن كل ذلك ينطوي على موقع يمكن الثقل في توالي عناصرها الصوتية وتجاورها بحسب الأصل ، فيعمد الاستعمال اللغوي إلى طلب الحفة بتقديم أحد هذه الحلول المذكورة (الوقف إلخ) . وأما المبدأ الثالث فهو مناط أمن اللبس في اللغة كلها ، فلا بد من العلم بالأصوات لتفسير أو تبيير اختلاف بنية ما عن آخرها بسبب اختلافهما في صوت واحد ، كالفرق بين « قال » و « قيل » و « كَبِيرٌ » = تقدمت به السن » و « كَبِيرٌ = ما أَكْبَرُ » ، أو « صام » و « سام » ، وكذلك « صاد » و « صار » . وقد يكون الفرق في أكثر من صوت واحد كما في « يَعْدُ » و « يَعْدُ » . وسترى من بعد أن علم الأصوات يوضح لنا بعض القرائن النحوية ، كما يوضح أصل مادة الكلمة وما هي صوت ما في موقع ما ،

كأن يكون حركة أو فقلة مثلاً . وبه نعرف العامي والفصيح ، ونميز لهجة عربية من لهجة أخرى عربية أو غير عربية . وسنرى إيضاح هذه الأمور في الصفحات التالية إن شاء الله .

علم الأصوات والظواهر الموقعة :

المقصود بالظواهر الموقعة ما يرتبط وجوده من ظواهر اللغة بموقع معين في السياق فلا يلزم إلا في هذا الموضع^(١) ، كورود اللام الشمسية في موقع بعينها ، وكارتباط هزة الوصل بماضي الخماسي والسداسي وأمرها ومصدرها وأمر الثلاثي وبأسماء معينة ، وكتفخيم اللام وترقيتها من لفظ الجلالة بحسب الحركة السابقة ، وهلم جرا . ولكل ظاهرة مما ذكرنا في الفقرة السابقة صلة من نوع ما بالتعرف على النص ، واستخراج القرائن المُعِينة على تحليله .

للإفراد والتشديد وظائف هامة في اللغة ، منها التفريق بين النزوم والتعدى في الأفعال ، نحو « كَسْرٌ » بالأفراد و « كَسْرٌ » بالتشديد ، ومنها إظهار المبالغة في الوصف ، كالفرق بين « قَاتِلٌ » و « قَتَّالٌ » ، ومنها طلب الحفة عند التقاء المثلين أو المقاربين ، فالأول نحو « مَدٌّ » و « أَحَبٌ » ، والثاني نحو « قَعْدَتُمْ » و « ادْكَرْ » . وإذا كان للإفراد والتشديد مثل هذه الوظائف فإن هذه الظاهرة تُعَدُّ وسيلةً من وسائل التعرف على النص العربي ، أو بعبارة أخرى : « على تكوين الجملة العربية » .

والمحذف وظيفة في الإعراب ، كما في جزم المضارع المعتل الآخر يَحْذِف حرف العلة ، وبناء الأمر منه على المحذف ؛ وله وظيفة في صون الجملة عن اللغو عندما يحسن حذف أحد طرفيها ، « وفي جواب كيف زيد قل دنف » ، بل إن له وظيفة تمثل في النية عن الفاعل ، وفي إِغْنَاءِ الفاعل عن الخبر في « أقام

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها .

زيد» ، والحال منه كذا في « نصحي زيداً منصتاً » ، وفي إقامة صفة المصدر مقام المصدر نحو « انتظرته طويلاً » . وأخيراً نرى للحذف علاقة بطلب الخبرة عن طريق الإعلال ، كذا في الأمر من « وَعَدَ » و « وَصَلَ » . وبهذا يتضح أن معرفة الحذف وسيلة من وسائل التعرف على تركيب الجملة العربية .

وقد تُعَوِّضُ اللُّغَةُ عن المذوق إذا كان في الحذف شبهٌ إجحاف ، إما بسبب قلة ما يبقى من حروف الكلمة كذا في « عدة » ، وإما لعدم وجود الدليل على المذوق كذا في « اللهم » ، أو لسبب آخر . ومعرفة التعويض على هذا النحو عون على التعرف على تركيب النص أو الجملة .

وقد تكون **الزيادة** حرف من حروف « سائقوها » في نطاق الكلمة ، وقد تكون زيادة أداة في الجملة كذا في « ما زيد بقائم » ، أو لكلمة في الجملة نحو « جاء زيد زيد » ، وكلما ذلك للتأكيد ، أو زيادة جملة في سياق أخرى ، نحو « علمت — أكرمك الله — أن زيداً حاضر » ؛ حيث يكون الاعتراض ضرباً من ضروب الزيادة ، ومثله « الوقت — يا زيد — قد أرف » . والعلم بذلك يعين على التعرف على تركيب الجملة أو النص .

وأما القل فقد يكون لسبب تصريفي ، كنقل حركة الواو من « يقول » إلى الساكن الصحيح قبلها ، أو سبب استعمال ، وهو ما يسمى بالقلب المكاني كذا في كلمة « جاء » أصلها « وج ه » . وأول النوعين أكثر اتصالاً بالتعرف لاعتماده على قاعدة ، بخلاف الثاني . ولكن في معرفة كلثهما عوناً على التعرف على التركيب . والأول بالقلب المكاني أن يُعَدُّ من قبيل النقل لا القلب ، أمّا القلب فهو ما نشير إليه في الأسطر التالية .

من أشهر أنواع القلب في اللغة العربية قلب تاء الافتعال طاء بعد المطبات

الأربع ، نحو اصطبر واضطر واطلع واظطعن ، وقلبها دالا بعد الدال والذال والرأي ، كما في أدرَّعْ وادْكَرْ وازْدَهَرْ . ومن القلب أيضاً ما نلاحظه من صور إعلال الألف والواو والياء إذ تقلب كل منها إلى صورة أخرى ، كما في دعا ورمى ، وميقات وموسر ، وفتیان وعصوان (مثنى فتى وعصا) . وكل ذلك من قبيل الإعلال بالقلب ، والعلم به يعين على التعرف .

أما طلب الحفة فجزء لا يتجزأ من عقريمة اللغة العربية ، وهو المسئول عن كثير من الظواهر الموقعة التي تحدث عند نسبة الشلل إلى البنية التي حددتها النظم ، بسبب تجاور عناصر صوتية بينها التماض ، أو يخشى من تجاورها عدم الوضوح في السمع ، أو ثقل النطق على نحو آخر من أنحاء الكلام . وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على مختارات من هذه الظواهر ، وهي التماض والتخالف ، والاشباع والاضعاف ، والقصر والمد ، والإعلال والابدال ، والمناسبة الصوتية .

فطلب الحفة لدى التماض يتضح في إدغام المثلين وإدغام المتقاربين . فإذا كان الأصل الاشتقافي (رد) فإن عين الكلمة ولامها مثلان يجب إدغامهما باسكان أولهما ، فيتحول الأصلان بالإدغام إلى التشديد . والأمر قريب من ذلك بالنسبة للمتقاربين بالخرج ، أو المتقاربين بالصفة ، فمن المتقاربين بهما الدال والباء من « أَرْدَتُ » . ومن المتقاربين بالخرج فقط الذال والظاء في « إِذْ ظَهَرَ » ، واللام الشمشمية وما تدغم فيه . ومن المتقاربين بالصفة دون الخرج التون والميم في « وَإِمَّا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً » .

ومن أمثلة النزوع إلى التخالف لإظهار أول الصوتين مخافة اللبس قلقة بعض الأصوات كالجيم في « لَمْ يُعرِّجْ كَاظِمٌ عَلَى بَيْتِهِ » فلولا قلقة الجيم لكان الفعل عرضة لأن يصبح في السمع « يُعرِّشْ » ، أي يقيم عرِيشَةً ، ونسبة الجيم إلى الشين كنسبة القاف إلى الكاف ، ونسبة الدال إلى التاء ، ونسبة الباء إلى P .

وهكذا يصبح التناقض بين الصوت الساكن وما يليه أمرا ضروريا لأمن اللبس . ومن قبيل التناقض إظهار النون الساكنة قبل الحاء نحو « منْ خَيْرٍ » ، والغين نحو « منْ غَيْرٍ » ، وكذلك فك الإدغام في نحو « أُمْدُدْ يَدِيْكَ » .

والإشباع ظاهرة موقعة صوتية ، مرجعها إلى طلب الخفة . وأحب أن أشير هنا إشارة عابرة إلى حالات المد اللازم والطبيعي وغير ذلك في قراءة القرآن ، ولكن القصد الأساسي على أي حال يتوجه إلى الاستعمال اللغوي العام . وأستطيع أن أضرب مثلا بضمير المفرد المذكور الغائب الذي يرد عليه الإشباع في موقع ، ويتبع فيه في موقع أخرى . ومع أن النحاة لم يعنوا « باستخراج القاعدة التي تنظم هذا الإشباع فيما أعلم » ، وفتنى الله إلى استخراجها . فوجدت هذا الضمير تشبع حركته إذا وقعت بين حركتين ، وتقتصر إذا سبقها أو وليها ساكن . وعل طلب الخفة هنا يتمثل في العزوف عن تولى المتردفات ، كما تمثل من قبل في العزوف عن تولى الأمثال . هذا ويتمثل الإضعاف أو الإنهاك في استعمالات معينة في موقع معينة ، مثل : « لَمْ يَكُنْ » وكذلك « وَهُوَ » بسكون الهاء و « اللَّذْ » بإسكان الذال ، و « عَ » بعين مفتوحة بمعنى « عَلَى » إملع .

والمد والقصر من الظواهر الموقعة الصوتية . وقد أشرنا منذ قليل إلى مد حركة ضمير المفرد الغائب المذكور في موقع معينة ، ولست بحاجة إلى الإشارة في هذا الحديث العام إلى ظاهرة المد في القرآن ؛ لأنها ظاهرة في نص خاص بعينه ، ولها أحكامها الموقعة الخاصة أيضا . ولكنني عند الكلام عن التقصير أشير إلى ما يصيب المد عند التقاء الساكنين كما في « اتَّقُوا الله » .

والاعلال ظاهرة صوتية موقعة ترمي إلى طلب الخفة أيضا . وهي قد تكون بالحذف كما في « وَعَدَ » و « يَعْدُ » و « عِدَةٌ » و « مَقْوِيلٌ » و « مَدِينٌ »

إلخ ، وقد تكون بالقلب كا في « عيادة » و « كسائِ » و « قائل » ، إلخ . وقد تكون بالنقل كا في « إقامة » ، وكذلك في ما سبق من « مقول » و « مَيْبِعَ » . وفي ذلك تقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقع حذف ما سلب الحركة . والإبدال ظاهرة صوتية أشرنا إلى بعض أمثلتها تحت عنوان القلب .

والمُناسبة ظاهرة صوتية بشهادة الاصطلاح ، ومن أمثلتها تراوح اللام في لفظ الجملة بين الترقيق والتخفيم ، وحرَّكة الماء في ضمير الغائب والغائيَّين والغائيَّات ، ومن أمثلتها أيضاً ما يسمونه « إعراب الجوار » إلخ .

علم الأصوات وقوانين النحو :

القوانين النحوية هي الإعراب والمطابقة والربط والتضام والبنية والنغمة . وقد وضحتها بالتفصيل في كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » . وإذا أنعمنا النظر في هذه القواعد وجدنا بعضها يصعب فهمه دون التقدم لذلك بدراسة الأصوات . فإذا نظرنا إلى الإعراب مثلاً وجدناه حركة أو حرفاً أو حذفاً أو تقديرًا أو محلاً . والحركة صوت ، والتفرقي بين الحركات تفرقي بين الأصوات . والحرف صوت ، والتفرقي بين الحرفين تفرقي بين صوتيين كذلك . والحذف غياب صوت يعرف به أصل الوضع من موقع هو مظنته . والتقدير إنما يكون لعدم النطق بالصوت ، أو لشقله ، أو التقاء الساكنين ، أو غير ذلك من مواطن طلب الحفة . ومعنى ذلك أن فهم ظاهرة الإعراب يتطلب التقدم لهذا الفهم بدرس الأصوات العربية . والمطابقة إنما تكون بالتنسيق بين عناصر صوتية أيضاً ، لأنها قد تكون في التكلم والخطاب والغيبة ، أو تكون في الأفراد والشيبة والجمع ، وقد تكون في التذكرة والتأنيث ، أو تكون في التعريف والتنكير ، كما تكون في العلامة الإعرابية . ومتند ظاهرة المطابقة في أحد هذه الحالات على العناصر المكونة

للجملة ، كالمبدأ والخبر ، وكالفعل والفاعل ، أو نائبه ، وكالمبوع والتابع ، وكصاحب الحال والحال ، إلخ . وإنما يكون التعبير عن هذه المطابقة بالأصوات ، كألف الاثنين ، وألف المثنى ، وواو الجماعة ، وواو الجمع ، وضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة ، وهلم جرا مما يشير إلى أهمية درس الأصوات لفهم ظواهر النحو .

علم الأصوات وتأصيل اشتقاق الكلمات :

من قواعد الصرفيين أن الشتيبة والتصغير يرددان الأشياء إلى أصواتها . فإذا أردنا أن نثني كلمة « عصا » المتهيّة بالألف أرجعنا الألف إلى أصلها وهو الواو ، فقلنا « عصوان ». وإذا أردنا تصغير الكلمة « عدة » التي حذفت منها فاء الكلمة أعدنا عند التصغير ما حذف من الكلمة فقلنا « وعيدة ». وما من شك في أن إعادة الواو إلى موضعها المحدد بحسب الأصل إجراء صوتي يشتمل على اختيار صوت يعنيه موقعه وذلك وثيق الصلة بدراسة الأصوات .

تلك كانت مبررات العناية بتعليم الأصوات لطلاب اللغة العربية ، سواء أكان من نشأوا على النطق بها ، أم على النطق بغيرها من اللغات . وبهذا يعلم القارئ أن درس الأصوات من أساسيات تعليم العربية ، وهو مقدمة ضرورية لدراسة الصرف والنحو والظواهر الموقعة ، وفهم المواد الاشت察قية عند استعمال المعجم .

ننتقل بعد ذلك إلى التعرف على مستوى الصرف والنحو ، لنشرح من المفاهيم أولاً ما يقع على خط التقاء الأصوات مع هذين العلمين ، ثم صلة ذلك بفكرة التعرف على العناصر اللغوية . وبعد ذلك ننتقل إلى ما عدا ذلك مما يعد من موضوع هذين العلمين . ولست بمحاجة ألى أن أشير إلى أن الصرف يمثل الدرجة الثانية من سلم التحليل اللغوي ، وأنه سابق على النحو ، لأنه يتناول بالدراسة بعض القرائن النحوية كالبنية ، والأدلة ، وحقول المطابقة ، وبعض صور

الإعراب . وإذا كانت القرائن وسائل للتعرف على عناصر السياق فإن الصرف هو مجال دراسة قسط هام من هذه القرائن كما سترى بعد قليل . لذلك يعد الصرف مقدمة لا بد منها للنحو . ولكلمة « الحرف » في اللغة العربية معان متعددة منها : الصوت (وهو الذي يسميه سيبويه « الفرع ») ، والوحدة الصوتية (وهي « الأصل » عند سيبويه) ، وحافة الشيء ^ف ومن الناس من يعبد الله على حرف ^ف ، والكلمة (ومن ذلك قوله : هذا حرف أخذته عن فلان) ، وقسم من أقسام الكلم (فالكلم اسم و فعل و حرف) ، ومعان أخرى لا ضرورة لاحصائها .

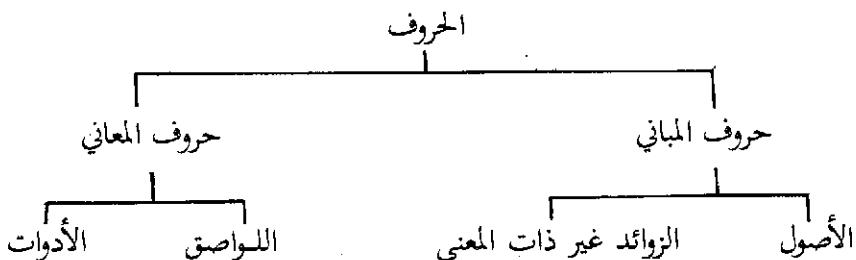
ولكن النحاة اهتموا بتفصيل هذا المعنى الآخر للحرف ، بسبب الصلة بين الحرف بهذا المعنى وبين قرينة البنية وقرينة الأداة في النحو . وهكذا أبرزوا في دراساتهم مصطلح « حروف المعاني » ، وسلطوا الأضواء على هذا النوع من المروف حتى ألقوا فيها الكتب المطلولة : مثل الجني الداني للمرادي^(١) ورصف المباني للمالقي^(٢) ومعنى الليب لابن هشام^(٣) . ولقد دل هذا المصطلح بفهم المخالفة على أن هناك حروفا ليست للمعنى ، لأنها لا تفهم مستقلة عن بيتها من المبني ، ومن ثم يكون لها قسط من معنى البنية ولا يكون لها معنى مستقل . ولقد أشرنا من قبل إلى وظيفة « الأصوات » ، أو قل مع الاسترشاد بمصطلح النحوين : « حروف المباني » ، وقلنا إن الصوت في الكلمة لا يناسب إليه معنى إيجابي ، فلا يقال أن القاف من « قام » معناها كذا ، ولكن يناسب إلى القاف معنى سلبي هو أنها ليست لاما كما في « لام » ، ولا نونا كما في « نام » ، ولا صادا كما في « صام » ، فهي فارقة بين هذه الطائفة من الكلمات ، وهذا هو معناها السلبي . ونستطيع الآن أن نفرق بين « حروف المباني » (وهذا مصطلح

(١) ابن أم قاسم المرادي : الجني الداني في شرح حروف المعاني .

(٢) ابن عبد البر المالقي : رصف المباني في حروف المعاني .

(٣) ابن هشام : معنى الليب عن كتب الأعارات .

استندناه من مصطلح النحو دون أن يصوغوه بأنفسهم) ، و « حروف المعاني » ، (وهو المصطلح الذي جاء به النحو) على النحو التالي :



وسواء أن يكون الحرف من حروف المبني أو من حروف المعاني فيما يتصل بأمر القرائن . غير أن حروف المبني بحرمانها من الدلالة على معنٍ مستقل يقتصر خطّرها على المساعدة في إيجاد صورة المبني الكلّي للكلمة ، متضافة في ذلك مع الصيغة الصرفية التي تصاغ بها الكلمة . فالقرينة على أن « ضرب » هي ذات الدلالة التي تنسب إليها أنها اشتملت على الضاد وفتحتها والراء وفتحتها والباء وفتحتها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاءت على صيغة « فعل ». ولو لا اجتماع ذلك لها ما صع أن نسمّيها فعلاً ماضياً ولا أن نلتّمّس لها فاعلاً . والأمر كذلك في « قاتل » حيث اشتملت على القاف والألف الزائدة والتاء والكسر واللام . وقد وضعت هذه الحروف على صيغة « فاعل » فلما اجتمع للكلمة هذا وذلك اكتملت قرينة اسم الفاعل من « قتل » بكل عناصرها المتضافة ؛ والتي لا يصلح عنصر منها للاستقلال بذاته في الاستعمال .

أما حروف المعاني فهي على نوعين : نوع لا يصلح للإفراد ويسمى اللواصلق ، ونوع آخر يصلح للإفراد ويسمى الأدوات . وفي كلتا الحالتين يستدل على معنٍ هذا النوع من طريقة التسمية . إذ يجعلُ اسمُ الحرف مضافاً ، ووظيفته أو معناه مضافاً إليه ، أو صفة . فيقال مثلاً : نون التوكيد ، أو نون الوقاية ، وما

الموصولة ، أو التبعجية ، أو النافية ، أو المصدرية ، وفاء الافتعال ، وألا الاستفتاحية ، وهمة الاستفهام ، وهمة التعدية . واللواصل قد تكون صدرًا في الكلمة كحروف المضارعة ، أو حشواً كباء الافتعال ، أو لحمةً ككون الوقاية ، أو عجزاً كياء النسب وفاء التأنيث .

والنوع الثاني من حروف المعاني هو الأدوات . والطابع العام لهذه الأدوات أنها مفردة مبنية ، وجامدة ، ومفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى ما تدخل عليه . وهي غير ملتزم فيها أن تكون على ثلاثة أحرف ، بل إن أغلبها أقل من الثلاثة . ولعل طابع الافتقار فيها هو الذي صيرها من قرائن النحو ، لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة فإن الأداة عند حضورها في السياق تدل على مدخولها . فإذا وجدنا «إن» «فهي» قرينة الجملة الشرطية ، فإذا لم تكن الجملة المذكورة قد رنّاها ، وإذا وجدنا «إِنْ» «فهي» قرينة الجملة الاسمية ، وإذا وجدنا «لَمْ» «فهي» قرينة الفعل المضارع وهلم جرا . وربما صلح ذلك لأن يوضع تحت عنوان «التلام» ، الذي هو فرع من فروع قرينة التضام .

والسؤال الآن هو : ما الذي يعد من الصرف ضروريًا للتعرف على السياق ، ومن ثم يكون من أساسيات تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؟ الجواب أن هذه الأساسيات هي :

- ١ — أقسام الكلم .
- ٢ — الجمود والاشتقاق .
- ٣ — صيغ الاشتقاد .
- ٤ — بنية الكلمة التركيبية .
- ٥ — الافتقار والاستغناء .
- ٦ — علامات الإعراب .

٧ — الظاهرة الموقعة .

٨ — المقطع (الحركة والمد — الأفراد والتشديد) .

٩ — النبر .

وستتناول قيمة كل واحد من هذه الأمور في عملية التعرف على حدة فيما يلي :

إن أول ما يواجه طالب العربية عندما يبدأ في تعلمها أقسام الكلم ، ومن ثم نجد أصحاب المتن يجعلون تقسيم الكلم أول درس مما يقدمونه للمتعلمين . ويتضح ذلك بصفة خاصة في المتن التي أعدت للحفظ ، كالفية ابن مالك ، وقانون الجزولي ، ومتنا الأجرمية لابن آجروم الصنهاجي . فلماذا اهتم المعلمون والمتعلمون بوضع أقسام الكلم في صدور متونهم ؟ الجواب على ذلك أن التفريق بين أنواع الكلم يمثل قرينة هامة من قرائن النحو ، تسمى قرينة المبني ، لأن النحو جعل لكل نوع من الكلم وظائف خاصة يؤديها ، ويستدل بها عليها . ويتضح ذلك إذا عرفنا أن عناوين الأبواب التحوية هي في الوقت نفسه أسماء لوظائف نحوية تؤديها الكلمات . فحسبنا أن نعلم أن من قرائن الفاعل أن يكون اسمًا ، وأن يكون قبله فعل مبني للمعلوم ، وكلا ذينك يتضح في ضوء تقسيم الكلم . وكذلك نجد المفعول المطلق مصدرًا من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدرًا من غير مادة الفعل ، وعلامة نائب الفاعل أن يسبقه مبني للمجهول ، ومن شأن الخبر والحال والنعت أن يكون وصفاً، وهلم جرا، مما يجعل المبني الصريفي للكلمة عوناً على تحديد وظيفتها التحوية، أو بعبارة أخرى تحديد معناها الوظيفي ، والتعرف على هذا المعنى في السياق .

وليس الجمود والاشتقاق أقل خطراً من أقسام الكلم في مجال التعرف ، لأسباب يمكن إيجازها فيما يلي :

- أ — أن الكلمات في ظل هذه الثنائية يمكن أن تنقسم إلى تركيبية ومعجمية ، فالكلمات التركيبية كما يظهر من تسميتها لا يحدد معناها إلا السياق والتركيب ، فلا تدل على معنى مفرد كما تدل الكلمات المعجمية . وهذه الكلمات في جملتها من الجوامد المبنية ، كالأدوات الداخلية على الجمل ، والحروف الداخلية على المفردات ، وكالضمائر والاشارات والمواضولات .
- ب — والكلمات التركيبية قرينة على ما تدخل عليه ، فإذا لم يذكر مدخلوها قدّر وجرى تقاديره في ضوء التلازم بينه وبينها ، فلا يقدّر بعد « إن » غير الشرط ولا بعد « إلا » غير المستثنى ، ولا بعد « الذي » إلا جملة الصلة ، كما في قوله : « نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا » ، ولا بعد « لولا » إلا الشرط الامتناعي ، وهلم جرا . وهذا هو المقصود بأن كل أداة من هذه الأدوات قرينة على إرادة ما تدخل عليه في الاستعمال .
- ج — أن هذه الكلمات التركيبية راسخة القدم في مجال الرتبة ، فمنها ما له الصدارة ومنها ما رتبته التقديم ، ومنها ما رتبته التأخير ، كالضمير الذي يعود في الأصل على متقدم في اللفظ أو في الرتبة أو في كليهما .
- د — أن هذه الكلمات التركيبية لا تنتظمها روابط اشتقاقية كالتى بين الكلمات المعجمية ، وإنما تعد كل كلمة منها قائمة بذاتها ، وقصارى ما ينسب إلى أي منها من الروابط بغيرها إما المشاركة في الوظيفة ، كالذى يربط بين أدوات الاستفهام أو الشرط ، أو الرعم بأن كلمة منها مركبة من كلمتين من أخواتها ، كالقول بأن « إذ ما » هي « إذ + ما » ، أو القول بأن « إذا » أصلها « إذ + أن » ، وهكذا .

ه — وكأن هذه الطائفة لا تنتظمها علاقات اشتقاقية فهي لا يمكن (فيما

عدا الضمائر والإشارات والموصلات) أن تُرتب ترتيباً جلولياً يقوم مثلاً على محاور التكلم وفروعه ، والأفراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث ، إلخ .

وأهمية القول في كل ذلك أن الجمود والاشتقاق من أساسيات التعرف ، ومن ثم يعد من أساسيات تعليم اللغة العربية أيضاً . بمعنى أن عدم إمام الطالب بظاهرة الاشتقاء والجمود لا بد أن يؤثر تأثيراً حاسماً في قدرته على التعرف على عناصر السياق .

أما المشتقات فلكل طائفة منها أصل واحد وصيغ مختلفة ، وهذا طابع في العربية وأخواتها دون سائر الفصائل اللغوية ، ولقد كان للنحاة العرب الفضل في الكشف عن هذا الجانب من عبرية اللغة العربية ، وحين أقول «الكشف» لا أقصد الاختراع ، وإنما أعني أن هذا الأمر كان قبل النحاة مستكيناً في العربية يقوم عليه أمر العلاقات بين مفرداتها ، ولم تكن به حاجة إلا إلى العقل الفاحص المؤهل للكشف عنه ، وكذلك كان ذكاء النحاة . إن الفرق بين تعبير العربية عن اختلاف المعاني باختلاف الصيغ وبين ما يقابلها في لغات أخرى أن التعبير في اللغات الأخرى يتم بغير طريق الصيغ ، كالاصياغ مثلاً ، فإذا فرقْتُ العربية بين اسم الفاعل واسم المفعول بصيغتي فاعل ومفعول فإن لغة أخرى كالإنجليزية مثل «ant» أو «er» أو «or» أو «en» بالنسبة لاسم المفعول .

والسؤال الآن ما قيمة الاشتقاء بالنسبة للتعرف على عناصر السياق ؟ الكلام في ذلك من شقين ، يتناول أحدهما دلالة أصل الاشتقاء ، ويتناول ثانهما دلالة الصيغ . فالأصل الاشتقاء صلة وثيقة بتقسيم ثنائي نحوي ، هو فكرة التعدي واللزموم . لقد درجنا بحكم العادة على أن نسب التعدي واللزموم إلى الفعل فقط ، وكان الفعل هو العنصر الوحيد من مشتقات المادة الذي يمكن أن يوصف

بالتعدى أو اللزوم . ولكن بنظرية عابرة إلى بقية مشتقات مادة المتعدى أو مادة اللازم نجد أن ظاهرة التعدى واللزوم تتضح كذلك في المصدر (الذي قد ينصب مفعولاً أو يضاف إلى مفعول) ، واسم الفاعل (الذي قد ينصب مفعولاً أو يضاف إلى مفعول) ، واسم المفعول (الذي يحتاج عند اللزوم إلى حروف الجر ولا يحتاج إليه عند التعدى) فيقال « مضروب » ، ولكن « مأسوف عليه » . ما مغزى ذلك ؟ مغزاه أن التعدى واللزوم من خصائص مادة الاستئناف ، وليس من خصائص أحد فروعها دون غيره . ويترتب على ذلك أن مادة الاستئناف قيمة نحوية لا بد من الانتفاع بها في التعرف على عناصر السياق ، وبدونها يصبح هذا التعرف أمراً صعباً .

لأصل المادة من ناحية أخرى فائدة في التعرف على الصحيح والزائد من حروف الكلمة ، وهو أمر له بدوره قيمة في التعرف على الوظائف نحوية للزوابد ، وعلى إيجاد المطابقات التي يحددها الاستعمال الصحيح بين الكلمات ، كالمطابقة في الثنوية أو في الجمع ، أو في التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، أو التعريف ، أو التأنيث ، أو حتى في التذكير والتذكر عند عدم الزوابد . تلك هي فائدة أصول المادة الاستئنافية من الناحية نحوية ، أو ناحية التعرف على العناصر نحوية في السياق .

أما فوائد الصيغة الصرفية في التعرف فليست أقل مما سبق . ولقد ذكرنا منذ قليل أن بعض أبواب النحو شروطاً تتصل بنوع البنية ، ففي مثل هذه الأبواب يُعد تحقق شرط البنية قرينة نحوية من قرائن الباب . ومن أبواب النحو ما يتطلب الجمود ولكن الخبر والنتع والحال تتطلب الاستئناف ، فالمتغير مثلاً يتطلب الجمود ، ولكن الخبر والنتع والحال تتطلب الاستئناف . فإذا وقع الجامد في أحد هذه المواقع نحو « أنا زيد » أو « كر زيد أسدًا » أوله النهاية بالمشتق ، فكان

تقديره أنا المسمى زيداً أو كر زيد شبيهاً بالأسد؛ وعندئذ يرى بعض النحاة أنه صالح لتحمل الضمير . إلى هذا الخد يلتزم النحاة شرط الاشتغال في هذه الأبواب .

والجامد والمشتق الثلاثيان يأتيان على صيغة صرفية يشتركان فيها ولا يفرق بينهما شيء^(١) ، وقد ضيّط ابن مالك ذلك بقوله :

وغير آخر الثلاثي افع وضم واكسر وزد تسكين ثانية تُعمَّ
وفعل أهل والعكس يقل لقصدهم تحصيص فعل يفعل

ولكن ربما صلحت وسيلة أخرى للتفرير بين الاسم الجامد والوصف الثلاثي حين يشتركان في صيغة واحدة ، وفي هذا الصدد يمكن أن نضم المصادر إلى الصفات ، وتوضع بقية الأسماء في قسم آخر . فإذا صلح اللفظ لأن يصاغ من مادته الفعل فهو مصدر أو وصف وإلا فلا . انظر مثلاً :

اللفظ	احتمال صوغ الفعل	اللفظ
X	كُلٌّ	X
ضرَبَ	ضَرَبَ	عَلِمَ
شَهَمَ	شَهَمَ	كَثِيرٌ

فالشبر والكلب اسمان ، والعلم والضرب مصدران ، والكثير والشهم صفتان ، كما يتضح من احتمال صوغ الفعل من مادة الكلمة .

فلا يدعى في مجال الثلاثي أن الصيغة مناط التفرير بين الأسماء والصفات ،

(١) ألفية ابن مالك

أما ما فوق الثلاثي فتتعزل الأسماء (وهي جوامد) عن الصفات (وهي مشتقات) بصيغ خاصة بها لا تشاركها الصفات فيها . فنحن نعلم صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بما فوق الثلاثي ، ولكن صيغ الأسماء مما زاد على الثلاثة هي كما يوضحها ابن مالك :

لاسِمْ بَجْرَدْ رِبَاعْ فَعْلُلْ وَفِعْلُلْ وَفَعْلُلْ وَفَعْلُلْ
وَمَعْ فَعْلْ فُعْلَلْ وَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعْلَلْ حَوَى فَعْلَلَلَا
كَذَا فُعْلَلْ وَفَعْلَلْ وَمَا غَايَرَ لِلرَّيْدِ أَوْ التَّقْصِ اتَّمَى

وليس واحدة من هذه الصيغ مما ترد عليه الصفات . فإذا كان الأمر كذلك فإن الصيغة قريبة تميز الأسماء من الصفات ، وهو أمرٌ غاية في الأهمية . ومن الحالات التي يحسن فيها الفصل بين الأسماء والصفات مجال الجموع ؛ فالذى ييدو أن الأصل في الأسماء أن تجتمع جمّع تكسر ، فلا يقال رجلون ولا جملون ولا نوعون ، وإنما رجال وجمال وأنواع . فإذا جمع الاسم جمع تصحيح فذلك هو الذي نقل إلى الوصفية ، كما سبق في قولنا «أنا زيد» أو « جاء الزيدون » أي المسمنون زيدا . أما الصفات فأصل جمعها جمع تصحيح ، فإذا جمعت على التكسير فقد عوّلت معاملة الأسماء . وإذا اختلف الفريقان في هذا المجال فإن معرفة صيغ كل منها تعد هامة في التعرف على عناصر السياق .

وإذا عرفت المشتقات بواسطة أصل اشتقاقها وصيغها الصرفية فإن الكلمات التركيبية لا تعرف إلا بصورها فقط ؛ لأنه ليس من سبيل إلى معرفة الكلمة التركيبية إلا أن نعرفها كما هي ، سواء من حيث شكلها أو وظيفتها في التركيب . وبعيننا على ذلك أن هذه التركيبات مجموعات مقللة ؛ لا ينقص منها ولا يزداد عليها . وكل مجموعة منها محدودة العدد يمكن استظهارها بسهولة ، وهي عظيمة التواتر

بالنسبة للمفردات المعجمية . وفي المقابل نجد الكلمات المعجمية عظيمة العدد لا يمكن استظهارها ، وليس في طوق فرد واحد أن يحيط بكل مفردات المعجم . ولكن هذا الفرد لا يدعى معرفة باللغة إلا إذا أحاط بكلماتها التركيبة ، فعرف الأدوات والحرروف والضمائر إلخ من المرحلة الأولى من تصدّيه لتعلم اللغة . غير أن هناك أمراً لا ينبغي لنا أن نغفل عنه ، هو أن صورة الكلمة التركيبة وصيغة المفردة المعجمية ذواتها وظائف متعددة ، على نحو ما يليـو من تعداد المعاني لكل من العناصر الآتية :

ما : موصولة — استفهامية — تعجيبة — مصدرية — ظرفية — نكرة
— مهمة — شرطية — زائدة .

فاعل : اسم فاعل — صفة مشبهة — اسم ماض — وينقل إلى العلمية .

مفعول : اسم مفعول — صفة مشبهة — وينقل إلى العلمية .

أفعال : اسم تفضيل — صفة مشبهة — وينقل إلى العلمية .

مفتسل : الاتخاذ — التكلف — التأكيد — المطاوعة — وينقل إلى العلمية .

مستفعل : الطلب — الصورة — اعتقاد الشيء على صفة — وينقل إلى العلمية .

وهكذا يتضح لنا أن المهم للتعرف على عناصر السياق أن يكون الطالب ملماً بالكلمات التركيبة ومعانٍها ، وبالصيغة الصرفية ومعانٍها كذلك . غير أن هناك ما يمكن أن نختتم به ملاحظاتنا عن الصيغة ، وهو أن المعنى الذي ينسب إليها قد ارتبط في عرف النحاة بالتفريق بين نوعين من حروف الزيادة ، وهما زائد لا معنى له وزائد له معنى . فحين تختلف الصيغة بحروف لا معنى لها كاختلاف صيغة « فاعل » من صيغة « مفعول » ينسب النحاة المعنى إلى الصيغة برمتها ،

وأما حين يطرد ورود حرف بعينه في جميع صيغ تصريفات المادة ، كالسين والتاء في « استفعل » والتاء في « افتعل » ، فإن النحاة يميلون إلى نسبة المعنى إلى هذا الحرف بعينه، فيقولون : السين والتاء للطلب ، والتاء للافعال ، والتون للمطابعة ، وهكذا . ولكن الخطأ في ذلك خطأ منهجي ، لأن نسبة معنى من أي نوع إلى حرف الزيادة تؤثر في تعريف حروف المعاني التي سبق ذكرها ، وهي كلمات تامة وليس من الزوائد . ومن هنا يجب أن تطرد نسبة المعنى إلى الصيغة ، وأن نكف عن نسبة إلى الزوائد مهما تكرر الزائد في جميع صيغ تصريف المادة ، لأن التساهل في ذلك يضع هذه الزوائد بين حروف المعاني ، وهو خطأ تتأثر به القدرة على التعرف .

يأتي بعد ذلك الافتقار والاستغناء . والافتقار بصفة عامة من خصائص التركيبيات ؛ فلست تجد كلمة مفردة ذات معنى مفرد وذات مادة اشتراكية تفتقر إلى كلمة أخرى ، وإنما يفتقر الباب التحوي الذي تحمل به . ففي قولنا « كتاب على » ليس الافتقار للكتاب ، لأنك تقول : هذا كتاب جميل أو نافع ، ولكن الافتقار خاصية من خواص التركيب الإضافي ، لأن المضاف والمضاف إليه يفتقر أحدهما إلى الآخر ، فلا تتحقق الإضافة بأحدهما دون الآخر . وهذا أطلق النحاة على هذا النوع من الافتقار افتقاراً غير متصل ، أي لا يعود إلى أصل وضع الكلمة .

أما الافتقار المتصل فهو للتركيبيات بصورة عامة ؛ فحرف الجر يفتقر إلى مجرور ، وحرف العطف يفتقر إلى معطوف ، وحرف الاستثناء إلى مستثنى ، والأدوات الداخلة على الجمل إلى جملها التي تدخل هي علها ، وهكذا يرتبط بعض الكلمات بمدخول خاص حتى يصر قرينة على هذا المدخل . فإن لم يذكر المدخل جرى تقديره في ضوء قرينة الافتقار ، أو ما أطلقنا عليه مصطلح

« التلازم » في كتابنا « اللغة العربية معناها ومبناها ». وإذا كان الافتقار يصلح قرينة فلا بد أن يكون عوناً للطالب على التعرف على عناصر السياق ، فيعرف من حرف الجزم « لم » أو « لما » أن تاليه هو الفعل المضارع ، فإذا مرّ بتركيب مثل قوله تعالى : « **وَإِنْ كُلًا لَمَّا يُؤْفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** » (هود ١١١) تسأله أين مدخل « لما » ، فإذا نظر في أحد التفاسير فوجد لها مدخلاً مضارعاً مقدراً أحس لذلك باحساس من عشر على الجواب الصحيح ، ومن وضع له الأمر في نصابه .

وبنفي التفريق بين هذا الافتقار وبين ما سندكره فيما بعد من « المناسبة المعجمية » بين الكلمات ، وهي التي يكتنف بمقتضها أن تقول : « **نَمَا الْحَجَرُ فِي أَصْبَعِ السَّمَاءِ** » ، لأن الفعل « **نَمَا** » يناسبه أن يسند إلى من يصح منه **الثُّمُرُ** ، فإذا **نَمَا** فلا ينمو في **الأَصْبَعِ** ، وهذا الأصبع لا يصح أن يضاف إلى السماء التي لا أصابع لها ». فهذه المناسبة معجمية ، ولكن الافتقار نحوي . وسيرد ذكر المناسبة فيما بعد تحت عنوان « الاستيعاب » ، أما الافتقار فمكان القول فيه هنا تحت عنوان « التعرف » .

وأما الإعراب فقد كثر القول فيه ، فأنكر بعضهم صلته بالمعنى ، وزعم البعض أنه من اختراع النحو^(١) ، وبهذا أنكر أي قيمة له في التعرف على عناصر السياق . ولكن جمهور النحاة أعطوه من الأهمية في بيان المعنى النحوى قدراً دعاهم إلى أن يربطوه بهذا المعنى ، ويجعلوه فرعاً له ، إذ يقولون : « الإعراب فرع المعنى » ، ثم أن يحملوه تبة الكشف عن المعنى ، فيسموا تحليل الجملة « إعراباً » لها ، وينشئوا للإعراب عاملاً ، ويجعلوا العمل النحوى هو النحو كله

(١) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة .

تقريباً . وإذا كانت الطائفة الأولى التي أنكرت صلة الإعراب بالمعنى سلبته قيمته في التعرف ، فإن جمهور النحاة قد كاد يربط التعرف بالإعراب فقط ، وفي كلام الموقفين غلو . فاما غلو من أنكر صلة الإعراب بالمعنى فحسبه أن يرى فروق المعنى بين القراءتين في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَحْشِي اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر ٢٨) . فلرفع الاسم الأول ونصب الثاني معنى ، ولعكس ذلك معنى آخر . وأما من زعم أن الإعراب من اختراع النحاة فقد تجاهل حقائق التاريخ ؛ لأن القرآن (وهو مُعَرَّب) قد سبق النحاة في الزمن ، وكذلك الشعر الجاهلي الذي لا يستقيم له وزن ولا قافية إلا بالإعراب ، فلا يمكن والأمر كذلك أن يكون الإعراب من اختراع النحاة الذين ظهرت طلائعهم في القرن الأول الهجري ، ولم ينضج عملهم إلا في أواخر القرن الثاني .

وليس القائلون باعتماد المعنى النحوي على الإعراب فقط (وهم جمهور النحاة) أقل تجاوزاً للواقع من أولئك المتكلمين . وحسبنا أن نذكر أن ما رأاه النحاة شاداً أو قليلاً أو نادراً أو لغة قوم أو غير ذلك مما اختلف فيه ارتباط الإعراب بالقواعد معناه واضح لا لبس فيه ، ومثله ما رأاه ابن اسحق خطأً مما قاله الفرزدق وما رأاه تلميذه عيسى خطأً حين كان كاستاذه يطعن على العرب الفصحاء . فهذا الشعر الذي كان هدفاً للتخطئة النحوية واضح المعنى مبرأ من اللبس ولو كان المعنى مرتبطاً بصحة الإعراب فقط ما اتضحت المعنى في مثل هذا الشعر الفصيح . وحسبنا أن نقرأ أصلاً شاملًا من أصول النحاة أنفسهم يقولون فيه : « الشذوذ لا ينافي الفصححة » . فما وجه القول في ذلك وما صلة الإعراب بالتعرف ؟ .

علامات الإعراب إما حركة أو حرف أو حذف أو محل ، والحركات ثلاثة رباعها سلب الحركة وهو السكون ، والحرروف ألف الرفع للمبني ، وألف النصب للأسماء الخمسة ، وباء النصب والجر للمبني والجمع ، وباء الجر للأسماء الخمسة ،

وواو الرفع في جمع السالم والأسماء الخمسة ، والنون إذ تثبت في آخر الأفعال الخمسة ؛ والحذف حذف النون من الأفعال الخمسة ، وحذف حرف العلة من المعتل الآخر ؛ والمحل للمبنيات والجمل التي تحمل محل المفرد . ويتبين من ذلك أن للعلامة الإعرابية نوعين من القصور :

أ — قصور صرفي يجعل العالمة الواحدة شركة بين أكثر من بنية صرفية واحدة . فالحركات يشترك فيها المفرد وجمع التأنيث وجمع التكسر ، والألف والواو والياء تشتراك فيها أكثر من بنية واحدة كما ذكرنا منذ قليل ، وكذلك الحذف والمحل . أضف إلى ذلك أن الحركة قد تكون ظاهرة أو مقدرة .

ب — قصور نحوي من حيث كانت أبواب النحو أكثر من العلامات ، فلا بد للعلامة الواحدة أن تدل على أكثر من باب نحو واحد ، كدلالة الضمة على رفع الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر باسم كان وخبر إن والتابع المرفوع إلخ ، وذلك لا بد أن يؤدي إلى اللبس ، ما لم تقع علامات أخرى غير عالمة الإعراب إلى جانبها ، لتضافر مع هذه العالمة على الوصول إلى أمن اللبس الذي هو مطلب اللغة بحسبانها وسيلة للاتصال من شأنها أن تتأى عن مطان اللبس . وقد اعتمدت اللغة بالفعل على قرائن أخرى إلى جانب الإعراب تتساوى مع الاعراب في الأهمية وتجمعت معه في صورة مجموعة من القرائن لا يستقل أحد منها بالكشف عن المعنى ، ولا يجتمع جميعها للكشف عن هذا المعنى ، وإنما ينكشف المعنى بطائفة منها (اثنتين أو أكثر) ، كما يصدق على كل منها صلاحيتها لأن تخضع للتخصيص ، فلا تتحقق في السياق . وهذه القرائن التي أشرنا إليها هي : البنية ، والأداة ، والتضام ، والإعراب والربط ، والمطابقة ، والرتبة والنعمة في الكلام المنطوق دون المكتوب .

لم يكن النحاة غافلين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى التحوي ، ولكن قصور نظرهم تمثل في أنهم لم يدركوا خطر أي قرينة منها إلا حيث يتعدى الترخيص فيها ، كحال قرينة البنية (الجمود) في التمييز ، والأداة في عدم إجازتهم حذف علامة الاستفهام ، على رغم ما ورد من ذلك في القرآن والشعر ، والتضام في القول بعدم الفصل بين المتلازمين ، وفي القول بالافتقار سواء المتاصل وغير المتاصل ، والإعراب في نحو ضرب زيد عمرا ، فيه يستتبين المعنى حتى مع الفصل وتشویش الرتبة ، والربط عندما لا يمكن الترخيص فيه نحو : **وإنسانٌ عيني يَحْسُرُ الماءَ تارةً فَيَبْلُو وَتَارَةً يَجْمُ فَيَعْرُقُ**

والتطابقة في نحو « هذا رجل فاضل » ، والرتبة في نحو « ضرب موسى عيسى » و « أخي صديقي » ، وتصدير ما له الصدارة ، وتقديم الحرف على مدخله ، وهلم جرا . عرف النحاة القرائن في هذه المواطن ونحوها فقط ، ولكنهم غفلوا عن أمرين :

أ — أنه حتى حين يتعدى الترخيص في إحدى هذه القرائن لاعتماد المعنى عليها في الظاهر ، وتوقفه على رعايتها ، ما تزال قرائين أخرى يتضادون مع هذه القرينة الهامة في سبيل حراسة المعنى التحوي . ففي ضرب زيد عمرا لا تُؤثِّرُ فاعليَّة زيد وظيفة من وظائف الإعراب فقط ، وإنما يتضادون مع الإعراب أن زيدا :

- ١ — اسم (بنية)
- ٢ — تقدمه فعل (رتبة)
- ٣ — مبني للمعلوم (بنية)
- ٤ — وأنه دل على فعل الفعل (إسناد)

ومعنى ذلك أن « زيد » فاعل بخمس قرائن ، لا بقرينة واحدة فقط ، وأن عمرا :

- ١ - اسم (بنية)
 ٢ - منصوب (إعراب)
 ٣ - تعدد إلى الفعل (التعدية من وجهة نظر الصرف)
 ٤ - دل على من وقع عليه الحدث (التعدية من وجهة نظر المعنى)
 فهذا مفعول بدلالة أربع قرائن . وفي « أخي صديقي » لا يتوقف المعنى
 على الرتبة فقط ، وإن لزمت مراعاتها ، وإنما يتضاد مع الرتبة :
 ١ - اسمية المبتدأ وتعريفه (بنية)
 ٢ - وصفية الخبر (بنية)
 ٣ - الحديث عن الأخ (إسناد)
 ٤ - وصف الأخ بالصداقة (إسناد)

وهذه هي القرائن التي تتضاد مع الرتبة . ولو لم يتحقق في المثال ذلك ما
 اتضحت المعنى بمجرد حفظ الرتبة ويقال مثل ذلك في البقية .
 ب - والأمر الثاني الذي غفل عنه النحاة أنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها
 فرادى في نظام شامل يفسر علاقة التضاد على بيان المعنى ، ويمهد
 لتفسير أمر آخر لا يقل خطراً عن هذه العلاقة ؛ وهو مبدأ جواز
 الترخيص في القرينة إذا لم يتوقف المعنى على رعايتها ، أو دعا إلى الترخيص
 في القرينة داع كطلب الخفة . ومعنى هذا أن الرتبة التي كان لا بد من
 حفظها في « ضرب موسى عيسى » بسبب تعدد الإعراب على الفاعل
 والمفعول ، يمكن أن ترخص فيها حتى مع هذا التعدّر إذا اتضحت المعنى
 بدونها ، كما في « أكل الكُمْثُرِي موسى » لأن المعنى في هذه الجملة
 الأخيرة يتجاوز الأعماد على الرتبة بسبب أمن اللبس الذي ترتب على
 وضوح قرينتي الإسناد والتعدية ، أو بعبارة أخرى معرفتنا من الأكل وما
 المأكول ، أو بعبارة أوضح : أيهما الفاعل وأيهما المفعول .
 أما الترخيص في القرينة (وهي هنا قرينة الإعراب) بسبب طلب

الحقيقة فيتضح في قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمِنُ عَلَى
يُوسُف﴾ (يوسف ١١) ، إذ جرى الترخيص في رفع المضارع
«تأمن» ، فسكت نونه وأدغمت في نون الضمر .

وقد ترتب على عدم اعتراف النحاة بجداً جواز الترخيص أمور منها :

- ١ — الطعن على العرب الفصحاء .
- ٢ — كثرة القول بالشذوذ والندرة والقلة .
- ٣ — اللجوء إلى التخرج على أصول لا تنسجم مع الشواهد ، بعد
متناولها منها .

فاما بالنسبة للطعن على العرب فقد رأى الطاعون أن معاصرهم من الشعراء قد ضعفت **مُتّهُم** ، ولم يكن لهم من الفصاحة وسلامة السليقة ما كان للشعراء الأولين من أصحاب المعلقات وقرنائهم ، ومن ثم نسبوا إليهم الخطأ النحوي في بعض ما يقولون . ومن أشهر ما يروى من هذا القبيل ما كان بين عبد الله بن أبي إسحق الحضري^(١) وبين الفرزدق ، حين نسبه إلى الخطأ في الإعراب في قوله :

وعض زمان بابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلفً
فقد كان قياس ابن أبي إسحق يقتضي نصب المجلف ، ولكن قافية الفرزدق
اعتمدت على قرينة العطف التي عبرت عنها «أو» ، فترخصت في قرينة
الإعراب ، حيث لا يؤدي الترخيص إلى الليس في المعنى . ولما لم يكن الفرزدق
على علم بقواعد ابن أبي إسحق ، وسأله ابن أبي إسحق عن سبب الرفع ، لم
يدخل في مضائق التبريرات أيا كان نوعها ، وإنما قذف في وجه ابن أبي إسحق
بالعرف الاستعمالي الذي هو أقوى من القواعد ؛ لأن العرف من صنع المجتمع
والقواعد من صنع النحاة . فلقد قال الفرزدق لعبد الله « علينا أن نقول عليكم
أن تَتَأَوَّلُوا » ؛ وبذلك أفحى الشاعر غرمته النحوي .

(١) السيوطى : بغية الدعاء .

ولقد كان الأولى بابن أبي إسحق أن ينظر بعين الناقد التي كانت له حقاً إلى شعر الأقدمين من أمثال امرئ القيس والنابغة وغيرهما ، ليرى فيها مثل ما أنكره على الفرزدق . وكان عليه حياله إما أن ينحاصم الأقدمين وإما أن يصافى الفرزدق . فكان بحسبه أن ينظر إلى قول امرئ القيس :

كأن ثبراً في عراني وبله كبيِّرُ أنسٍ في بجادٍ مزملٍ

حتى يدرك أن امرئ القيس قد سبق الفرزدق في ظاهرة الترخيص ، وكان سلفاً له . لأن لفظ « مزمل » ، وقد حرك بالكسرة ليناسب القافية ، هو نعت للفظ « كبيِّر » المرفوع لكونه خبر « كأن » . وكذلك كان عليه أن ينظر في قول النابغة :

فت كأني ساورني ضئيلة من الرقشِ في أثياها السُّمُّ ناقعٌ

إذ حرك « ناقع » بالضمة ليناسب القافية ، وحقه أن يكون منصوباً على الحال ، بعد أن استوفى المبتدأ الذي قبله خبره المتقدم عليه ، فلم يعد هناك ما يتطلب رفع « ناقع ». وإذا كان خلفاء ابن أبي إسحق قد عثروا على تخریج ليت النابغة صرفوا المعنى به إلى ما لم يذر على أكبر احتمال في ذهن النابغة ، فإن هؤلاء سكتوا عن بيت امرئ القيس ، لأنه صريح في قصد الترخيص . وهذا أعظم انتصار للفرزدق في خصومته مع زعيم النحاة .

وأما كثرة القول بالشنوذ والقلة والندرة ، وكون تعبير ما لغة قوم بعيتهم ، فهو في أحد وجهيه نتيجة لما سبق القول فيه من رفض فكرة الترخيص ، وفي الوجه الآخر نتيجة للمنهج الذي وضعه الساحة لأنفسهم ، وزعموا به وحدة اللغة مع تعدد القبائل وتعدد العصور . ومن الطبيعي بعد ذلك أن يختلف قوم في قاعدة ما عن باقي الأمم ، أو أن يشد استعمال ما يسبب الترخيص أو التأثر باللهجات

القبلية ، أو بسبب رواسب لغوية قديمة ، أو لأي سبب آخر . ولقد كان من المطقي في ظل المعيارية الصارخة في نظرة النحاة إلى الاستعمال ، وإعجابهم بقواعدهم ، وحرصهم على اطرادها ، أن يطمح النحاة إلى تقنن لغة لم يروا أن فيها مكاناً لغير ما ينسجم مع أصولهم وقواعدهم ، حتى التي هي في آخر الأمر من تجريداتهم ومن صنفهم . وفي الحق أنها لو نظرنا إلى اللغة الأدبية التي أجريت النحاة عليها دراستهم ، وبنوا عليها تجريداتهم ، وعددناها شكلاً لغويًا واحدًا اجتمع عليه العرب ، وافتقروا بهم إلى القافية غير الأدبية ، لو نظرنا هذه النظرة إلى اللغة الأدبية الفصحى لسهّل علينا أن نرى أن الشاذ والقليل والنادر وما استقل باستعماله قوم بعينهم هو جزء هام من اللغة ، وإن لم يكن جزءاً من النحو . ونحن إن لم نقف منه موقف ابن جني في المحتسب⁽¹⁾ من رد القراءات إلى أصول معترف بها فإننا نجد في الترخيص عند أمن اللبس مهمينا واسعاً يمكّنا سلوكه من نسبة هذه الصور إلى الجادة ، ولا سيما حين نعلم :

أ — أن الترخيص خاص بزمن ذوي السليقة ، وارتكابه الآن خطأ .

ب — أن الفصحاء لم يترخصوا إلا عند أمن اللبس .

ج — وأنهم لم يفعلوا ذلك إلا حين يكون المعنى هو الذي يتقتضي وجود القرينة ، ولا تكون القرينة ضرورية للمعنى بحيث يتوقف عليها .

ومعنى هذا أن القدماء إن ترخصوا في « خَرَقَ التُّوبُ الْمُسْتَمَارَ » فما كان لهم أن يترخصوا في « ضرب زيد عمراً » ، لما يترتب على الترخيص في الإعراب هنا من اختلاط الضارب والمضروب . وإن ترخصوا في « عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ » ، فما كان لهم أن يترخصوا في رتبة ما له الصدارة . وإن ترخصوا في فك الأدغام من « الحمد لله العليّ الأجلل » فما كان لهم أن يترخصوا فيه في جعل لام التعريف من جنس ما بعدها في « الصابرين والصادقين » ، أو في

(1) المحتسب لابن جني

ادغام الدالين في « رد » و « مد ». وإن ترخص الحديث بقوله : « وأتبعه ستا من شوال » فما كان لعربي أن يترخص في تأنيث الوصف لتأنيث الموصوف ، وإن ترخصوا بمحذف الرابط في « اشتريت البرقفيزا بدرهم » فما كان لهم أن يترخصوا في ذلك من قوله « زيد رأيت رجلاً يحبه ». ولكن ترخصوا بمحذف الصلة من « نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمْوَلَكُ ثُمَّ وَجْهُهُمْ إِلَيْنَا » فلن يتصور منهم أن يقولوا : « هذا الرجل هو الذي » بمحذف الصلة ، مهما تقدم ذكر مضمون هذه الصلة . والذي أريد أن أصل إليه من وراء ذلك أن الترخص يكون عندما يكون السياق دالاً على القراءة وليس العكس .

والأمر الثالث الذي ترب على عدم اعتراف النحوة بالترخص مبدأً عاماً لتفسir ما لم ينسجم مع قواعدهم هو جلوء النحوة إلى التخرج لما لم يوافق قواعد النحو ، تخرجياً يعتمد على أصول لا تنسجم مع المعنى . ومن ذلك ما حدث في تخرج قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاؤِدَ مِنْ فَضْلًا يَا جِبَالُ أُوْيِي مَعَهُ وَالظِّيرُ ﴾ (سباء ١٠) . فأما عيسى بن عمر فقد ارتضى نصب الطير عطفاً على المنادي ، ولكن جمهور النحوة لم يرضوا بذلك ، لما يترتب عليه من خرق لقاعدة النداء التي تنص على أن تابع المنادي في الحكم كالمنادي ، وإذا امتنع في المنادي المحلي بأأن تقدمه « يا » النداء لاختصاصه بأداة أخرى هي « أَيْهَا » ، فإن عطف الطير على المنادي الذي تقدمته « يا » يجعل هذه الأداة كأنها دخلت على « الطير » وفيه « الـ » ؛ والقاعدة تمنع ذلك . ومن ثم ذهبوا يلتمسون أصلاً يخرجون الشاهد عليه ، فوجدوا ذلك في عطف الطير على « فضلاً » ، بمعنى أن الله تعالى آتى داود فضلاً وآتاه الطير . ولكن آية من آيات القرآن تشهد بصواب ما قاله عيسى ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَسَحَرْنَا مَعَ دَاؤِدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحُنَّ وَالظِّيرَ ﴾ (الأنبياء ٧٩) (١) وإذا تكون الطير معطوفة على الجبال في الحالتين ،

(١) انظر كتاب الأصول للمؤلف .

ويكون ذلك ترخصا في القاعدة التي استخرجها النحاة بالاستقراء ، وجردوها من الاستعمال . ولكن النحاة كما ذكرنا لا يعترفون بالترخص مبدأً عاماً في الاستعمال الفصيح تحكمه القيود التي سبق أن أوردناها .

وليست قواعد النحو عرضة للترخيص فقط ، ولكنها عرضة كذلك للظواهر الموقعة^(١) التي تعد في كل صورها خرقاً لقواعد ، واعتداء عليها ، للوصول إلى غاية كبرى من غايات اللغة يمكن أن نطلق عليها اسم « طلب الخفة » . وإلإضاح بذلك دعنا نعرض عدداً من الظواهر الموقعة ، لنرى كيف تخرق كل ظاهرة منها قاعدة أصولية ، وكيف تعتبر الظاهرة نفسها وسيلة لطلب الخفة . والظواهر التي نود أن نعرضها هي :

الإدغام — التوصل — التخلص — الإعلال — الإبدال — المناسبة — إسكان المتحرك — الحذف . فهذه ظواهر ثمان تنسحبها تباعاً إلى طلب الخفة ، مع الاشارة إلى الوضع الثقيل الذي تختلفنا بها منه . وأوضح ما يرفضه الاستعمال العربي وأعممه أن يتولى المثلان أو المتقابلان أو الضدان ، وأخف شيء في الاستعمال أن يتولى المخالفان اللذان لا يبلغان بمخالفهما حد التضاد . ولنأخذ في البداية ظاهرة الإدغام .

القاعدة في كل صوت عربي أن يستوفي مخرجه وصفاته ؛ ويتحقق له ذلك في معظم الواقع التي يقعها في الكلام . فإذا أخذنا صوت الدال مثلًا وجدنا الأصل فيه :

أ — أن يستوفي حقه من مخرج وصفة .

ب — أن يكون مظهراً .

(١) اللغة العربية — معناها ومبناها .

فإذا كان عينا ولاما لفعل على وزن فَعَلَ نحو « رد » كره الاستعمال ما في توالي الأمثال من ثقل ، ونزع إلى طلب الحفة ، فأدغم الأول في الثاني ، أو على الأصح أدغم أحدهما في الآخر ، أو ان شئت قلت أدغمهما معا فصار الفعل « رد ». أما حين يسند الفعل « قَعَدْ » إلى تاء الفاعل فإن الأصل في كل من الدال والتاء ما سبق أن ذكرناه في أ ، ب منذ قليل ، وهذه هي القاعدة التي ستخرقها الظاهرة الموقعة . والمعروف أن الدال والتاء متفارقان مخرجيا وشدة وترقيقا ، ولا يختلفان إلا جهرا وهما ، ومن ثم فهما متقاربان يكره تواليهما مع سكون أو هما لما في ذلك من ثقل . ومن هنا ينزع الاستعمال إلى طلب الحفة ، فييدغم الدال في التاء ، ويجعلهما معا تاء مشددة ، فيبدو الفعل « قَعَدْتُ » في النطق على صورة « قَعَتْ » .

أما التوصل إلى النطق بالساكن بواسطة همزة متحركة في أول الكلام ليست من بنية الكلمة لا هي ولا حركتها فمعنى أنه الكلمة من وجهة نظر نظام اللغة بدأت بالحرف الساكن ، ولكن السكون صنو الصمت ، فحين يتنتقل المتكلم من صمت ما قبل التكلم إلى الحرف الساكن في بداية الكلام فإن ذلك يعد من قبيل توالي المتقاربين . ومن هنا تأتي الهمزة المتحركة لتخرق ما قرره نظام اللغة من أن الحرف الساكن هو أول الكلام ، ويعيد ذلك قول ابن مالك « ال حرف تعريف أو اللام فقط ». فجاء بلفظ « أو » ليسوق الخيار الصحيح في فهم أداة التعريف ؛ وهو أنها لام ساكنة، والمهمزة المتحركة ليست منها وإنما هي طارئة عليها . وإذا كان توالي الصمت والسكون ثقيلا فإن ظاهرة التوصل تعتبر خرقا لأصل يمثله هذا التوالي الثقيل ، ومن ثم تكون الظاهرة نوعا إلى الحفة .

ومثل ذلك يقال في التخلص من التقاء الساكدين . ومعنى التقاء الساكدين توالي المثلين ، ويتم ذلك التوالي أيضا في حدود القواعد الأصولية ، فيكون ثقيلا في النطق ، فيلجأ الاستعمال إلى طلب الحفة بالتخليص من تبعات إطلاق النظام .

مثال ذلك أن القاعدة تقرر أن الأمر مبني على السكون ، وأن ما يحتاج إلى التوصل إلى نطقه بهمزة الوصل مبدوء بالسكون كذلك ، فيلتقي سكون الأمر بسكون أول الكلمة التي بعده ، وذلك أمر ثقيل في النطق ، فلتتمس الخفة بكسر آخر الأمر ؛ كما في قولك « اشكر الله » ، وفي ذلك خرق لقاعدة بناء الأمر على السكون . والعجيب في كل هذه الظواهر الموقعة أنك تخرق قاعدة بقاعدة ، أو بعبارة أخرى تخرق قاعدة أصلية بقاعدة فرعية ، بخلاف الترخيص ، وفيه خرق قاعدة بإرادة مطلقة من صاحب السليقة ، أو بضرورة استعملية .

والإلال طلب للخفة أيضا ، وقد يتخذ صورة قلب أو نقل أو حذف . فإذا التمسنا الأصول الثلاثة لكلمة « ميزان » وجدناها الواو والزاي والتون ، وإذا التمسنا صيغتها الصرفية عرفنا أنها مفعال ، وإذا طبقنا ذلك على الكلمة اتيينا إلى أن أصلها « مُوزَان » . وإذا ربنا أصوات هذه الكلمة وجدناها على النحو التالي :

م + كسرة + واو ساكنة + ز + ا + ن

ونرى من ذلك أن الكسرة والواو الساكنة تواليا وهما ضدان . ومعنى أنهما ضدان أن الكسرة تنتهي برفع مقدم اللسان إلى نطع الغار ، وأن الواو تنتهي بمنخر اللسان إلى الطبق ، وفي تواليهما حمل اللسان على أن يقوم بحركة ثقيلة تتضمن خفض المقدم ورفع المؤخر في آن معا . ومن هنا يكون توالى الضدين بحاجة إلى حل عند الاستعمال ، وهذا الحل يكمن في ظاهرتين موقعيتين هما : « القلب » و « المناسبة » ؛ أي « قلب » الواو ياء « لمناسبة » « الكسرة » وهكذا تصبح الكلمة « ميزان » . وإذا نظرنا إلى كلمة « إقامة » والتمسنا بحروفها الأصلية وجدناها القاف والواو والميم ، وإذا التمسنا صيغتها الصرفية عرفنا أنها « إفعال » . ومعنى هذا أن أصل الكلمة « إقْوَام » ، والواو حرف لين إذا

تُحرِّك تطلب شيئاً من العناية باظهاره ، وفي العناية ثقل ، ومن ثم فَرَقَ في أمره بين المفرد كَمْ هو هنا وبين الجمع كأحوال . فهو في المفرد تنقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله طلباً للخفة ، وعندئذ تَسْكُنُ الواو بنقل الحركة ، ويتوالى الساكنان (الواو والألف) ، فتحذف الواو بعد أن تهيأت القاف باستقبال فتحة الواو ، لأنَّ تناسِبَ الألف ، وعندئذ تحصل على « إِقامَة » ، ثم تأتي التاء في آخر الكلمة للتعويض عن الواو المحذوفة « وهي عين الكلمة » ، فتصبح الكلمة على « إِقامَة » باعلال عينها ، بعد نقل حركتها ، وهكذا تم الإعلال بواسطة التقليل والمحذف (نقل حركة الواو ومحذف الواو) . والمحذف سهل الإعلال في « قاضٍ » كذلك ، فأصبوها (ق ض ي) وصيغتها « فاعل » ، فيصير أصلها مع التنوين « قاضِيْنْ » بضم الياء ، فيتحول دون تطبيقها على هذا التحوّل ما ذكرناه في « ميزان » من تولي الضدين . وهكذا تُحذف الضمة لتنقلها مع الياء ، فتسكن الياء ، فيتوالى ساكنان (الياء والنوء التي في التنوين) ، فتحذف الياء ، فتصير الكلمة إلى « قاضٍ » . وهكذا اشتمل تأصيل الكلمة على تولي الأصداد أولاً ، ثم تولي الأمثال ثانياً ، وفي كلِّهما ثقل كان سبباً في العدول إلى الظاهرة الموقعة ؛ وهي المحذف .

ويحدث الإبدال طلباً للخفة كذلك . ولنضرب له مثلاً بإبدال تاءِ الافتعال طاءً بعد كل حرف مطبق ، لأنَّ تولي المطبق والتاء (وذلك من قبيل كراهية التوالي وسمى في البلاغة باسم التناقر اللفظي) يعتبر من تولي الأصداد ، لتفخيم المطبق وترقيق التاء ، وعند تولي الضدين تلتسم الخفة بتحول التاء المرفقة إلى طاء مفخمة ، لتناسب مع المفعم الذي قبلها . وهكذا نجد :

اصطبر	= اضطرب	من صيغة	افتعل
»	»		
»	»		
»	»		

وهذه التاء نفسها ضد في الجهر والهمس للدال والدال والزاي ، فإذا جاءت بعد واحد من هذه أيدلت منها الدال نحو :

افتعل	من صيغة	= اذرع
»	»	= اذكر
»	»	= ازدان

والمناسبة نروع إلى الخفة ، وحرق لقاعدة أصلية بقاعدة فرعية أو رخصة . فالفعل الماضي بحسب الأصل مبني على الفتح ، ولكنه يبني على الضم لاتصاله بباو الجماعة . والفعل المضارع يبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، أي لمناسبة نون التوكيد .

ومن قبيل المناسبة تفخيم لام لفظ الجلالة في « والله » . ومنها حركة الهمزة والعين في الأمر الثلاثي ، والكسرة المناسبة لباء المتكلم ، ومنها الإعراب على الجوار ، وكذلك اتباع اللفظ نحو « ارجعن مأذورات غير مأجورات » ، والمأذورات من الوزر أي موزورات ، ولكنه جاء بالهمزة ليناسب مأجورات ؛ وهو « شذر مذر » و « حيص بيص » إلخ .

أما التماس الخفة بواسطة الإسكان فمرجعه إلى أن اللغة العربية تكره توالي ما يزيد عن ثلات حركات في الكلمة الواحدة ، أو فيما هو كالكلمة الواحدة . ولا شك أن هذا من قبيل كراهية توالي الأمثال التي أشرنا إليها من قبل ؛ وهذا الاسكان ملحوظ في إسناد الفعل الماضي إلى ضمير الرفع المتحرك كما في ضربت وضربيت وضررتنا وضررتتم وضررتين وضررتين ، ولكن لام الكلمة من هذا الفعل لا تسكن إذا كان ما بعدها ساكنا ، نحو ضربت وضررت ، وأما في ضررتنا فالظاهر أن التاء المتحركة إنما تحركت للتferiq بين تاء التأنيث وتاء الفاعل .

وأما طلب الخفة بالحذف فيمثل في حذف إحدى التونات الثلاث في **لَتَبْلُوْنَ** ، وإحدى التاءين في **وَلَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ** . وذلك بخلاف إثبات التونات في **تَرْعَيْنَانَ** ، لتوسط الألف الساكنة بين نوتي النسوة والتوكيد . ومن طلب الخفة بالحذف قصر الملعود بحذف الممزة التي بعد الألف نحو **السما** » و « الفدا » و « الموا » .

وجمل القول أن في الترخيص والظواهر الموقعة كليهما خرقا للقواعد العامة في الصرف والنحو ، ولكن الفرق بينهما أن خرق القاعدة في الترخيص يتم بالاختيار الشخصي من الفصحى ذي السليقة عندما يطمئن إلى أمن اللبس ، وإلى أن القراءة التي يصيّبها الترخيص لا يترتب عليها المعنى ، وإنما تترتب هي على المعنى . أما في الظواهر الموقعة فإن خرق القاعدة العامة يتم بقاعدة فرعية تنظم هذا الخرق ، للوصول إلى التخفيف من الشغل الذي يتربّط على القاعدة العامة لو جرى تطبيقها . والأمثلة على التوعين كثيرة يمكن أن نورد بعضها فيما يلي :

١ - ورد في الحديث الشريف : « من صام رمضان ثم اتبعه ستة من شوال كان كصيام الدهر ». والمعروف أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون عكس الملعود تذكيراً وتأنينا ، والمسلمون يصومون الأيام لا الليالي ، ولكن النبي الكريم أفصح العرب حين رأى القراء تحف بالمعنى ترخيص في مطابقة الأيام ، فجعلها ستة لا ستة ، وهذا الترخيص اختيار شخصي منه **عَلَيْهِ** فلا تحكمه قاعدة من أي نوع .

٢ - قال تعالى : **إِنَّ نَشَاءُ نُنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا تَخَاضِعِينَ** (الشعراء ٤) . واضح أن « الأعناق » جمع تكسرى يعامل من حيث المطابقة معاملة المؤثر المفرد ، ونرى من جهة أخرى أن

مفرده غير عاقل حتى يصبح وصفه بجمع المذكر السالم ، أي أنه إذا صح أن نقول « الرجال قادمون » فليس في القاعدة ما يبيح « الأعناق خاضعون » والفرق بينهما واضح . ولكن القراء المتمددة تشير إلى أن لفظ « خاضعين » لا يصلح في هذه الآية إلا خبراً للفعل « ظلت » ، إذ لا يطلبه في الآية شيء آخر ، ومن هنا جاء الترخيص وهو لا يخضع لقاعدة إلا ما يشترط له من أمن اللبس .

٣ — قال امرأ القيس في معلقته :

كَانَ ثِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُّزَمَّلٍ
بجر مزمل (اسم مفعول من زَمَلَ) ، وهو على جره صفة للمرفوع (كبير) ، ولا يكون غير ذلك . فترخص في الإعراب ، وقد سهل له ذلك أن الاسمين المجرورين في هذه الشطارة وهما « أنس » و « بجاد » لا يصلحان موصوفين لهذا الوصف ، أما الأول فلعدم المطابقة في الإفراد والجمع ، وأما الثاني فلإحالة المعنى ، إذ لا يوصف البجاد بأنه مُزَمَّل (فتح الميم المشددة) ، وإنما يكون مُزَمْلاً (بكسرها) . فلما أمن اللبس على هذه الصورة اختار الملك الضليل أن يترخص في العبارة .

هذه أمثلة للترخص الذي يخرق القاعدة بالاختيار الشخصي من قبل المتكلم الفصيح ، وأما الظواهر الموقعة السياقية فإنها تكسر القاعدة بقاعدة غيرها ، كما يلي فيما يلي :

- ١ — القاعدة الخروقة : بناء الأمر على السكون .
- القاعدة الخارقة : التخلص من التقاء الساكنين .
- المثال : « اضْرِبِ الْمَئَلَ » اضرب فعل أمر مبني على السكون المقدر

على آخره منع من ظهوره اشتغال الحال بحركة التخلص من التقاء الساكين .

٢ — القاعدة المخروقة : الأصل في النطق الإظهار .

القاعدة الخارقة : إدغام المثلين .

المثال : « قَعْدُتْ » تدغم الدال في التاء ، فتختفي الأولى في الثانية ، وبصير الصوتان معاً في صورة التاء المشددة .

١ — القاعدة المخروقة : الأصل في كل شيء الاستصحاب .

القاعدة الخارقة : إذا تحرك الواو وانفتح ما قبلها قلب ألفا .

المثال : الأصل في قال « قَوَّلْ » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فصارت الكلمة « قال » .

ولما سميت هذه الطواهر « مَوْقِعِيَّةً » لأن تحقق كل واحدة منها يتوقف على موقع معين . فالموقع في الحالة الأولى كان التقاء الساكين ، وفي الثانية التقاء المثلين ، وفي الثالثة التقاء الواو المتحركة والحرف المفتوح قبلها .

موقف غير الناطق بالعربية من التعرف

يمكن على هذى ما تقدم أن نلقي الضوء على موقف الطالب غير الناطق بالعربية من مشكلات التعرف على عناصر هذه اللغة من النواحي الصوتية والصرفية وال نحوية . وإذا كان الطلاب من أبناء العرب يصادفون صعوبات جمة في التعرف على عناصر السياق العربي تتضح عند محاولتهم تحليل السياق ، كما تتضح عند استعمالهم للغة العربية الفصحى ، فلا شك أن الطالب غير الناطق بالعربية سيواجه صعوبات أكثر وأشد خطورة مما يعرفه الطالب العربي . والأمر في الحالتين

مرتبط بأن اللغة التي اكتسبها الطالب في طفولته المبكرة مقايرة للغة العربية الفصحى ، فهي بالنسبة للطالب العربي لهجة عامية غير فصيحة ، وبالنسبة للطالب الآخر لغة أجنبية لا تمت إلى العربية بصلة . ولهذه اللهجة العامية كما تلك اللغة الأجنبية نظام مختلف في تكوينه عن نظام اللغة الفصحى من حيث الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والثقافة ، والدلالة .

مشكلات درس الأصوات :

دون تعليم الأصوات العربية صعوبات لا سبيل إلى إنكارها ، يرجع بعضها إلى التراث ، وبعضها إلى هجات الطلاب ولغاتهم ، وأثرها على اكتساب الأصوات العربية الفصحى ، كما يرجع البعض إلى استعمال الوسائل السمعية . ويمكن أن نفصل القول في ذلك على النحو التالي :

- ١ - من المقرر في النشاط العلمي المعاصر أن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة في دراسة أصوات لغة ما يتطلب أن تكون هذه اللغة منطقية حية ، فلا يمكن درس موضوع يدور حول مادة مسموعة حين تقوم الدراسة على مادة مصدرها نص مكتوب . أي أنه لا يصح بناء نتائج علمية منسوبة إلى أمر سمعي على أساس بصري . وما يتصل بذلك استحسان اشتغال المادة المدرسة على تسجيل صوتي يستعان به على الوصول إلى الاستشهاد على صدق النتائج ، فيقف هذا التسجيل الصوتي من درس الأصوات موقف الشاهد من درس النحو وتوثيق قواعده ، ويفتح الباب أمام أي نقد موضوعي يوجه إلى النتائج ، كالذى يحدث في مناقشة الرسائل العلمية . ثم إن الموضوع قد يتعدد ولكن تعدد زوايا النظر إليه ، ويدل على ذلك أن اللغة العربية ، وهي واحدة غير متعددة ، لم تخل

وحدتها ووحدة شواهدها دون اختلاف البصريين والkovfien في النظر إليها . وكذلك تتعدد مدارس علم اللغة ومذاهبتها في الوقت الحاضر على رغم ما يحدث كثيراً من انشغال مدرستين أو أكثر بدراسة لغة واحدة كاللغة الانجليزية مثلاً .

و حين تصدى السلف لدراسة أصوات العربية جعلوا طريقهم إلى استخلاص النتائج الملاحظة السمعية للذات وللغير ، فكانوا بذلك أوليفاء لطبيعة النظر الصوتي إلى اللغة . ولكن دراستهم وزعت اهتمامها بين القرآن وكلام العرب (وهم قبائل ذات لهجات متعددة) ، ثم أعطت القرآن وهي على جادة الحق نصيباً أوفى في العناية . فإذا قرأت ما يقوله سيبويه عن تقسيم فروع الأصوات إلى طائفتين وجدته يضع ما تحسن به قراءة القرآن في مرتبة فوق مرتبة القسم الآخر ، وكلاهما من كلام العرب في زمانه . كان ذلك في زمانه ؛ ولكن اللغة في تطور مستمر على رغم ما أراده لها الشحادة من الوقوف بتطورها عند الصورة التي كانت عليها في القرن الهجري الثاني في التواحي الصوتية والصرفية والتحوية والمعجمية . وانعكس كل ذلك على تفضيل القديم لقدمه واستهجان الحديث لحداثته لدى قوم منهم أبو عمرو بن العلاء .

ولم تكن وسائل التسجيل الصوتي معروفة بطبيعة الأمر في القرن الثاني ، كما أن السلف لم يكونوا غافلين عن قيمة نقل مادة الدراسة كما هي للأجيال القادمة ، بدليل نقلهم شواهد النحو وتسجيلها مع القواعد في المدون . وعندما أراد السلف أن ينقلوا المادة الصوتية إلى الخلف وضعوا ثقتهم في قيمة التواتر ، وتصوروا أن التلقى المباشر للمادة الصوتية من شيخ إلى تلميذ كفيل أن يوصل المادة بأمانة ودقة إلى الأجيال المقبلة . ومن هنا حظيت الرواية والمشافهة والتلقى بأقصى اهتمام ، وأصبحت هي

الصفة المميزة لتاريخ التراث العربي في جملته ، حتى بعد ظهور التدوين . ولم يتضاعل هذا الاهتمام إلا لأمرتين : أولهما انتشار الطباعة ، وثانيهما اتباع نظم التربية الحديثة . وهكذا لم يكتب للتلقي والمشافهة والتواتر أن يقوم بمثل ما يقوم به التسجيل الصوتي في المنهج الحديث ، ومن ثم وصلت إلينا دراسة السلف للأصوات العربية في طابعها النظري الصرف ، فوفقاً عند نتائج جهود علماء القرن الثاني ، وفاتها ركب التطور الصوتي الذي أصاب اللغة الفصحى بمرور القرون .

٢ — ةنستطيع أن نضرب مثلاً لذلك بالمعاصرين من قراء القرآن لدى أدائهم بعض الأصوات العربية . فمن ذلك أن قارئ القرآن إنْ كان سورياً ، أو لبيانياً ، أو من إحدى دول المغرب العربي نطق بالجيم رخوة كأنها شين مجهرة ، وإنْ كان مصرياً ، أو سودانياً ، أو من شبه الجزيرة العربية نطق بها مركبة من عنصري الشدة ثم الرخواة (أو التعطيش كما يسمونها بالنسبة للجيم) . ومعنى هذا أن الجيم على ألسنة الطائفتين الأولى تعطيش خالص ، وعلى ألسنة الطائفتين الثانية معطشة بعد شدة ، في هذه الحالة الثانية يتفق النطق مع وسف السلف لصوت الجيم . ومن ذلك أيضاً صوت الضاد . فالضاد صوت شديد مجھور مفحّم كأنه دال مفحّمة ، وذلك في قراءة المصريين والسودانيين والسورين ، ولكنه صوت رخو يلتبس بالظاء في قراءة بقية العرب . وليس هذا النطق أو ذاك متفقاً مع وصف الأقدمين لصوت الضاد بأنه أستاني جانبي (أو منحرف) مستطيل رخو مستعمل مفحّم مجھور . ذلك بأن الانحراف لا يكاد يوجد في نطق الضاد عند أية طائفة من العرب المعاصرين عند تلاوة القرآن . والظاء كما وصفها سيبويه « دال مفحّمة »^(١) . وفحوى عبارته أنك إذا رقت الطاء

(١) الكتاب لسيويه .

صارت دالا ، وإذا فخمت الدال صارت طاء . ولكن الطاء في نطق القراء المعاصرین تتراوح بين مفخم الثناء وبين صوت آخر ليس له مقابل مرقق في نظام الأصوات العربية . وإنما سقت هذه الأمثلة لأصل إلى دعوى أن « التواتر » ، أو « التلقى » ، أو « المشافهة » ، أو « الأخذ » أو سمه ما شئت ، لم يحل دون تعرض هذه الأصوات لمؤثرات العادات النطقية العامية ، ثم للتطور على مر القرون ، وإن كان ذلك في موضوع يتطلب له الثبات كقراءة القرآن .

وإذا كان الأمر كذلك في التلاوة فلا بد أن تتوقع لغيرها من الاستعمال الفصيح أن يكون أكثر استجابة للتطور الصوتي ، لعدم تعلقه بأي قيد أو محظوظ ديني أو اجتماعي . وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لعدد من أصوات اللغة الفصحي يمكن أن نوجز القول فيه على النحو التالي :

١ - الأصوات الأستانية ، التي يخرج فيها اللسان (ث ، ذ ، ظ) تحولت على ألسنة عدد من المجتمعات العربية في مصر والسودان وسوريا ولبنان إلى (س ، ز ، ز مفخمة) على الترتيب . وكان ذلك مظهرا من مظاهر تأثير العادات النطقية العامية على الاستعمال العربي . وتلك عادات طرأت على اللهجات في عصور المماليك والترك على احتفال . واستطرادا من ذلك نقول إن اللهجات العامية المعنية قابلت ترکة هذه الأصوات الثلاثة من المفردات كما تبدو في اللغة الفصحي (ث ، ذ ، ظ) بطائفيتين من الكلمات : أولاهما أصلية في اللهجة العامية تقابل الثناء بالباء والذال بالدال والظاء بالضاد العامية ، والأخرى وافية على اللهجة ، مع الاحتکاك بين الاستعمال العالمي والاستعمال الفصيح في العصور المختلفة منذ عصر المماليك إلى الآن ، وهذه تقابل الثناء بالسين والذال بالزاي

والظاء بزاي مفخمة . ويدو التقابل على هذه الصورة :

الصوت الفصيح	مقابلة العامي الأصيل	مقابلة العامي الطارئ
س	ت	ث
ز	د	ذ
زي مفخمة	ض	ظ

وأكثر من ذلك أن الكلمة الفصيحة الواحدة رعايا قابلها في العامية كلمتان : إحداها تشتمل على أحد أصوات المجموعة الوسطى ، والأخرى على أحد أصوات المجموعة الأخيرة ، وهكذا :

الكلمة الفصيحة	صورة أخرى عامية	صورة عامية
ذكر	ذكر = ضد أشي	أورد كلاما
ثابت	ثابت = صفيق	غير متحرك
ظما	ظما = تختلف فيضان النيل	زما = عطش

٢ — الجيم الفصيحة المركبة من شدة تعقبها رخواة (وقد ذكرنا أن الرخواة تسمى التعطيش) ويفاصلها في اللهجات العامية أصوات متعددة بتعدد العادات النطقية . فاما لهجة القاهرة ولهجة عدن فقد قعنا بالشدة واطرحتا الرخواة ، فاصبح صوت الجيم فيما أشبه بصوت « ك » الفارسي أو ك الانجليزي . وأما في سوريا ولبنان وبلاط المغرب العربي فجد التعطيش دون الشدة ، وبذلك تصير الجيم شبيهة بصوت « ث » الفارسي ، أو ث الفرنسية . واحتفظت لهجات أخرى في عالمنا العربي بخصائص الجيم الفصحي كما وصفها سيبويه ، ومن هذه اللهجات لهجة صعيد مصر ، ولهجة السودان ، وشبه الجزيرة العربية ، والعراق . وكل

ذلك ينعكس على الاستعمال الفصيح بعامة ، وينعكس على قراءة العوام للقرآن إلى حد ما .

٣ — والطاء الفصيحة تبدو من خلال ما وصفها سيبويه أشبه شيء بالضاد في النطق المصري . فلقد أشار سيبويه إلى أن الطاء إذا رقت صارت دالا ، وأن الدال إذا فحمت صارت طاء ، ولا أعلم أحدا من العرب ينطق الطاء بهذا الوصف في أيامنا هذه . أما ما يجري نطقه منها الآن فهو أشبه بالتاء المفخمة في بعض اللهجات ، وفي بعضها الآخر تسمع صوتا غير ذلك لا مرق له ، يتسم بخصائص مميزة ينفرد بها عن الوحدات الأخرى من نظام الأصوات .

٤ — أما القاف الفصيحة فتفق بإنائها الهمزة في عاميات القاهرة وسوريا ولبنان ، كما يقابلها صوت يشبه صوت g في بقية اللهجات العربية فيما عدا بعض لهجات صحراء مصر الغربية وبعض لهجات المغرب إذ تنطق على النحو الفصيح ، وكذلك يحولها الاستعمال الفصيح في السودان إلى صوت شبيه بصوت الغين المعجمة .

بعد هذا العرض للعلاقة بين الأصوات الفصيحة و مقابلاتها في العاميات يأتي دور الظروف المحيطة بعملية تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها . ويمكن تلخيص هذه الظروف في أمرين :

- أ — صلة الطلاب بالمجتمع العربي الذي يقيمون بين ظهرانيه .
- ب — صلة الطلاب بعلمائهم من أبناء العرب .

ولإذا تكلمنا عن المجتمع فلا بد أن نشير إلى تعدد أدوار الفرد في المجتمع الواحد بالنسبة للأداء اللغوي . ففي الحياة اليومية للفرد موقف تتطلب استعمال

اللهجة العامية ، ولو استعمل الفصحي بدلًا منها لكان موضعًا للسخرية والاستهجان . وهناك مواقف أخرى في حياته اليومية لا تصلح لها إلا اللغة الفصحي ، ولو استعمل العامية في هذه المواقف لكان في ذلك ما يدعو إلى اتهامه بالتقصير ، أو بالجهل ، أو بعدم الالتزام بمتطلبات المهنة ، أو بالشذوذ عن مأثور طرق السلوك . فالماء في بيته وبين أفراد أسرته ، وفي السوق أثناء البيع والشراء ، وفي الطريق مع السابلة ، ومع أصدقائه وخلطائه ، يتكلم اللهجة العامية ولو استعمل الفصحي في هذه المواقف لضيعك الناس منه ، ورأوا تصرفه غريبا . ولو أصر على الاستمرار في ذلك لأضر باحترام الناس له واقباهم عليه ، ولصار في غيبته موضعًا للتندر ، وفي حضوره موضعًا للغمز . ولكن هذا الفرد نفسه إذا أقام الصلاة ، أو كتب رسالة إلى صديق ، أو مقالة لصحيفة ، أو مجلة ، أو ألقى خطبة من أي نوع ، أو دخل في نقاشٍ لإحدى الرسائل العلمية ، أو وقف يحاضر في الجامعة ، أو يلقي درساً في اللغة أو في الأدب في إحدى المدارس ، فإن المطلوب منه في هذه المواقف أن يستعمل اللغة الفصحي . ولو استبدل بها الاستعمال العامي لتضجر الناس به ، ووجهوا إليه مختلف التهم . إن الموظف الذي يجلس في مكتبه لتصريف شئون الناس رعماً خاطبهم بالعامية ، وقرأً أوراقهم وكتب التعليق عليها باللغة العربية الفصحي ، وهكذا ينحل الموقف الواحد الذي وقفه هذا الموظف إلى مجموعة من طرق الأداء المختلفة التي تحكمها معيارية اجتماعية من نوع ما .

والطالب غير الناطق بالعربية معرض من ثم لنوعين من طرق الأداء اللغوي لما يعرف تحت اسم «اللغة العربية» ، على حين لم يأت من بلدٍ إلا في طلب أحد هذين النوعين فقط ، وهو الاستعمال الفصيح دون العامي . ومن المعروف أن تعرّض الماء لتعلم لغتين في وقت معاً لا بد أن يدخل عنده الضيق على إحداهما أو كلتيهما ، ويؤثر على تحصيله لهما تأثيراً سلبياً . فالطالب يسمع ثائرين وذلين

وطاعين وحيمين وطاعين وقافين ، فلا يدرى أى النطقين يحاكي . وربما احتلط عليه الأمر فوضع إحداهما موضع الأخرى ، وتحول ذلك على لسانه إلى عادة استعمالية خطأة .

وأما علاقته بالمعلمين فهي أكثر استدعاء للحذر . فالمطلوب أن يلقي المعلم درس اللغة العربية الفصحى باللغة العربية الفصحى ، وقد أشرنا إلى ذلك منذ قليل عند الحديث عن تعدد الأدوار الاجتماعية اللغوية لفرد الواحد . ولكن جمهور المعلمين — مع الأسف والأسى — لا يلتزم بذلك ، إما بسبب العجز ، أو بالإهمال ، أو الاقتصاد في الجهد ، إذ قد يقتضيه استعمال الفصحى أن يبذل فضل انتباه إلى ما يقول ، لثلا يقع في الخطأ أمام التلاميذ . لذلك نرى لغة الدرس عند تعلم اللغة العربية الفصحى هي اللهجة العامية ، وقد سبق القول في اختلاف أصوات الفصحى عن أصوات العاميات ، وفيما قد يحمله ذلك من تأثير سيء . فلربما قال المعلم لتلاميذه في درس الأصوات : إن نطق النساء (يقصد الثناء) يكون بإخراج اللسان ، أو إن مخرج الغاف (يقصد القاف) في اللهاة ، أو إن الظاد (يقصد الضاد) مفخمة . ويزداد الأمر سوءاً وخطراً في المعاهد التي يتعاون بها المعلمون من بلاد عربية مختلفة لا يتفق أبناء أحدها مع أبناء الآخر على نطق صوت بعينه . عندئذ لا يدرى الطالب أى المعلمين أصوب نطقاً ، فيصاب بالحيرة . ولا شك أن ذلك يعوق التعرف على المبني واستيعاب المعنى على مختلف المستويات .

وما ينبغي أن نشير إليه في هذا المجال أن تعليم الأصوات العربية لغير الناطقين بالعربية لا بد أن يستند إلى دراسة علمية أكاديمية لهذه الأصوات ، لأن التعليم تطبيق ، والتطبيق يستند إلى معرفة نظرية ولا يقوم في فراغ ، ودراسة الأصوات العربية على المستوى العلمي لا ينبغي أن تتوقف عند نتائج القرن الثاني الهجري ،

ما دام هناك تطور لهذه الأصوات ، وتحول في مخارجها وصفاتها ، كما رأينا من قبل ، ولا سيما أن النطق الذي جاء نتيجة للتطور يؤثر على النطق القديم ، أو بجمل مملة في الاستعمال الفصيح ، كما رأينا أيضا . على أننا حين نتصدى الآن لدراسة الأصوات العربية يجب أن نعلم أن موضوع دراستنا ليس هو الأصوات التي كانت تطبق في القرن الثاني الهجري ، وهي التي ورد وصفها في كتب التراث ؛ لأن هذه الأصوات أصبحت في ذمة البطلان ، ورهينة الصمت في صفحات مخطوطة ، فهي تقع في مجال البصر لا في متناول السمع . ومن ثم لا سبيل إلى استعادتها كما نطقها الأقدمون ، لأن النطق تطور على مر العصور ، وأن نطق الأقدمين مضى وانقضى . وليت تسجيل الصوت كان معروفاً عندهم ، إذًا لظل نطقهم حياً في الأسماع ، ولكن ذلك لم يكن ، ودراسة الأصوات لا تستغني عن الأصوات الحية المسنودة . ومعنى ذلك أننا إذا زعمنا لدراسة ما أنها تناولت أصوات العربية الفصحى فينبغي أن نعلم أنها الفصحى الحديثة ، ويجب أن يحدد المصدر الذي جرت على أساسه الدراسة .

إذا علمنا ذلك ، فبنا أن نعلم أيضاً أن دراسة هذه الأصوات دراسة علمية متزمرة بشروط المنهج الحديث . فلا بد أن نستعين بما يصطبه البحث الحديث من وسائل التحليل الصوتي ، من أدوات وألات اليكترونية يستعين بها الباحث في سبيل الاطمئنان إلى حسن إدراكه وصدق نتائجه . ولكننا إذا زعمنا (على اختلاف عاداتنا النطقية في الأداء الفصيح بين أقليم وآخر كما أشرنا من قبل) أننا نعرض على هذه الوسائل لغة واحدة فإن تعدد أدائنا الصوتي لهذه اللغة يجعل (ولو من الناحية النظرية على الأقل) دون صدق هذا الزعم . ولو اطمأننا إلى هذا الرزعم لمصلنا في النهاية من هذه الوسائل على نتائج مستخرجة من أشكال لغوية متعددة ، يستحق كل منها أن يخضع لنظرية أو دراسة مستقلة . ولو أُجرينا البحث في ظل هذا الاطمئنان لأدركنا في النهاية أن ما قمنا به لا يرتفع إلى مصاف

البحوث العلمية ذات المنهج الدقيق . وإذا تجاهلنا مطالب المنهج العلمي ، وادعينا أن هذه الأشكال المختلفة شكل واحد فستنتهي إلى ما وقع فيه النحاة الأولون من بناء دراساتهم على لهجات فيس وقىيم وأسد وطسىء وهذيل وقد رأوا أن هذه اللهجات المختلفة هي شكل لغوي واحد ، يستخرج منه نحو واحد ، مع ما جره هذا الموقف على النحو العربي من طابع تلفيقى ، وارتباك في التقعيد في بعض الحالات ، ومن كثرة الشذوذ ، ومن قول بالقلة والندرة ، ومن نسبة تركيب بعينه إلى لغة قوم بعيدهم ، مما يدخل بعض هذه الأنواع في مجال فقه اللغة ، وبعضها الآخر في مجال النحو المقارن على أحسن الأحوال .

هذا هو الوضع بالنسبة لتعليم الأصوات العربية لغير الناطقين بالعربية . إنه يشتمل على الكثير من المصاعب التطبيقية التي تؤثر كما رأينا على تحصيل الطالب لأصوات العربية ، والتعرف عليها ، وعلى دقة عرض المادة الصوتية . وهذه المصاعب تتطلب من الحلول ما نطمئن معه إلى أن العمل التعليمي قد أثمر ، وأنى أكله بإذن ربه . والمعروف أن الدول العربية متعددة وكثيرة ، وأن لكل منها هجتها في استعمال العربية الفصحى كما سبق القول ، وأن كلها منها ييدي الحرص على المشاركة في جهود تعليم الفصحى لغير الناطقين بها ، ويظهر من ذلك الحرص قدرًا يتاسب مع عدد من يفدى إليه من هؤلاء الطلاب . فمعاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها كثيرة والحمد لله لا تخلي منها دولة قادرة على إنشائها وإدارتها .

وما دام تعدد طرق النطق بالعربية يؤثر في العمل التعليمي للغة الفصحى تأثيراً سلبياً ، فإن هذا الأمر بحاجة إلى علاج . ومع أن المرء يتمنى أن يجد لذلك علاجاً مثالياً يذهب بالفارق الصوتية بين نطق عربي ونطق عربي آخر باللغة العربية الفصحى ، أجده هذا العلاج مستعصياً بعيد المنال ، يقف دونه انعدام التخطيط الشامل على مستوى العالم العربي في مختلف المجالات . فلم يبق إلا أن يقنع من يبحث عن العلاج بالتفكير في حل ما ، وإن أحاط به القصور وعدم الكفاية .

وإذا كان لي أن أقترح شيئاً من ذلك فقد يكون من الخير أن تتحقق الأمور الآتية :

١ - في كل دولة عربية لهجات عامة متعددة ، ولكن لهجة منها تهيمن على بقيتها ، بسبب أهميتها ، فإذا كان من عادة العرب أن ينقلوا عاداتهم النطقية العامة إلى كلامهم بالفصحي كما سبق القول ، فإن أغلب الضن أن تكون العادات المنقوله هي عادات هذه اللهجة المهيمنة . وللمشتغلين بتعليم العربية في كل من الدول العربية إحساس بنواحي الاختلاف بين أصوات هذه العامة وأصوات اللغة الفصحي ، كما أن لهم علماً بطرق التصرف إزاء هذا الاختلاف في دروسهم التي يؤدونها وفي إرشادهم للتلاميذ ، فالعلم المصري مثلاً يطلب إلى التلميذ أن يستبدل بالكاف العامة قافاً فصيحة ، وان يعطش الجيم ، وبخرج لسانه في نطق الثناء والذال والظاء . ومع أن الطفل يتعلم ذلك ويتقنه تبقى المشكلة ماثلةً في عدم التزام المعلم بما علمه للتلميذ . فلربما ترك المعلم تعطيش الجيم ، أو أحل السين محل الثناء ، إلخ ، عند الاستعمال الفصيح ، وأن المعلم قدوة نرى التلميذ يتكس للخطأ بعد قدرته على الصواب ، تقليداً منه للمعلم الذي خان الأمانة ، ونبي عن خلقه وأئمته .

ومن ثم يجب أن يكون هناك ترغيب وترحيب ، وحث للمعلم على حسن استعمال أصوات العربية ، واستعمال الأصوات المضبوطة في قاعة الدرس وترك التكلم بالعامة في وقوفه أمام التلاميذ تراكاماً . ويفصل ذلك بوجه خاص على معلم غير الناطقين بالعربية ، لأن وفاء المعلم بهذه المطالب يعين الطالب الأجنبي على حسن إدراك الفارق بين العامي الذي يسمعه خارج قاعة الدرس وبين الفصيح الذي ينبغي ألا يسمع في القاعة إلا هو .

٢ — إذا تحقق لنا ذلك تقارير شقة الخلاف بين أشكال الفصحى في الدول العربية المختلفة ، وأصبح الطالب الأجنبي في وضع أفضل ، لا يضيره معه أن يتعلم العربية الفصحى في هذا البلد أو ذاك .

٣ — ينبغي الاحتراس في جميع الحالات من جلوس الطالب أمام معلمين من بلاد عربية و مختلفة اللهجات ، لأن ذلك يجعله عرضة للحيرة وضعف التحصيل كما ذكرنا .

٤ — قد يحسن عند الإمكان أن تكون خطة تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها خاضعة للتخطيط مركزي على مستوى العالم العربي ، كأن يكون أمرها موكلا إلى الجامعة العربية ، من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بحيث تكون المنظمة هي التي تشرف على التخطيط ، وعلى تدريب المعلمين لهذا النوع من النشاط في مختلف البلاد العربية ، وأن يشتمل تدريب المعلمين على تدريتهم على تعلم أصوات اللغة العربية لغير الناطقين بها . على أن يصاحب هذا التدريب محاضرات تتناول الصعوبات والحلول المتصلة بهذا العمل ، يقوم بإعدادها صفة من الأساتذة المتخصصين . كل ذلك لخدمة لغة القرآن الكريم ، ولضمان وحدة الهوية اللغوية، ولضمان حسن تعرف الطالب على أصوات اللغة العربية .

مشكلات درس الصرف والنحو :

لقد سبق أن وصفنا النظام التحويي العربي بأنه :

- أ — موغل في التجريد .
- ب — تلفيقي .

ج — يبدأ من المطلق إلى المقيد .

والممتنع يعني كل واحدة من هذه الصفات باختصار . وقد وصلنا إلى النقطة التي يمكن لنا أن نربط فيها بين هذه الصفات ذاتها وبين ما يصادفه الدارسون من صعوبة في الدرس الصرفي والنحوي . إن الطابع التجريدي للنحو العربي يجعل هذا النحو فلسفة من الطراز الأول ، وإلا فما بالك بأصول مجردة لم ينطق بها العرب ، وإنما هي من صنع النحاة أنفسهم ، ومن بنات أفكارهم . ولكن هذه الأصول نفسها صلحت على مر القرون أن تكون نقطة انطلاق للتحليل ، فإما أن تُستَصْبَحَ فيتطابق الهيكل المجرد مع اللفظ المستعمل ، كما في « ضَرَبَ ». وإنما أن يُعَدَّ عنها إلى صور استعمالية غيرها ، فيظل الأصل على رغم عدم صلاحيته للنطق نقطة انطلاق للتحليل ، كما في « قِ أَصْلَهَا » « إِوْقِي » ، فحذفت الياء وهي لام الكلمة لبناء الأمر على حذف حرف العلة ، ثم حذفت الواو تبعاً لقاعدة حذف فاء المثال من مصدره ومضارعه وأمره ، فلم تبق إلا القاف المكسورة وهي عين الكلمة . أقول المثال لأن فاء اللفيف المفروق تعامل معاملة فاء المثال الذي اشتهرت القاعدة بالانتساب إليه .

هذا الطابع التجريدي للصرف والنحو يمثل صعوبة كبرى بالنسبة للدارسين ، إذ يضطر الدارس أن يضيف إلى عبه تعلم المطوق تعلم شيء آخر ربما بدا له كأنه من عالم الغيب ، إن **تَمَكَّنَ** من رؤية الرابطة بينه وبين المطوق حيناً عجز عن رؤيتها في الأكثر الأعم من الأحيان ، كما يبدو في التمثيل التالي :

أولاً : بالنسبة للصيغة الصرفية :

للغة العربية قابلية تنظيم كلماتها ، أو على الأصح « انتظام كلماتها » ، في قوالب معينة أطلق عليها النحاة اسم « الصيغة الصرفية » . وهذه بدورها تجريادات صنعتها النحاة وجعلوا لها أصولاً ثلاثة سموها فاء الكلمة وعينها ولامها ، وجعلوا ما اشتملت عليه الكلمة مما عدا الأصول الثلاثة زائداً . وبذلك جعل النحاة الكلمة

العربية نقطة التقاء محورين متلاقيين أحدهما محور الاشتقاد والثاني محور الصيغة على النحو التالي :

أصل الاشقاد	فعل يَفْعُلُ	فعل يَفْعَلُ	فعل يَقْتُلُ	قاتل	مقتول	قاتل	فعال	مفعول	فاعل	افعال	فعال	قتال
قتل	قتل	يقتل	قتل	قتّال	مقتول	قاتل	فَعَال	مَفْعُول	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَعَالٌ	فَعَالٌ
نصر	نصر	يُنصر	نصر	نصار	منصور	ناصر	فَاعِلٌ	مَفْعُول	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ
نظر	نظر	يُنظر	نظر	نظار	منظور	ناظر	فَاعِلٌ	مَفْعُول	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ
بسط	بسط	يُبسط	بسط	بساط	مبسط	باسط	فَاعِلٌ	مَفْعُول	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ
جبار	جبار	يُجبر	جبار	جبّار	محبوب	جابر	فَاعِلٌ	مَفْعُول	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلٌ

فالملاحظ أن « قتل » إنما هي ثمرة تقاطع « ق ت ل » و « فَعَلٌ » ، وأن « ينصر » ثمرة التقاء « ن ص ر » و « يَفْعُلُ » ، وأن « انظر » إنما جاءت عن تلاقي « ن ظ ر » وصيغة « افْعُلٌ » ، وأن « باسط » ولidea التزاوج بين « ب س ط » وصيغة « فاعل » ، وأن « محظوظ » نتيجة لتضافر « ج ب ر » وصيغة « مفعول » ، وهلم جرا .

وليس كل مضارع في العربية مضموم العين ، ولا كل فعل صحيح الحروف ، ولا كل صيغة ثلاثة مجردة . فالمضارع الثلاثي قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها ، وقد تكون حروفه صحيحة أو معتلة ، وقد يكون مجرد أو مزيدا . فإذا اعتلت حرفه لحقه الإعلال بالقلب ، أو الحذف إلخ ، وإذا زيد في حروفه فقد تكون الزيادة لمعنى أو مجرد الفرق بين صيغة وأخرى ؛ وللزوايد

معانٌ عامة جردها النحاة أيضاً كالطلب ، أو الصيغة ، والمطاوعة إلخ ، مما يسمونه معنى الصيغة في عمومها ، ولكنهم يجعلونه نتيجة الزوائد . والفعل قد يكون لازماً ^{فَيُجْعَل} متعدياً بزيادة ما ، كالمherence أو التضييف ، وهذه كلها أمور لا يمكن التفكير فيها إلا وفي الذهن شيء من تذكر أصل الاشتقاد وأصل الصيغة وهما من الجردات .

ثانياً : بالنسبة لظواهر صرفة أخرى :

هذا على أن ما تحكمه القاعدة من ذلك هين لين إذا قيس بوحدة من الأمور الآتية :

- ١ — أبنية المصادر .
- ٢ — جموع التكسير .
- ٣ — تشذية المقصور والمملود وجمعهما .
- ٤ — الاعلال المتعدد الخطوات كما في « خطايا » .
- ٥ — التصغير .
- ٦ — النسب .
- ٧ — ألفا التائيت .

فهذه الأبواب ونحوها تصيب الطالب العربي بالصداع ، فما بالك بطالب غير ناطق بالعربية ؟ أما في النحو فليس أمر التجريد أقل إرهاقاً للطالب ، وبخاصة إذا ضم إليه اعتداد النحاة بقرينة الإعراب ، وبناء النحو عليها ، وإفرادها بعناية لا تستحقها ، وجعلها مناط التجريد في النحو ، حتى ظنوا أن النحو إنما هو « علم ضبط أواخر الكلم ». وقد سبق أن شرحنا تعدد القرائن وتضافرها ، وإمكان الترخيص فيها من قبل صاحب السليقة إذا أمنَ اللُّبُسُ وأصبح المعنى هو الذي

يقتضي القرينة ، وليس القرينة هي التي يناظر بها الكشف عن المعنى . هكذا يصبح من غير الضروري أن نعيد ذلك القول مرة أخرى .

□ ص ١٥ ١٨٢٣/٣/١٩٨٣

صحن معجم

* من أغاني الكاسيتات العجيبة *



مشكلات على مستوى المعجم :

قد يظن ظان أن المعجم لا يشتمل على مشكلات تعلق بالتعرف . ولكن هذا الظن - إن وقع - بعيد عن الصواب . وإذا كانت مادة المعجم هي

الكلمة المفردة فإن هذه الكلمة المفردة هي من موضوعات التعرف . إن من يستمع إلى الكلام بلغة عربية عنه لا يقتصر جهله بهذه اللغة على عدم التعرف على المعاني ، وإنما يتعدى ذلك إلى جهل الحدود الفاصلة بين كلمة وأخرى . وكل لغة وسائلها في التعرف على حدود الكلمات . ومن وسائل اللغة العربية في ذلك ما يلي :

- ١ — لا تبدأ الكلمة المنطقية بحرف ساكن .
- ٢ — حرف التعريف يدل على بداية الكلمة .
- ٣ — حرف المضارعة يدل على البداية كذلك .
- ٤ — اللواحق الأخرى تدل بحسب موقعها كتابة التأنيث أو ياء النسب أو نون التوكيد إلخ .
- ٥ — الوقف يدل على النهاية .
- ٦ — موافقة الصيغة الصرفية تدل على هيكل الكلمة .
- ٧ — الضمائر المتصلة تدل على النهاية .
- ٨ — نظام النبر يدل على البداية والنهاية في حالات كثيرة .

ولكن ذلك كما يظهر واضحًا ينبغي أن يكون معلوما قبل التصدي للتعرف على الحدود الفاصلة بين الكلمات ، بل إن الأمر ليصل إلى حد اختلاط الأمر على بعض العوام عند استناعهم إلى الكلام الفصيح ، فيخطئون في تحديد بعض الكلمات . ولقد استطاع الفنان صلاح جاهين أن يضخم هذه المشكلة تضخيمًا فيها في عدد يوم ١٨/٣/١٩٨٣ من صحيفة الأهرام ، عندما اتقد موجة الهبوط بالأغاني بواسطة رواجها بطريق « الكاسيت » ، فجاء بكلام منظوم تافه لا يحمل أي معنى ذا خطر ، يقول فيه :

هش الدبّان من على وشك
أحسن بالميّة أنة أرشك

وجعل هذا الكلام ينبعث من جهاز الكاسيت ، ثم وضع على لسان هذا العامي إدراكا خاطئا لحدود الكلمات في قول شوقى :

سلوا قلبي غدا سلا وتابا

فجعله يقول :

طَبْ دِي لَهَا مَعْنَةٌ .. إِنَّمَا إِيْهِ مَعْنَةٌ أُمْ كَلْسُومْ
لَمَّا تَقُولُ : سَلْوَقَةُ الْبَيْغَةُ دَائِةُ سَلَوَةُ تَابَةُ ؟

وربط بين ما وضعه العامي من حدود بين الكلمات وبين العنصر الرابع من عناصر التحديد ، على نحو ما يبدو فوق هذا الكلام ، لأنّه جعل كل كلمة تتنهى بناءً التأنيث ، وهي نهاية مألوفة للكلمة العربية المفردة . ولم يهمل كذلك أن يجعل أداة التعريف واقعة في بداية الكلمة (انظر البيغة) ، لأن قاف الكلمة « قلبي » حين لحقت بالكلمة السابقة ، وأوهمت فتحتها وجود ناءً التأنيث ، بقيت اللام الساكنة بعد الفتحة في الكلمة « قلبي » لتوهم أيضا أنها أداة تعريف .

بقي من القول في التعرف على مستوى المعجم ما يتصل بالمناسبة المعجمية بين المفردات في إطار الجملة الواحدة . والذي يبدو أن المعجم يقع في حقول من المعاني ، في كل منها كلمات بعضها مترابطة في نطاق الحقل ، وهناك حقول من الأفعال تتناسب مفهوماتها مع حقول من الأسماء ، بحيث يمكن إسناد الفعل من هذا الحقل إلى الاسم من الحقل المناسب فإذا التقى هذا الفعل وذلك الاسم قيل إن بينها مناسبة معجمية . أما إذا عز التقاوئها بسبب تعارض مفهوميهما قيل إن اجتاعهما يؤدي إلى « إحالة » . فإذا كان من الممكن التحايل على التقريب بين المفهومين بغيرات منطقية أو تخيلية فإن النتيجة ستكون أسلوباً بيانياً مجازياً ، إما من قبيل المجاز المرسل ، أو من قبيل المجاز اللغوي^(١) . وإليك الأمثلة على ما نقول :

(١) الأصول للمؤلف .

١ — من الشائع في أقوال القدماء قولهم : إنه لا يصح إسناد القول إلا إلى من يصح منه القول ، ولا إسناد النّمُو إلا إلى جسم حي ، ولا الطيران إلا إلى ذي جناحين ، وهلم جرا . فإذا قلنا : فهم التراب ، أو نما الحجر ، أو طار البحر ، فإن ذلك لا يمكن قوله بأي مبرر من تخيل أو منطق ، ومن هنا ينشأ عن هذا النوع من الإسناد إحالة . وهذا المبدأ نفسه هو عماد اختبارات « الاختيار الحر » بين الكلمات إذ يأتي في الاختبار مثلاً :

اختر لكل كلمة مما تحت (أ) ما يكملها مما تحت (ب)

(أ) (ب)

أهل وسلا	— مسجد	— أم القرى	— تجري	مكة
أبو قيس	— المسعى	— صالح	— تحت	ضحك
يسيل من	فوق الجبل	— يت弟兄	في	امرأة القيس
الهواء	— يفتت	— يقول الشعر		

هذا النوع من العلاقة بين الكلمتين هام جداً من وجهة نظر التعرف . وهذا النوع من الاختبار ضروري لإيجاد المهارة في مجال الكشف عن هذه العلاقة المعجمية بالنسبة لتعلم اللغة .

٢ — أما إذا كان العنصران ذَوَيْ مناسبة معجمية ، فإن المعنى الناشيء عن التقائهما هو ما يعرف في مصطلح البلاغيين باسم « المعنى الأصلي » ، كأن نقول مثلاً : « قال رسول الله ﷺ : أو نتلوا : ﴿ وَمَا مِنْ ذَائِبٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطْبِرُ بِجَنَاحِيهِ إِلَّا أَمْمَ أَمْثَالُكُمْ ﴾ » ، لأن « في الأرض » و « يطير بجناحيه » توكيد للذئبة والطائر كما يكون التوكيد في

(ضرب ضربا) ، أي أن الضرب لم يكن ضرب موعد ولا قبة ولا نقود ولا حسنة في ستة وإنما هو الضرب الحقيقي . والتعرف على هذا المعنى الأصلي معناه إدراك العلاقة المعجمية بين الكلمتين ، وأن إحداها إنما وجدت لاستعمال مع الأخرى .

٣ — هناك نوع ثالث من العلاقة بين المقول يتسم بالإحالة عند الاصرار على ارادة المعنى الأصلي ، ولكنه يسمح بالصالحة بين المقولين لدى الكشف عن علاقة أخرى فنية تحل محل العلاقة العرفية المعجمية ، فإذا كانت العلاقة الفنية وليدة الخيال سميت « المشابهة » وإذا بنيت على المطريق فهي :

- أ — الغائية (السبب أو المسبب)
- ب — المكانية (الحالية أو المحلية) .
- ج — الزمانية (ما كان وما يكون) .
- د — الكلمية (الكلية أو البعضية) .
- ه — اللزوم .

وهذه العلاقات جمِيعاً وسيلة لرأب المفارقة المعجمية بين الكلمتين في التركيب . ولكن الكلام في هذه النقطة الأخيرة متترك إلى حين الدخول في الكلام عن « الاستيعاب » .

الفصل الثاني

الاستيعاب

للأستيعاب جانباً : جانب المعنى الثقافي وجانب المعنى اللغوي البلاغي الأسلوبي . فاما الجانب الثقافي فمن الخير عند التفكير فيه أن نعود بالذاكرة إلى فيلهيلم همبولدت (١٧٦٧ - ١٨٣٥) صاحب القول بالنسبة اللغوية ، أو ما يعرف عنه باسم نظرية « رؤية العالم ». فلقد اهتم همبولدت بالعلاقة بين التركيب اللغوي والخصائص العقلية للمجموعات الإنسانية^(١) وكانت اللغة في رأيه تعبر عن روح الجماعة ، وتصوّرها هذه الروح ، وتحديداً لرؤى الجماعة اللغوية للعالم من حولها . وكان مما أيد به همبولدت قوله أن بعض الناس يجد صعوبة في فهم بعضهم الآخر فهما تماماً ، بسبب اختلاف رؤى كل منهم للعالم . ولعل كل ما تخضع له اللغة من تغير يأتي في رأي همبولدت منسجماً مع حركة النفس البشرية في سعيها إلى غاية نهاية ، هي أن تكون لغتها معبّة عنها . وهكذا يرتبط تطور كل لغة بعقل متكلميها وثقافتهم ، ونظراتهم العامة إلى بيئتهم (عالمهم) . ومن هنا ينبغي أن ترتبط دراسة تطور اللغة ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الثقافي لمتكلميها .

فإذا ارضينا موقف همبولدت من هذه المسألة وجدنا أنفسنا أمام بعض القضايا الهامة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الترجمة من لغة إلى أخرى ومن ذلك .

(١) Otto Jespersen, Language, Its Nature, Development and Origin, PP 60

أ — أن الشيء الواحد قد يختلف من حيث المفهوم الكلي من لغة إلى لغة . فالملطري في بعض البلاد أمر نادر لا صلة له باقتصاد البلاد ، وقد يكون غير مستحب لأنّه غير ضروري ، ولأنّه يرتبط في الذهن بالأحوال وإفساد المزروعات . وهو في البعض الآخر شيء حيوي تقام الصلوات من أجله ، إذ لا غنى للجماعة عنه . فهو في الحالة الأولى عيت وفي الثانية غيث . وليس من المعقول بالنسبة لمن لا يرغب في المطر أن يصل إلى استيعاب تمام لقول أحد الشعراء : « جادك الغيث » أو « سقى الله كذا » ولكنه سيقدر تقديرًا تماماً موقفه من السيل الذي ألقى بصحراء الغبيط بعاعه ، وغرقت فيه السباع إلخ^(١) والصورة الكلية للحصان في المفهوم العربي صورة حيوان خفيف الجسم سريع الجري ، ولكنها لدى البريطاني أو غير العربي صورة حيوان ثقيل الجسم قوي ، يجر العربات . والجهة مختلف مفهومها من بلد إلى آخر باختلاف طريقة صنعها .

ب — من المسميات ما يوجد في بيئه لغوية ولا يوجد في بيئه لغوية أخرى ، كالجمل لدى العرب ، واللاما لدى شعوب أمريكا الجنوبيّة ، والجليد لدى الأسكيمو . وهذا تعدد الأسماء لكل من هذه المسميات في بيئته ، وقد لا يكون له إنْعُرف في بيئه أخرى غير اسم واحد فقط . فلو أن مترجماً من العربية إلى لغة الأسكيمو أراد أن يفرق في الترجمة بين الوجناء ، والبازل والفصيل والفنيق ، وبنت المخاض ، وابن اللبون ، إلخ ، ما استطاع أن يجد من الكلمات في تلك اللغة ما يسعفه ولو كان هذا المترجم غير عربي لَعَزْ عليه أن يستوعب الفروق بين كل من مفهوم ومفهوم آخر لهذه المسميات العربية . ولو وجد الفرق في كتاب لانتفع به في لحظته ، ثم غاب عنه بعد ذلك لأنّه ليس من نسيج ثقافته ، فاحتاج عند الرغبة فيه مرة أخرى إلى العودة إلى الكتاب .

(١) انظر وصف هذا السيل في معلقة امرأة القيس

ج — هناك إشارات ثقافية عامة ، يعود بعضها إلى التاريخ ، وبعضها إلى الجغرافيا ، والبعض إلى العادات والتقاليد . ولا شك أن استيعاب هذه الإشارات يحتاج إلى معرفة بهذه المجالات الثقافية . فإذا قال أحدهم إن فلانا قطع شارة معاوية بينه وبين أخيه ، أوقرأ الطالب شيئاً عن « الغضبة المضدية » ، أو عن « عطر منشم » ، أو عن « جنابة برافق على أهلها » ، أو عن « الكرم الحاتمي » ، أو « الغزل العذري » ، أو عن « الرندقة » التي في كلام فلان ، أوقرأ عبارة « وامتصمه » ، إذ لا يكون المعتصم منادى ولا مستغاثاً به ، فإذا قال أحدهم بعض ذلك فإن القارئ غير العربي لا بد أن يقف هنئه أو ما فوقها ، ليりي القصد من هذه الإشارات .

فإذا تخطينا مقوله همبولدت ورأيه في النسبة اللغوية ، أو رؤية العالم ، وجدنا علم اللغة الاجتماعي يتوجه إلى دراسة الارتباط المطرد بين البنيات اللغوية والبنيات الاجتماعية ، لأن اللغة لا تعدو أن تكون نوعاً من أنواع السلوك الاجتماعي ، وبذلك يشمل مجال اهتمام هذا العلم أموراً مثل :

أ — اللهجة Dialect وهي عادات نطقية خاصة ، تمتاز بها جماعة من متكلمي اللغة عن الجماعات الأخرى من متكلمي هذه اللغة ذاتها .

ب — اللُّغَوَّة Register وهي أسلوب استعمالي نوعي يتميز به موقف معين ، أو نشاط معين ، مما يقوم به متكلمو اللغة ، كلغة القضاء ، أو لغة التدريس ، أو لغة البيع والشراء ، أو المناجاة الغرامية ، أو الرثاء ، أو الأغراض الأخرى للاستعمال اللغوي .

ج — الهدْرَة Indeolect وهي شكل فردي للكلام يمتاز به فرد معين من حيث

العادات النطقية والتراكيب الأخرى .

د — الدلائل غير اللغوية Extra linguistic features كالأيماءات ، والإشارات بأعضاء الجسم ، وتبعة الصوت للتظاهر بالقوة أو الضعف ، أو الليونة والإغراء الجنسي ، أو التدين والورع .

ه — الأُمارة Indicator وهي العادات النطقية التي يستدل بها على الوضع الاجتماعي أو الطيفي للفرد ، كالالتزام قراء القرآن بأحكام تحويل مخارج الحروف في كلامهم العادي ، وكاستعمال أصحاب المهنة لمصطلحات مهنتهم في كلامهم مع زملائهم إلخ ، وقد يكون ذلك بوعي منهم أو بدون وعي .

و — الطَّابَع Stereotype وهي الظاهرة التي تقع في الوعي من جهة السامع والمتكلِّم ، ويكتاز بها المتكلِّم من حيث انتهاه الإقليمي واللهجي ، كالجيم القاهرة والقاف السودانية والضاد السعودية إلخ ، ويستطيع المتكلِّم أن يسقط هذا الطابع من كلامه إذا أراد .

ز — السُّمة Marker وهذه خاصية أسلوبية أو اجتماعية يسعى المتكلِّم عمداً إلى أن يتسم بها لغاية يسعى إليها ، كالتناصح في الكلام ، أو حشو كلامه بالمصطلحات الفنية ، التي تدل على حسن اطلاعه .

كل ذلك من مجالات النظر إلى الاستعمال اللغوي في ضوء الثقافة والسلوك الاجتماعي . ولكن ما المقصود بالثقافة عندما ننسبها إلى مجتمعنا العربي الإسلامي ؟ في رأيي أن هذه الثقافة جانبين يتكامل أحدهما مع الآخر حينما

ويتعارض معه حيناً آخر . هذان هما الجانب القومي العربي ، والجانب الإسلامي ، أو يمكن أن نسميهما إن شئت : الثقافة العربية والثقافة الإسلامية . وإذا صح أن تتكامل هاتان الثقافتان حيناً وأن تتعارضاً حيناً آخر ، فلا بد أن تكون إحداها غير الأخرى ، وبخاصة عند التعارض : فما الفروق التي تميز كل واحدة منها عن الأخرى ، فتدعو إلى فهم كل منها بمعزل عن الأخرى ؟ لعل أوضح هذه الفروق ما نجد في فيما يلي :

١ — أول هذه الفروق أن الثقافة العربية وصفية وأن الثقافة الإسلامية معيارية . والمقصود بذلك أن الثقافة العربية تعرض علينا صورة ما للمجتمع العربي في تطوره عبر القرون دون أن تقترب هذه الصورة بالطلاقة بمقابلة شكل معين من أشكال السلوك الذي تعرضه . فإذا عرضت علينا حصيلة غارات الجاهلية ، أو الحزبية الأموية ، أو الشعوبية العباسية ، أو عذرية الغزل ، أو ثورات الربيع والقرامطة ، أو انشقاق الدوليات وتنافسها ، فإنها لا تدعونا إلى اتباع واحد من أشكال السلوك المذكورة ، وإنما تعرضها عرضاً ما أديباً أو تاريخياً أو غير ذلك ، دون معاير . وأما الثقافة الإسلامية فسلّمُوها ولحّمُتها الكتاب والسنة وما فيها من الأحكام والسنن ، مع اتخاذ ذلك معياراً ينبغي للمسلم أن يطابقها وأن يقيس سلوكه عليه ، ومن هنا تصبح الثقافة الإسلامية معيارية .

٢ — والفرق الثاني أن الفائدة المرجوة من تعلم الثقافة العربية إنما هو المعرفة والاعتزاز القومي ، وتربيّة الروح القومية في المتعلّم العربي ، أما الثقافة الإسلامية فغايتها القدوة والموعظة والإرشاد إلى أوامر الدين لاتباعها ، وإلى نواهيه لاجتنابها .

٣ — وثالث الفروق أن الثقافة العربية بحكم اتجاهاتها القومية البحتة لا ترفض

عنانصرها الجاهلية ، على رغم ما تحمله من أمور يرفضها الإسلام ، كالفخر ، والغزل الفاحش ، والهجاء المقدع ، والغارات ، والعصبية القبلية ، وكل ما يمكن أن يفهم من عبارة « دعوى الجاهلية ». أما الثقافة الإسلامية فترفض هذه العناصر رفضا لا هوادة فيه ، فإذا افتخر الجاهلي بحسبه ونسبة فلا فخر لمسلم إلا بالتقوى ، والإفحاش في الغزل رمي للغافلات المؤمنات لا يجعل لمسلم أن يفعله ، بل إنه يجعل الشاعر من الذين يُرجّون أن تشيع الفاحشة في الدين آمنوا . والهجاء المقدع قدف وتنابز بالألقاب ، والغارات تركت المجال للغزوارات الداعية إلى الله ، وحل الإباء الإسلامي محل العصبية القبلية ، و « من تعزى بعزاء الجاهلية ف ساعده بـهـنـ أـيـهـ ولاـ تـكـنـواـ » .

٤ — الثقافة العربية محلية بحكم كونها قومية ، أما الثقافة الإسلامية فعالمية من حيث تتحلّى الحدود العربية الضيقة إلى الحالات الإسلامية والعالمية الرحبة . وللحظ أن الثقافة الإسلامية ، وإن كتب قسطها الأكبر باللغة العربية (لغة القرآن) ، قد كتبت بلغات أخرى إسلامية بل غير إسلامية في كثير من الحالات .

٥ — الثقافة العربية لا تتبع من مصدر واحد كما تتبع الثقافة الإسلامية من القرآن ، ومن هنا لا تتعدد الثقافة الإسلامية كما يتعدد الأدب بحسب الزمان والمكان .

٦ — الثقافة العربية ترفض الشعوبية لطعنها على العرب ، ولكن الثقافة الإسلامية ترفضها لأنها تتنافى مع الوحدة الإسلامية ، والاعتصام بحبل الله .

ولكن هذه الفروق لا تمنع الثقافتين أن تتكامل إحداها مع الأخرى بشرطين :

- أ — أن تكون الثقافة الإسلامية مكتوبة باللغة العربية .
- ب — أن يكون الموضوع الثقافي ذا طابع إسلامي سواء أكان أدبا ، أم تاريخا ، أم لغة ، أم عقيدة ، أم أخلاقا ، أم غير ذلك من الموضوعات .

إذا عرفنا ذلك فإنه يحسن أن نلقي نظرة عابرة على موقف الطالب غير العربي من هذه الأمور ، وما الذي ينبغي لنا أن نتوقع منه في مجال الاستيعاب الثقافي في جانبه العربي أولا ، وفي جانبه الإسلامي ثانيا : إن علينا أن نفكر في ذلك من حيث النسبية اللغوية أو نظرية « رؤية العالم » التي قال بها همبولدت ، ثم من حيث التبادل أو التلاقي بين الثقافتين العربية والإسلامية :

أولا : من حيث النسبية اللغوية :

اللغة العربية عربية المكان والزمان ، فهي مرآة البيئة العربية ، ووعاء التاريخ العربي . ومهما اتسعت رقعة الاهتمام بها ، أو حفلت عيابها بالمحتويات الإسلامية ، فهي ما تزال وستظل لغة قوم بعينهم ، هم العرب الذين استودعواها طريقة تفكيرهم وسلوكهم ونظرتهم إلى الأمور . وهي من هذا المنطلق تختلف عن لغات الأقوام الآخرين من حيث :

- ١ — الأصوات وطرق نطقها ومخارجها .
- ٢ — الوحدات الصوتية وارتباطها بالمعنى وما يشملها من نظام صوتي .
- ٣ — أقسام الكلم .
- ٤ — طرق الصياغة الصرفية ، وما إذا كانت صياغة الكلمات تم بواسطة العزل ، أو الإلصاق ، أو التغيرات الداخلية في الكلمات ، كالذى يحدث في جموع التكسير العربية .

٥ — طرق تركيب الجملة ، وتوظيف العلاقات السياقية بين مفرداتها ، وحراسة هذه العلاقات بالقرائن المعنوية واللفظية .

٦ — الظواهر السياقية التي يفرضها الاستعمال على حساب الأصل أو القاعدة ، ويربطها ربطاً حكماً بموقع معينة من الكلام ، كالذى نراه في العربية من الإدغام والتوصل والتخلص والاعلال والابدال إلخ .

٧ — حصيلة المفردات ، إذ تحرض كل لغة على أن تسمى ما في بيتها ثم تسكت عن مسميات البيئات الأخرى ، فيصبح لكل لغة من المفردات ما لا مقابل له في لغة أخرى بعينها .

٨ — بل إن الكلمات التي تتتمى إلى لغات مختلفة ونزع عنها متقابلة لا ينبغي أن ندعى بينها تقبلاً تاماً ، وإنما يكون بينهما التقاء في بعض النواحي وتبان في البعض الآخر .

فالجمل يوجد في البيئة العربية وفي البيئة التركستانية على حد سواء ، ولكن بين الجملتين فروقاً خلقيّةً ووظيفية لا يمكن تجاهلها لأن أحد هما ذو سلام واحد وللآخر سلامان ، وأحد هما سفينة الصحراء ، وهو عنصر لا يستغني عنه في الاقتصاد العربي الصحراوي ، ولكن الثاني عنصر ثانوي في اقتصاد التركستان . ومعنى هذا أنهما ، في الفهم غير متطابقين ، ولذلك وضعت اللغة الانجليزية لهما اسمين مختلفين .

٩ — فوق هذا أن لغة ما قد تفترض كلمة من لغة أخرى ، ولكنها تغير معناها الأصلي إلى معنى آخر يلائم بيتها الجديدة ، كالذى حدث في الحشد المأهيل من الكلمات الذى أخذته اللغات الإسلامية (كالتركية والفارسية والأردو والهوسا والسواحلية وغير ذلك) من اللغة العربية .

وينبغي أن يكون الفصل السابق (التعرف) قد أشار إلى الفروق الستة الأولى التي هي مجال التعرف ، وقدم بالنسبة إليها بعض الآراء . أما الفروق الأخيرة (السابع والثامن والتاسع) فهي مجال القول في الاستيعاب ، ولذا سوف نتناولها

هنا دون ما سبقها من فروق ، بسبب ما ذكرنا ، ولأنها أوضحت محل لفكرة النسبة اللغوية التي أشار إليها همبولدت . كما أن ربطها بهذه النسبة أيسر على غير المتخصص من ربط الفروق السابقة بها .

تعمل مجتمع اللغة العربية في عالمنا العربي على صوغ المفردات للدلالة على مفاهيم لم تمسها العربية من قبل ، وذلك في مجالين : أحدهما المصطلح العلمي ، وثانيهما ألفاظ الحضارة . ذلك أن التطور العلمي يجري الآن بمعدلات لم يسبق وقوعها في التاريخ ، وفي كل يوم يشهد العاملون في الحقل العلمي مصطلحات جديدة لمفهومات جديدة ، ولكن كل مصطلح من هذه يصاغ أولاً بلغة العالم الذي أجرى البحث . ولا شك أن معنى المصطلح لحظة صياغته يكون مجهولاً بالنسبة للمتكلمين باللغات الأخرى ، مما يعني أن اللغات الأخرى في تلك اللحظة خالية من مقابل لهذا المصطلح . واللغات الأخرى حيال هذا الوارد الجديد فريقان : فريق أصحابه يستغلون بالنشاط العلمي ، فيعملون على إيجاد مقابل للمصطلح الجديد بالتوطين (كالتعريب مثلاً) ، أو الترجمة ، أو استتفاق لفظ جديد ، أو غير ذلك من الوسائل . والفريق الآخر لا يعرف النشاط العلمي ، فيظل خلوا من مقابل لهذا المصطلح ، ليتحقق بقصوره وعجزه مبدأ النسبة اللغوية الذي أشرنا إليه من قبل .

وأما بالنسبة لأنواع الحضارة ، كأسماء الملابس ، وأدوات الريمة ، والفرش ، والأطعمة ، والآنية ، والأدوات المنزلية ، والكهربائية ، والاليكترونية ، وغيرها فالمعروف أن المجتمعات تختلف في شأنها بين عارف بها وجاهل لها ، ثم يختلف العارفون بين من يعرف شيئاً ومن يعرف غيره ، وإذا تعددت المسميات على اختلاف المجتمعات تعددت الأسماء ، وربما بعضها عن أن يترجم البعض الآخر . فالجبلة لا تصلح أن تترجم بلفظ coat ، والكردان لا يترجمه لفظ necklace ،

والبسوس لا مقابل لها في غير لغة أهلها وليس في العربية لفظ مقابل تليفزيون ، أو ميكروفون ، أو ردياتير ، أو بوجيه ، أو رادار ، أو غير ذلك ، مما يجعل التعريب أيسر للخرجين من المشكلة ، ولكن أصعبهما ما نراه من دعاة الترجمة والاشتقاق من نحو قوphem التلفزة ، والأذاعة المرئية ، ولacakt الصوت ، وشمع الاحراق ، ونحوها . وقد يدعوا ذلك في بعض الحالات إلى عدم تقبل المجتمع الكلمة الجديدة ، فيعدم أصحاب الفكاهة من الناس إلى صياغة الأقاويل ، للتندر على أصحاب هذا الاتجاه ، كالذى ادعوه على مجمع اللغة العربية من صياغة مصطلح للساندويتش يقول : « شاطر ومشطور وبينهما طازج » ، والمجمع براء من ذلك .

ما الموقف من هذه النسبة اللغوية في تعليم اللغة والثقافة التي تعبر عنها هذه اللغة ؟ الجواب أن لهذا الموقف جانبين : أحدهما يتعلق بتقديم معاني المفردات ، والثاني يتصل بتقديم المحتوى الثقافي للدرس اللغوي . ويمكن الوصول إلى اكتساب معنى الكلمة المفردة بإحدى طريقتين : أولاهما الشرح المباشر بالمرادف أو الوصف أو التثليل أو غير ذلك من وسائل الشرح ، والثانية إبراد الكلمة في بيئاتها المختلفة من الشواهد والأمثلة والنصوص المتصلة ، فيكتسب الطالب معنى الكلمة بواسطة قرينة السياق . فاما الشرح بالمرادف (وهو في حالة اللغة الأخرى يسمى المقابل) فلا يمكن الاعتماد عليه ، للأسباب التي قدمناها مما يتصل بالنسبة اللغوية . وإذا كان كثير من اللغويين ذوي المكانة ينكرون الترداد في اللغة الواحدة^(١) فأولى بنا أن ننكر تساوي معنى اللفظين اللذين نسميهما متقابلين في لغتين مختلفتين . ولأمر ما ساءت سمعة طريقة الترجمة في حقل تعليم اللغة الثانية ، وحلت محلها الطريقة المباشرة ، أو السمعية الشفوية ، التي تعتمد على الاستعمال الفعلى للغة المنطوقة في جمل حقيقة ذات محتوى ثقافي ، لا مجرد أمثلة يصنعها المعلم في اللحظة المناسبة . وأما شرح الكلمة المفردة بوصف مدلولها

(١) الأصل للمؤلف .

كقولنا : الأسد حيوان من فصيلة المفترس قوي مفترس ، فإن الوصف يتفاوت ضيقاً واتساعاً . فإذا كان تصور المعنى لا يتم إلا بواسطة دقة الوصف فإن الوصف الدقيق يطول في العادة حتى يتتجاوز الأغراض العلمية للدرس ، ولو تصورنا معجماً يتلوى مثل هذه الدقة لخرج عن طابع المعاجم إلى طابع دوائر المعارف . أضف إلى ذلك أن وصف المعنى يعد من قبيل التعريف ، ولكنه يتحتم فيه أن يكون كالتعريف جامعاً مانعاً ، وإذا لم يكن جامعاً ولا مانعاً بالضرورة فهو عاجز عن إيضاح المدلول إياضحاً كافياً ، وهذه النقطة بذاتها قصور في مناهج المعاجم بصفة عامة ، وهي السبب في اختلاف تصور المدلول المفرد من فرد إلى فرد ، وفي حدوث سوء التفاهم بين الناس ، حين يأخذ أحدهم المعنى من صفحات المعجم وليس من حلبة الاستعمال . وأما التمثيل فعييه أنه يشرح المفهوم الكلي بأحد أفراده ، أي أنه يوضع العام المجرد بالخاص الحسي . ولو أن شخصاً قدّم لمعنى الكلب كُلُّـاً سلوكياً فقال : الكلب مثل هذا ، فلربما عجز السامع أن ينسب إلى الكلبية صغار الكلاب ذوات الفراء الطويلة ، وضخامها التي تتجاوز حجم السلوك ضعفين أو ثلاثة أضعاف . ولو أن شخصاً آخر شرح كلمة السمكة بالتمثيل بسمكة القرش مثلاً فلربما ظن السامع الدوفيل أو القيطس أو غيرهما من الثدييات المائية من قبيل السمك ، بجامع الشكل العام والمعيشة في الماء .

نخلص من ذلك إلى أن الطريقة المثلية لتعليم معاني المفردات هي تعريف المتعلم للاستعمال ، بحيث يسمع الكلمات في بيئتها السياقية منطقية ، ويراها مكتوبة ، فيوحى السياق بمعناها ، لأن السياق بما يحيط به من قرائن مقامية حالية ، ومقالية لفظية ، وما يربطه من علاقات نحوية ، يعد قرينة كبيرة في الدلالة على المعاني . وحسبنا أن نعلم أن الطفل يتعرض للاستعمال اللغوي يستطيع أن يأخذ معاني الكلمات ويحذق استعمال اللغة في ثلاث سنوات أو ما

دونها دون أن يستعين بوسيلة أخرى غير التخاطب . بل أن الطفل حين يحدث له أن يسأل أحد المحظيين به عن معنى إحدى المفردات يفيد من التخاطب أكثر مما يفيد من شرح هذا الذي سأله ، لأن المسئول ليس جهة فنية في تعليم اللغة ، وربما كانت إجابته أحياناً أكثر ضرراً للطفل من سكوته وعجزه . وإذا كان تعريض المتعلم للاستعمال هو الطريقة المثلث فلا ينبغي أن يكون حائلاً دون استعمال وسائل الشرح المذكورة سابقاً عند الضرورة واحتمال الجذو .

ثانياً : من حيث المحتوى الثقافي بجانبيه العربي والإسلامي :

عند هذه النقطة نصل إلى المحتوى الثقافي للدرس اللغوي ، وما ينبغي له من الاحتياطات عند توجيهه إلى المتعلم غير الناطق بالعربية . والمحتوى الثقافي هنا ينبغي أن يأتي من جانبي الثقافة : الجانب العربي والجانب الإسلامي ، وفي كلِّيْمَا لا بد أن يحافظ على طائفة من المعايير التي تضمن لنا حسن استجابة الطلاب لما يتعلمون ، وحسن استيعابهم لما يلقى إليهم من هذا الحقل المترامي الأطراف ، والمتعدد الألوان . وإليك عدداً من المعايير الواجبة عند تقديم المحتوى الثقافي للدرس اللغوي .

أ — المعيار الأول أن تكون المادة المختارة من شأنها أن تؤدي إلى النتائج التي نرغب في الوصول إليها ، وهي توليد الحبّة في نفوس الدارسين للثقافة العربية والإسلامية ، والكشف عن تفوق ما تشتمل عليه من القيم الدينية والخلقية ، ليقبل الطالب على تعلمها معتزاً بها ، معجباً بثرائها ، حفياً بما فيها من العبرة والموعظة الحسنة ، منتفعاً بما تقدم له من المثل الطيب والقدوة ، سواء من حيث الأمور الدينية كاللتقوى ، والمحافظة على الشعائر والوصايا الدينية ، أم من حيث الأمور الخلقية كالكرم ، والإيثار ، والشجاعة ، والتفاني في سبيل المبدأ ، والتزور عن الدنيا ، وهلم جرا .

ب — المعيار الثاني هو البساطة ومعناها ألا يشتمل النص المعروض على مادة معقدة عسرة الاستيعاب ، سواء من الناحية اللغوية كالتراتيب النحوية الملتبسة التي تتعدد فيها احتمالات المعنى ، أو التراكيب المريكة التي يكثر فيها التقاديم والتأخير ، أو الفصل بين المتلازمين ، أو الحذف أو القدير ، أو الأساليب البلاغية التي تسم بالخلفاء كالاستعارات التي تخفي فيها العلاقة ، أو لا تسعف فيها القرينة ، وكالتشبيهات التي لا يتضح فيها وجه الشبه وهو محذوف ، أو لا يحظى بالقبول وهو مذكور ، وكالكتابيات البعيدة ، وأن يكون الموقف معقدا اجتماعيا بسبب اختيار مواقف الصراع بين العاطفة والواجب مثلا ، أو معقدا عقليا بعرض الأفكار الفلسفية المشابكة التي تحتاج إلى شرح طويل . والأفضل دائما بالنسبة لمعيار البساطة أن نختار ما يسهل استيعاب الطالب له ، ولا يضطر المعلم معه أن يدخل في صراع مع اختيار الكلمات للشرح ، لأن حصيلة الطلاب من الكلمات قليلة ، والتعرض لكتلة الشرح بسبب التعقيد ستلجميء المعلم إلى استعمال كلمات تحتاج هي نفسها إلى الشرح ، وهكذا ينشأ موقف غير مستحب .

ج — المعيار الثالث اختيار عناصر من الثقافة العربية الإسلامية تتعارض مع ثقافات الدارسين ، فتسبب لهم إحساسا بالحرج أو الغضب أو الدونية أو النفور من الدرس ، أو تشحذ في نفوس الطلاب المقاومة والدفاع عن ثقافات بلادهم . وهذا أسوأ ما يمكن أن يحدث لطالب غير عربي ، إذ نلجهه بسبب عدم فطتنا إلى مداخل الأمور ومخارجها أن يصبح عدوا لثقافتنا بدل أن يكون صديقا لها . ولا ينبغي كذلك أن ننشيء مقارنة لثقافتنا بثقافات الطلاب ، للأسباب المتقدمة من جهة ، ولأن الدرس درس لغة وليس درس ثقافة مقارنة من جهة أخرى هـ ولا تسبيوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم هـ .

د — والمعيار الرابع حسن العرض ، فلا ينبغي أن يقتصر الأمر على مجرد قراءة النص أو سرد القصة ، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية التي لا يستغنى عنها في التعليم الحديث للغة الثانية ، بل في تعلم اللغة الأولى في بعض البلاد . وعلى الرغم من أن السبورة والطباشير أشهر وسائل التعليم وأيسرها استعمالاً نجد الاتنفاع بها مشروطاً بمهارة المعلم في استعمالها ، وليس كل معلم ماهراً حسن الخط جيد الرسم حسن التصور لما يؤدي من كل ذلك إلى الاستيعاب . ولكن هناك وسائل تعليمية أخرى لا تعتمد مباشرة على مهارة المعلم ، وحسب المعلم أن يشرف على انتفاع الطلاب بها .

ه — المعيار الخامس هو المواءمة بين المحتوى الثقافي في درس اللغة وبين غرض الطالب في تعلم اللغة العربية . فالغايات التي يسعى إليها الطالب غير الناطقين بالعربية غايات متعددة متنوعة ، فقد يكون الغرض شخصياً كأن يكون للطالب ميل إلى اللغة العربية لسبب ما خاص به ، ومن ثم يكون المحتوى المطلوب عاماً يختار من مختلف عناصر التراث قد يهمه وحديه دون شروط خاصة بالزمان أو المكان أو النوع . وقد يكون الغرض اجتماعياً كرغبة الطالب في مخالطة العرب ، أو الزوج منهم ، أو نحو ذلك ، فيحسن في المحتوى أن يكون من الأدب المعاصر كالقصة الحديدة ، والمادة الإعلامية ، وهلم جرا . وقد يكون الغرض اقتصادياً كالرغبة في الهجرة إلى البلاد العربية ، أو العمل بها ، فيكون من الخير للمحتوى الثقافي للدرس أن يكون ذا طابع عملي . وقد يكون الغرض دينياً كأن يكون للطالب رغبة أن يصبح داعية إسلامياً ، أو مدرساً للغة العربية بين أبناء وطنه ، أو راغباً في فهم الكتاب والسنة في مصدرهما اللغوي الأول وهو اللغة العربية ، وفي تلك الحالة يحسن للمستوى الثقافي

أن يشتمل على معلومات دينية إسلامية .

هذه هي المعايير التي تراعى عند اختيار المحتوى الثقافي للدرس اللغوي . أضف إلى ذلك أنه قد يكون من السهل أن تلقن قاعدة نحوية ، أو أن تشرح نصاً أدبياً جرى فيه تطبيق كل المعايير المقدمة من الناحية الثقافية ، ولكن الطالب بعد التلقين والشرح لا يستطيع أن يقنع نفسه بأنه وصل إلى سلامة النحو ، أو الزماللة الاجتماعية في إطار الثقافة ، إذ لا بد في الحالتين من الممارسة الفعلية للاستعمال الحي ، إذ يكون اكتساب صحة النحو أو استيعاب الأنماط الثقافية نتيجة طبيعية للمخالطة التي ذكرنا أنها تكسب الطفل لغة أمه وعاداتها وتقاليدها دون قراءة أو تعلم منظم . هذا وإن خير تقويم لاستيعاب الطالب للثقافة العربية الإسلامية إنما يتم بناء على الأسس الآتية :

- ١ — حسن المشاركة في الدرس .
- ٢ — مداومة الانتباه .
- ٣ — الأسئلة الدالة على الفهم .
- ٤ — حسن الاجابة في الاختبارات .
- ٥ — انعكاس ما تعلمه من الثقافة على سلوكه الشخصي .

بعد أن فرغنا من الكلام في الجانب الثقافي من الاستيعاب يجدر بنا أن نلقي نظرة على الجانب الآخر اللغوي ، فنتكلم عن المعنى الأصلي ، الذي ينسب إلى أصل وضع الكلمة كما يقول فقهاء اللغة ، ثم بما يطرأ على هذا المعنى من تغيرات بلاغية وأسلوبية ، يعود بعضها إلى عادات الطبيعة ، وبعضها إلى حركات النفس ، وبعضها إلى ارتباطات المنطق ، وبعضها إلى حدود العرف . ثم ننظر في موقف الطالب غير الناطق بالعربية لنرى ما إذا كان في طوفه استيعاب هذه المعاني غير الأصلية عندما يقصدها المتكلم ، أو أنه يقف أمامها عاجزاً عن إدراكها

متشبهاً بالمعنى الأصلي الذي تعلمه من حصيلة المفردات التي قدمت له في دروس العربية . وأستمتع القارئ الكريم عذراً في بيان المقصود بما ذكرته من أنواع هذه المعاني .

المقصود بالمعانى الطبيعية ما ذكرنا منه قليل إنها تعود إلى عادات الطبيعة أو ما تعودناه نحن في تعاملنا مع الطبيعة على الأصح ، فلقد تعودنا مثلاً أن نربط ربطاً سببياً أو اقترانياً بين بعض الظواهر الطبيعية وما يصاحبها من أحداث أو أحوال ، ف يجعل الظاهرة قريبة على الحدث أو الحالة ، و يجعل حدوث الحدث أو وجود الحالة معنى طبيعياً للظاهرة . فالرعد والبرق معناهما سقوط المطر ، وصفرة الوجه تدل على الخوف أو فقر الدم بحسب ما يتضاد معها من قرائن أخرى ، وحمرة الوجه تدل على الخجل ، إلا أن يصاحبها احتقان وانتفاخ في العروق واتساع في فتحة الأنف وسرعة في التنفس ، فتدل على الغضب ، والنغمة الموسيقية السريعة الإيقاع تدل على الخفة والطرب ، والبطيئة الإيقاع تدل على الحزن وثقل النفس ، وكذلك تختلف أحجر العروض ، والقافية المطلقة تبعث في النفس ما لا تبعثه القافية المقيدة ، والقصيدة الواحدة مختلف معناها الطبيعي ، أي أثرها في النفس ، بحسب حسن إلقائها أو سوءه ، ولكل كلمة جرس قد يكون أثره مستحباً وقد لا يكون ، وللمحسنات البديعية تأثير ما في النفس ؛ وكل هذه المعانى يسهل على الإدراك ولكنه يستعصي على التعليل والوصف ، وقد يدبها عاب النقاد العرب أبياتاً من الشعر بأنها لم تشتمل على معنى ذي بال ، على رغم إعجاب الناس بها . ولكنهم لم يسألوا أنفسهم لم أعجب بها الناس . قال الشاعر :

ولما قضينا من مني كل حاجة
ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رحالنا
ولم يعرف الغادي الذي هو رائق
وسائل بأعناق المطى الأباطح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وحاول عبد القاهر الجرجاني أن يفسر جمال هذه الآيات بما فيها من إجراءات أسلوبية نحوية أو بلاغية ، ولم يفطن النقاد ، ولا عبد القاهر نفسه ، إلى أن في الأمر ما هو أكثر من مجرد هذه الاجراءات ، وذلك هو معناها الطبيعي في الأدنى المدرية . وهذا المعنى « يُشَمُّ وَلَا يُفْرَكُ » ، ولا يمكن وصفه بأكثر من عبارات كانت تترکر في وصف كل نص يعجب به النقاد إذ يقولون : « حسن الدبياجة ، قوي النسج ، محكم السبك ، جزل الأسلوب ، له ماء ورونق » . وهذا أيضا ما قاله أحد القرشيين في وصف القرآن : « إن أعلى لمشمر ، وإن أسفله لمعدق ، وإن يعلو ولا يعلى عليه » ويحدث ذلك دائمًا عندما يجد أحد الناس نفسه يقف وجهاً لوجه أمام المعانى الطبيعية للأسلوب ثم لا يستطيع لها تفسير ، فيعمد إلى تغليف رأيه في طائفة من الاستعارات والكتابات والأساليب الأخرى ، ويهرب بذلك من حرج الموقف . ويمكن أن نفصل هذه المعانى الطبيعية إذ نجري تجربة أشبه بالتجارب المعملية التي تحاول فصل أحد عناصر المركب . ويتم هذا الفصل بأن نسوق نصاً سليماً من الناحية نحوية ، ولمفراته معانٍ معجمية مفردة ، ولكنه لا مضمون له في جملته . وسنورد للتدليل على ذلك شاهداً من الشعر ومثلاً من النثر . أما الشعر فقول الجنون بن جنديب .

محكمة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا
تمشي على متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

وقد استوفى هذان البيتان الأمور الآتية :

- ١ — لا تناقض بين حروفهما .
- ٢ — ولا خلل في تراكبيهما .
- ٣ — ولا علل في وزنهما .
- ٤ — ولا عيب في قافيةهما .

ه — ولكل كلمة مفردة فيها معنى يمكن أن نعثر عليه في المعجم .

ولكنهما خلو من المضمون الكلبي . حتى قال فيما أبو زيد : هذا كلام مجتون ، ولا يفهم كلام المجانين إلا مجتون^(١) . فما الذي جعل هذين البيتين الحالين من المعنى يستحقان الرواية ، وما الذي ضمن لهما البقاء ؟ إنه « حسن الديباجة ، وقوة النسج ، وإحكام السبك ، وجزالة الأسلوب ، والماء والرونق » أو بعبارة أخرى طريقة سرد الـبيتين ، لأن هذا السرد يحمل في طيه موسيقى الوزن والقافية ، وانسجام الحروف ، وحسن تجاور الكلمات . ولكل ذلك أثر كأثر النغمة الموسيقية التي تطرب وتفرح أو تحزن إلخ .

وأما النثر فلعله أكثر إثارة للعجب ولعل ظاهرة المعنى الطبيعي الذي هو أثر الأسلوب في الذوق أوضح فيما يلي ما كان في الـبيتين السابقين . وإليك النص^(٢) :

« إن الذي يرى خواطر التاريخ المـقبل وما تنطوي عليه تهاويل النزعات الدقيقة لا بد أن تبهره أحـلام الواقعـية التي تـمتد على روافـد التـاريخ . ولقد كان الإنـسان في كل ناحـية من نواحي الوـشائـج الفـارـاهـة في التـطـور العـاطـفـي قـائـما بالـقـسـط بين النـية والـطـوـية في تعـاملـه معـ المرـجـفين ، وفي مـوقـفـه حـيـال مـفـرـدـات الـظـواـهـر . ولـئـن كان المـدـ السـكـوـنـي المـتـاح لـلـإـنـسان في ضـوء الجـزـرـ الحـرـكي لـسـواـكـنـ الجـمـاد لمـ يـأتـ بمـجـدـيدـ في حـقـلـ المـلاـحظـةـ والتـجـربـةـ ، فإنـ ما نـعـلمـهـ منـ استـقـاماـةـ الـحـيـطـ وـحلـزوـنـيـةـ القـطـرـ رـعـاـ

أـضـىـ إلىـ حدـسـ زـمـكـانـيـ الطـابـعـ أـرجـوـانـيـ الـاتـجـاهـ . تلكـ هيـ هـسـاتـ التـارـيخـ المـقـبـلـ شـاخـصـةـ فيـ مقـابـلـ إـيمـاـتـ الـعـلـمـ ، وهذاـ هوـ الحـدـسـ الدـقـيقـ الـذـيـ تـضـبـطـهـ القـوـاعـدـ الصـارـمـةـ ، ومنـ ثـمـ انـدـفـعـ بـهـ المـؤـرـخـونـ وـالـعـلـمـاءـ إـلـىـ كـلـمـةـ سـوـاءـ وـقـفـتـ بـهـؤـلـاءـ

(١) الأصل للمؤلف .

(٢) الأصل للمؤلف .

وأولئك على مفترق الطرق بين تاريخ العلم وعلم التاريخ . وتلك لعمر أبيك ومضة من الومضات الصاحبة في أفانين الفكر لا يعقلها إلا ذوي الضمائر المستوفزة ، وأصحاب المغامرات التطوعية في مسالك الوعي الثقافي . أفنن صاح العلماء في نجواهم بالحمد لظواهر الطبيعة أن أفاءات علمهم من شأبيب رفدها ، أفينك منكر بعد هذا أن التأمل من أقصر الطرق إلى التعلم ؟ هذا ما سيجيب به السلف » .

ما مضمون هذا النص ؟ لا شيء ! ما وقْعُ هذا النص من الناحية الشكلية ؟ إن له وقعا دون شك ولعله أقرب إلى وقع الأسلوب العلمي المتأنب . ما معنى ذلك ؟ معناه أن لهذا النص معنى طبيعيا يختلف عن معاني مفرداته ، ويقف خلفاً لما لم يتحقق من معاني جملة .

والسؤال الآن : كيف يمكن للطالب غير الناطق بالعربية أن يستوعب المعاني الطبيعية للعناصر اللغوية في اللغة الفصحى ؟ ربما أعادنا على الإجابة على هذا السؤال أن نضع السؤال بطريقة أخرى : كيف يمكن للطالب أن يستوعب الأساليب العربية ، فيفرق بين أسلوب وأسلوب آخر بما يغير في نفسه من تأثير هذه الأساليب ؟ لأن هذا الطالب مسئول آخر الأمر أن يعرف مما يقرأ ما إذا كان المقصود شعراً أو نثراً ، وما إذا كان النثر جزلاً أو ركيكاً ، وهلم جرا . وقد يحسن منه فيما بعد أن يفرق بين أسلوب الجاحظ وأسلوب ابن العميد ، أو بينهما وبين أسلوب ابن المقفع ، أو القاضي الفاضل ، أو مصطفى صادق الرافاعي ، أو يفرق بين شعر أبي تمام وشعر البحترى ، أو المتنبي ، أو غيرهما . الجواب على ذلك ما كان بين أبي نواس وخلف الأحمر إذ أمر خلف أبي نواس أن يحفظ ثلاثين ألف بيت من الشعر فلما حفظها أمره أن ينساها . وعلى معلم النصوص والتدريب على كتابة المقال أن يتعاونا في هذا الحقل .

وأما ما يعود من المعانٍ إلى حركة النفس فذلك أنواع :

١ — ما يفهمه السامع أو القارئ من الإحساسات والمواضف التي يعبر عنها المتكلم أو الكاتب . ويجب أن أؤكد هنا أن السامع أو القارئ فاهم لا متذوق ، لأن التذوق متزوك للفصل التالي وعنوانه « الاستمتاع » . وأأخذ ما يفهمه السامع أو القارئ هنا هو الجملة الإقصافية العاطفية الانفعالية المعبّرة عن دخيلة نفس المتكلم ، أو ما يزعم المتكلم أنه دخيلة نفسه ، وذلك كجملة المدح والذم والتعجب والندبة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات والإغراء والتحذير ونحو ذلك . وهذا هو المعنى الإقصافي .

٢ — ما يفهمه السامع أو القارئ من خلال ارتباط العبارة بمعنى آخر لها ينسب إلّيّها إما أن يفهم منها هذا المعنى بعد أن كان لها معنى آخر ثم هجر لسبب ما ، وإما لأن مدلوله لا يصرّح به وإنما يكتفي عنه ، وإنما لأن المنطوق قوي الشبه بما لا يصرّح به ، وإنما لأن الدلالة الفصحي بطلت في العامة وحلّت محلّها دلالة أخرى غير مستحبة . فال الأول مثل « الغائط » كان يدل على المكان المخض في الأرض كالحفرة ونحوها يقضي فيها الإنسان حاجته ، ثم هجر ذلك وأطلق على الباز ، فانعكس ذلك على اللّفظ ، فأصبح له معنى عكسي غير مستحب . والثاني كأسماء أعضاء الجنس ، إذا صرّح بها متكلّم أحس السامع منها بهذا المعنى الانعكاسي المعيب . والثالث كلفظ « الزببور » وكذلك لفظ « الزبُور » جمع « زبور » انعكس عليها الاستعمال العامي . والرابع كلفظ « النكاح » في اللهجة المصرية يطلق على العمل الجنسي ، وحلّت محله الكلمة « الزواج » . وهذا النوع يسمى المعنى الانعكاسي .

٣ — ما يفهمه السامع أو القارئ من معنى التقديم والتأخير ، والتأكيد ، والاعتراض ، والفصل ، ونحو ذلك في العبارة . كالفرق بين

« نعبدك » ، و « وإياك نعبد » ، و « لا نعبد إلا إياك » ، و « ولا نعبد — يا رب — غيرك » ، و « إنما نعبدك أنت » ، إلخ . فلكل واحدة من هذه الجمل في نفس السامع حركة نفسية معينة لا يمكن أن تقام لها القواعد ، لأن حركات النفس غير قابلة للتقييد . وهذا النوع يمكن أن نسميه المعنى البوري لأنه يكشف عن بؤرة الاهتمام .

والذي يعود من المعنى إلى ارتباطات المنطق متعدد متشعب ، أوضجه نتائج الاستدلال المنطقي ، ولكن اللغة في مفرداتها وترابيئها تحتمل مثل هذه الارتباطات أيضا . فمن حيث المفردات يمكن أن تقوم بين الكلمتين علاقة الترافق (بصرف النظر عن مقدار التطابق بين معنى هذه الكلمة وتلك) ، وعلاقة التضاد ، والاشراك اللفظي ، والعموم والخصوص ، والتدرج ، والنسبة ، والتقابل ، والتصنيف . فالترافق كليث وأسد ، والتضاد مثل كبير وصغير ، والعموم والخصوص كعربي ومصري ، والتدرج ككبير وأكبر ، والنسبة كأب وأبن ، والتقابل كفوق وتحت ، والتصنيف كحيوان ونبات وجاء . فكل واحدة من هذه العلاقات تجعل للمعنى ارتباطاً منطقياً خاصاً ، هو ارتباط التساوي ، أو التخالف ، أو الاشتغال ، أو نحوها . هذا في حقل المفردات . وأما في علاقات الجمل فيمكن أيضاً أن تجد الترافق مثل « إياك نعبد » و « أنت ربى » ، والاستلزم نحو « رأيت أباك » إذ يلزم من ذلك « لك أب » ، والتعارض كالذى بين « أنا أعزب » و « زوجتي مريضة » ، وتحصيل الحاصل نحو « هذا زعيم الشعب » و « هذا يقود الشعب » ، والتناقض نحو « أخشى أن يعاقبني أى فلقد مات وأنا مذنب في العام الماضي » ، والاقضاء نحو « غداً مناقشة رسالتي للدكتوراه » إذ تقتضي « حصلت على الدرجة الجامعية الأولى » . (والفرق بين الاقضاء والاستلزم فيما يبدو أن الاقضاء حركة في اتجاه الماضي والاستلزم حاضر أو مستقبل) . والخروج نحو « الإنسان حيوان » إذ يخرج

بذلك « الإنسان جماد » ، (ومثل ذلك ما يحدث دائمًا في الاتساع بالقيود في التعريف ونحوه وبها يصر التعريف مانعا) ، والاحالة نحو « لقد خر عليهم السقف من تحتهم » ، والخالفة نحو « يا صالح قد كت فينا مرجوا قبل هذا أي « أنت غير مرجو الآن » ، ونحو « الذي يأتيني فله درهم » أي « الذي لا يأتي فلا شيء له » . وهو مفهوم الخالفة عند الأصوليين .

هذا وقد جرى الانتفاع بعلاقة الاستلزم في اتجاهين :

الأول : الأقىسة الاسطوية حيث إن وضع إحدى المقدمتين إلى جانب الأخرى يستلزم النتيجة .

الثاني : علم البيان الذي بني فكرة الكناية على أساس معنى بعيد مقصود يلزم عن معنى قريب غير مقصود ، وكلا المعنين لعبارة واحدة بعينها نحو قول النساء « طوبل التجاد رفع العماد » . وكذلك يقوم المعنيان في التورية والاستخدام .

أما ما يعود من المعنى إلى حدود العرف فذلك هو المعنى الوظيفي الذي يؤديه الجزء التحليلي الذي دون الكلمة المفردة ، والمعنى المعجمي الذي ينسب إلى الكلمة في المعجم ، سواءً كان لها بحسب أصل وضعها أو بحسب التطور الدلالي المؤدي إلى تعدد هذا المعنى المعجمي للكلمة الواحدة . وسنحاول في الفقرات التالية أن نوجز القول في هذا الجانب العربي من المعنى . والأجزاء التحليلية التي دون الكلمة مما ينسب إليه المعنى الوظيفي كما يلي :

- ١ — الأصوات والوحدات الصوتية .
- ٢ — الأصول والزوائد .
- ٣ — البنية الصرفية .
- ٤ — القرينة النحوية اللفظية .
- ٥ — الظاهرة الموقعة .

وقد سبق الكلام عن هذه الأمور تحت عنوان «التعرف» ، وإنما وضعت هنالك لأن كل عنصر من هذه العناصر يُعدُّ قرينة تعرف بها وظيفته ويُتعرَّفُ به عليها . أما موضوع الاستيعاب من بين المعاني العرفية فهو المعنى المعجمي ، وما يتصل به من تقلبات ترجع إلى الأساليب البلاغية . فالتعرف ينصب على علاقة المبني بالمعنى الوظيفي ، والاستيعاب ينصب على فهم المعنى المعجمي والدلالي .

يختلف المعنى المعجمي عن المعنى الوظيفية التي تقدم ذكرها من حيث إنه معنى الكلمة المفردة ، وليس هو معنى العنصر الذي دون الكلمة . فإذا أخذنا الكلمة مثل «قرأ» وجدنا لها المعاني الوظيفية التالية :

- ١ — الدلالة على حدث هو القراءة (ومصدر هذه الدلالة الأصول الثلاثة)
- ٢ — الدلالة على زمن هو الماضي (ومصدر هذه الدلالة الصيغة الصرفية)
- ٣ — الدلالة على فاعل الفعل (في مقابل دلالة المبني للمجهول على من وقع عليه الفعل) .

أما معناها المعجمي فهو :

- ١ — تبع الكلمات بنظره ونطقها .
- ٢ — تلا القرآن من حفظه أو من المصحف
- ٣ — ضم بعض الشيء إلى بعض وجمعه .

والعلاقة بين الدال والمدلول في كلتا الحالتين علاقة عرفية من صنع المجتمع الذي يستعمل اللغة ، فليس للفرد أن يتصرف فيها بأن يغير اللفظ مع البقاء على المعنى ، فيقول «جلس» وهو يقصد أحد المعاني المذكورة ، أو أن يغير المعنى ويقني على اللفظ فيقول «قرأ» وهو يقصد أحد معاني «أكل» وكما لا يجوز للفرد أن يتصرف في العلاقة العرفية في حدود الكلمة ذاتها لا يستطيع أن يتصرف

في علاقة أخرى هامة جدا تكون بين الكلمة والكلمة ، وقد سبق أن أطلقنا عليها اسم (المناسبة المعجمية) ، ويمكن أن نسمها أيضا «الاختصاص المعجمي» . فليس من المقبول من أي فرد كان أن يقول «جَلَسْتُ السَّمَاءَ» ، ولا «قَرَأْتُ الرَّغِيفَ» ولا «ضَحِكْتُ الْمَاءَ» ولا «أَكَلْتُ الْبَابَ» ، لأن مثل هذه العبارات المرفوضة تتسم بالإحالة ، لفقد المناسبة بين مفرداتها ، إما بسبب انتهاء كل كلمة إلى حقل معجمي لا ينسجم مع حقل الأخرى ، كما في «أَكَلْتُ الْبَابَ» ، لأن الفعل «أَكَلَ» يتطلب مفعولاً من نوع المأكولات ، وإما بسبب خرق قاعدة نحوية كا في «ضَحِكْتُ الْمَاءَ» لأن الفعل «ضَحَكَ» لا يتعدي إلى المفعول به إلا بحرف جر .

ولكن هناك حالات يمكن للفرد فيها أن يتصرف تصرفاً فردياً إزاء هذه العلاقة العرفية الاجتماعية ، وذلك بأن يقيم مكانها علاقة فنية يخترعها من عنده ، ثم يحتاط لسوء فهم السامع أو القارئ ، واحتمال اتهام العبارة بالإحالة ، فيقيم قرينة على أن العلاقة فنية لا عرفية ، وكأنه يقول للسامع : ترى قليلاً ولا ترفض هذه العبارة لأن فيها جانباً فيها يوضّحها بما افتقدته من طابع عرفي ، ويعطّلها من الجدة والطرافة ما يغفر لها جرأتها على عرفية الاستعمال اللغوي . ذلك شأن كل معنى مجازي . وبهذا يمكن إثبات الآيات الآتية :

- ١ — المعنى العرفي الاجتماعي الطبع وهو المعنى الأصلي الذي للكلمة بأصل الوضع .
- ٢ — من عادة هذا المعنى أن يتعدد بالنسبة للكلمة الواحدة بسبب تطور دلالات الكلمة على مر عصور الاستعمال .
- ٣ — المعنى المجازي فني ، وهو من ثم فردي ، شأنه شأن كل ما هو فني .
- ٤ — هذا المعنى المجازي لا يقوم ولا يقبل إلا بترك العلاقة العرفية ووضع علاقة فنية في محلها ، ثم يرصد قرينة تدل على إرادة هذه العلاقة الفنية .

فالعلاقة والقرينة شرطان لا غنى عنهما .

- ٥ — قد تكون العلاقة الفنية نابعة من الخيال كالمتشابهة ، أو من النطق كالغائية ، (السبب والسبب) ، أو الكمية (الكل والبعض) ، أو الزمانية (ما كان وما يكون) ، أو المكانية (حالية و محلية) .
- ٦ — القرينة هي المفارقة المعجمية ، أو انتفاء الاختصاص (أي عدم المناسبة) بين اللفظين ، بحيث لو ادعينا بينهما علاقة عرفية لأدى ذلك إلى الإلالة ، ومن ثم تكون المفارقة المعجمية هي قرينة إرادة المعنى البجاري .

تطبيق :

- ١ — فلان يجتر كلامه .
- أ — يتطلب الفعل « يجتر » مفعولاً من صفتة أن يكون طعاما سبق دخوله إلى معدة الحيوان .
- ب — ولكن الكلام ليس له هذه الصفة .
- ج — وهذا تسم العلاقة بين الفعل « يجتر » ، والمفعول « الكلام » بالมفارقة المعجمية وعدم الاختصاص من حيث إن أحدهما لا يصلح للآخر عند قصد المعنى الأصلي العرف .
- د — وهذه المفارقة هي القرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي ، وتلمح عادة عنـ ذكر الكلمة الثانية « كلامه » .
- ه — ومعنى ذلك أن هناك علاقة فنية نشأت بين الفعل والمفعول ألغت عن تجافيهما عرفيا .
- و — إذا تأملنا هذه العلاقة تمكنا من تحها في الفعل (مثلا) وقررنا أنها المشابهة .
- ز — شبه مطلق التكرار بتكرار مضاع الطعام (وهو الاجترار) ، ثم حذف المشبه وأقام المشبه به مقامه ، ثم اشتقت من الاجترار

« يُبَخِّر » بمعنى « يَكْرَر » ، على سبيل الاستعارة التعبية .
ح — أو نحنها في المفعول (مثلاً) وقلنا : شبه الكلام بالطعام الذي
في معدة الحيوان المجتر ، ثم حذف المشبه به واستعراض عنه بشيء
من لوازمه وهو الاجترار ، ونسب اللازم إلى المشبه وهو الكلام ،
على سبيل الاستعارة المكنية .

٢ — اشتد الظُّمَاءُ بفلان حتى شرب ماء البحر .
المعروف أن ماء البحر ملح أجاج لا يسليه الشارب إلا أن يضطر إلى
ذلك ، مخافة الالاتك . وهذا سبب مجيء « حتى » في العبارة السابقة ،
لأنها عبرت عن « غاية » ووصلت إليها شدة الظُّمَاءُ لا يمكن بعدها
ضمان سلامتها فلان هذا . ولكن هذه الملاحظة ليست مقصودة لذاتها ،
أما ما هو أهم منها فهو أن فلاناً لا يستطيع أن يشرب ماء البحر
جميعاً ، إنما شرب منه القدر الذي حفظ عليه حياته . ومعنى ذلك أنه
شرب بعض ماء البحر لا كل ماء البحر . ومن ثم يرد على العبارة سؤال
يقول : فكيف جاز هذه العبارة أن تتجاوز ذكر البعض إلى ذكر الكل ،
وأن تعبر بالكل وتقصد البعض ؟ والجواب أن بين الكل والبعض علاقة
منطقية هي الشركة في أمر كمّي معين هو كمية الماء الذي يمكن شريه
هذا . فإذا وصلنا إلى إفهام السامع أن قد حدث من فلان شرب ،
والشرب تعلق بماء البحر ، فسيعلم السامع دون حاجة إلى التنبيه أن
طبع الأشياء لا تسمح لفلان بشرب ماء البحر جميعه ، حتى لو لم
تحصص كمية المشروب بذكر البعضية . ومن هنا يفهم السامع من
« شرب ماء البحر » معنى « شرب بعض ماء البحر » ، على طريق
المجاز المرسل الذي علاقة الكلية (أي ذكر الكل وإرادة البعض) .
٣ — شكا إلى جمي طول السرى صبراً جميلاً فكلاناً مبتلي

أ— لا تكون الشكوى إلا بواسطة الكلام.

ب - والجمل غير متكلم .

جـ - ومن ثم تنشأ مفارقة معجمية بين الفعل والفاعل يتعدى معها اعتقاد إرادة المعنى الحقيقى الأصلي ، المعجمي العرف . فكيف فهمنا هذا البيت وهشت أنفسنا له ؟ .

د — إنما فهمنا البيت لأننا رأينا المفارقة المعجمية ذاتها قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي ، فاتمسنا علاقة فنية تحملها محل العلاقة العرفية المهدرة ، فعثنا على هذه العلاقة التي يمكن أن نعبر عنها على النحو التالي :

شبه ما أصاب الجمل من ظهور الإعياء الواضح في مشيته والضعف في نشاطه بالشكوى التي تصدر من إنسان مبتلى ثم حذف المشبه وهو ظهور الإعياء وأقام المشبه به وهو الشكوى مقامه ، ثم اشتق من الشكوى شكاً بمعنى أعني وضعف ، بقرينة المفارقة التي بين الفعل والفاعل ، وذلك على سبيل الاستعارة التبعية . أو نقول : شبه الجمل بالرجل الشاكي ، ثم حذف المشبه به وهو الرجل واستعراض عنه بشيء من لوازمه وهو الشكوى ، وأسند ذلك إلى المشبه وهو الجمل ، على سبيل الاستعارة المكنية .

٤ - تقرأ برباجا دراسياً فيعجبك فتقول : هذا البرنامج يربى الرجال . وأنت تعلم أن البرنامج موجه إلى أطفال يرجى لهم أن يصيروا في المستقبل رجالاً صالحين بسبب التربية المبنية على هذا البرنامج ، فكيف ساغ لك أن تسمّهم الآن رجالاً ؟ وكيف أشرت إليهم بكلمة لا تصدق عليهم في الواقع الحاضر ؟ الجواب أن بين الطفولة والرجلة علاقة منطقية زمنية من حيث يصل النمو البدني والعقلي للطفل به على مر الأيام والسنين إلى

مرحلة الرجولة ، لا يفلت طفل من هذا التطور مهما كان ولا يتفاداه . وهذه هي العلاقة الفنية المنطقية المتمثلة في مرور الزمن ، وعندما ينشئ المتكلم هذه العلاقة الفنية تقوم القرينة شاهدا على عدم إرادة المعنى الأصلي : فالعلاقة هنا هي اعتبار ما يكون ، والقرينة حالية هي مثل الأطفال الآن ، ورؤيتهم وهم في مرحلة الطفولة دون الرجولة . عند إدراك ذلك يعرف السامع أن المتكلم قد أحل علاقة فنية منطقية محل العلاقة العرفية ، فسمى الأطفال رجالا باعتبار ما سيكون .

ما موقف الطالب غير الناطق بالعربية من إدراك هذه العلاقة الفنية ، واستيعاب معنى الجملة المشتملة على المجاز مرسلا كان أم لغويًا ؟ إن تجربتي الخاصة في تعلم أمثال هذا الطالب قد كشفت لي عما يلي :

- ١) أن استيعاب الطالب للعلاقات العرفية للمفردات (أي المعاني المشتبة في صفحات المعجم) مرهون بعدد محدود من الكلمات العربية تعلمها الطالب في دروس تعلم اللغة العربية حسب خطة محددة وضعها مؤلف الكتاب المدرسي والمسئولون عن وضع برامج الدراسة .
- ٢) أن هذا العدد من الكلمات يستوعب الطالب منه جملة صالحة بواسطة سياق الاستعمال ، ويخطئ في بعضه إصابة المعنى ، فيؤسوّعه أو يضيقه أو ينحرف به عن القصد .
- ٣) يقوم المعلم كثيرا بجهد مشكور في شرح معاني المفردات فيعني عن المعجم ، ولكن جهد المعلم مهما صدق لا يمكن أن يشمل كل ما يصادفه الطالب من مفردات .
- ٤) كثير من الكلمات التي يصادفها الطالب ويحفظها مما لا يرد إلا في الأسلوب الكتائي ، ومن ثم تبقى هذه الكلمات رهينة النصوص المكتوبة ، وتحتل عبئا على ذاكرة الطالب ، ومصدرا ممكنا لبلبلة فكره

- واصابته بالحبة والاحباط ، وأشهر مثال لذلك مفردات الشعر الجاهلي .
- ٥) أن الطالب الذي أشرنا إلى عدم استيعابه لكثير من العلاقات العرفية بين النطق والمعنى لا يرجى له أن يسهل عليه إسقاط علاقة عرفية وإقامة علاقة فنية مقامها ، أو بعبارة أخرى إحلال موقف فردي محل عرف اجتماعي ، ولا يسهل عليه من ناحية أخرى أن يدرك آلية هذا الإحلال (التي نسميها اجراء الاستعارة إلخ) إلا إذا خضع لعملية تعليمية منظمة ، وذلك على عكس العربي صاحب اللغة الذي يدرك العلاقة الفنية إدراكاً مباشراً ويستوعب المعنى دون أن يتعلم كيفية التغير الذي طرأ على العبارة فجعلها تتسم بالجلدة وتنم عن شخصية المتكلم في كثير من الأحيان .
- ٦) أن عدم إدراك الطالب غير الناطق بالعربية للعلاقات الفنية ، وعدم استيعابه للمعنى المرتب على وجودها ، يجعل اللغة العربية في نظره إما غير مفهومة ، وإما صعبة التعلم ، وإما أن يتم المتكلم أي صاحب النص بأنه لا يفهم ما يقول .
- ٧) لا بد أن يكون لكل ذلك أثر على عائد العملية التعليمية في جملتها ، وأن يكون هذا الأثر عكسياً بطبيعة الحال وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغي لنا أن نفك في علاج هذه الأسباب المؤدية إلى عدم الكفاءة في القدرة الاستيعابية للطالب . وهذا العلاج لا بد أن يكون جهداً مشتركاً بين اللغويين والتربيين .

الفصل الثالث

الاستمتع

المقصود بالاستمتاع التذوق الأدبي وإدراك مواطن الجمال في النص ، وهذا لا يتحقق إلا بعد التعرف على مباني النص اللغوي ، واستيعاب معانيه . فإذا تحقق هذان الأمران أصبح من يستقبل الاتصال الأدبي بمكان يوئله ، فإذا كان له الاستعداد الفطري أو الكسي أن يتذوق ما يستقبل من الاتصال . وإذا كان التذوق الأدبي قد يتوجه إلى الشكل وقد يتوجه إلى الموضوع ، فليس من هم هذا البحث أن يتناول تذوق الموضوع ، وإن كان هاما وضروريا ، وإنما الغاية هنا أن ننظر في الشكل اللغوي وعلاقته بالتأثير في التذوق ، ويتوليد الإحساس بالاستمتاع . وإذا كان ما يسعى إليه الأديب بفنه هو إيجاد أكبر قدر من المشاركة الوجدانية بينه وبين قارئه أو سامعه ، بحيث يجعل القارئ أو السامع ينظر بعين الأديب ، ويسمع بأذنه ، وينفعل بانفعاله ، وينزع إلى تحقيق مطالبه وإلى تحطيم العقبات التي تحول دون هذا التحقيق ، فإذا كان ذلك ما يسعى إليه الأديب فإن أشهر وسائله في هذا السعي أن يحسن تسخير الشكل اللغوي من أجل الوصول إلى هذه الغاية . ولقد نعلم أنه « لا ينبغي للغوي أبداً أن يطمع في أياضح القيم الجمالية للأدب بواسطة النظر اللغوي ، أكثر مما يمكن للقيم الموسيقية أن تتصحّح بواسطة تدقّيق النظر في النوتة الموسيقية ، ولكن الأدب لغة من اللغة كالكلام اليومي تماما ، وهو من ثم موضوع للبحث اللغوي وإن اعترض قوم بأن

التحليل اللغوي لقصيدة ما إنما هو نوع من الإلحاد في النقد^(١). وما دام الأدب أدباً لغويًا فردياً المنبع واجتماعي الغاية ، فإن عنصر الفردية في متبوعه لا بد أن يجعل كل عمل أدبي ذا أسلوب فردي خاص . وهكذا تختلف أساليب الأداء باختلاف الأدباء ، ويصبح النظر في الأسلوب جزءاً هاماً من العمل النقدي لا يمكن إغفاله بحال ، ولا الحط من قيمته في إيضاح ظاهرة الاستماع .

دعنا إذن ننظر في طبيعة اللغة الأدبية لنرى مدى القرب أو البعد بينها وبين اللغة التي يستعملها من يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ، ثم نرى بعد ذلك وسائلها التي تسخرها لتوليد الاستماع ، ثم نرى من بعد ذلك طاقة الطالب غير الناطق بالعربية في مجال الانتفاع بهذه الوسائل في الاستماع بالنص عندما يعرض لها أو يتعرض لتأثيرها . وسوف يتضح لنا بعد ذلك ما إذا كانت هذه الوسائل مؤثرة بذاتها ، فيكون الناس حيالها سواء كما يتساولون في الاستدفاء بحرارة الشمس ، أو كانت ثقافية محلية ، فلا يتتفق بها إلا ناشيء في الثقافة العربية أو كالناشئ فيها ؛ أو قل بعبارة أخرى : « لنرى ما إذا كانت القدرة على الانتفاع بهذه الوسائل في اللغة العربية بخصوصها فطرية أو مكتسبة » .

وينبغي أن يكون واضحًا منذ البداية أن التركيب الأضافي القائل « لغة الأدب » لا يعني أن لغة الأدب غير لغة العرب ، وأن تركيب مثل : اللغة الأدبية — اللغة العلمية — لغة القانون — لغة الشارع — لغة الإعلان — لغة الإعلام — لغة الصحافة إلخ لا تعني تبادلاً في الأصوات أو الصيغة الصرفية أو القرائن التحوية أو القواعد بين كل واحدة من هذه وبين الأخرى ، وإنما المقصود باللغة هنا « لغة » أو « أسلوب نوعي » Register ، يرضي من الخصائص اللغوية ما لا يرضيه أسلوب نوعي آخر في اللغة نفسها . فاللغة الأدبية ترضي من التعبير الذاتي كالمدح والذم والتنبي والترجي والإغراء والتحذير والتحضيض وأسماء الأفعال والأصوات ما لا ترضيه لغة العلم ، ثم إن هذه اللغة الأدبية تحمل من

(1) Minnis-N. Minnis, ed., *Linguistics at large* (London 1971 Gollancz) P. 252.

الأطناب والإيجاز والإيماء والمجاز والكتابية والمحسنات ما لا تحتمله لغة العلم التي تحافظ دائماً على المساواة ، والمعنى الحقيقي ، والبساطة ، والموضوعية . وليست الأساليب قسمة بين الأدب والعلم فقط ، وإنما تعدد الأساليب بتنوع الطوائف الاجتماعية التي تستعمل لغة بعينها ، وربما وجدنا إشارات واضحة الدلالة على هذا التعدد لدى رجال مثل الجاحظ وغيره من المعينين برصد الحياة الاجتماعية من القدماء^(١) على أن الذي يهتم به هنا إنما هو « الاستمتاع » بالأسلوب الأدبي ، ومن ثم يحسن أن نطرح التفكير في غيره من الأساليب ، وأن نسعى إلى الكشف عن طبيعة هذا الأسلوب من وجهة النظر اللغوية ، لنرى ما يستطيعه الطالب غير الناطق بالعربية من إدراك هذه الطبيعة وما لا يستطيعه . أو بعبارة أخرى ما يمكن أن يتهيأ^(٢) لهذا الطالب من الاستمتاع بالنص الأدبي وما يستعصي عليه .

ولبيان ذلك يحسن أن نشير إلى نوعين من الاستعمال اللغوي يمكن أن نسميه أحدهما « الاستعمال الأصولي » ، وأن نسمى الآخر « الاستعمال العدولي^(٣) » . وقد أخذت تسمية الأول من أصول النحاة وأخذت الثاني من العدول عن هذه الأصول إلى طرق أخرى فرعية درجت النصوص الأدبية على اللجوء إليها طلباً للتأثير الأدبي . وحين يذكر النحوي : « الأصل » يقصد به أحد مفهومين : أولهما مجرد لم يجر به الاستعمال ، والثاني قياسي جرى به الاستعمال . فالالأصل بالمعنى الأول فكرة من اختراع النحاة ، استنبطوها بطرق منهجية بحثة ، وقد علموا أن العرب لم تعرفها ولا تعترف بها . مثال ذلك أصل المادة « ق و ل » ، إذ نراها حروفاً مفرقة غير متصلة فلا تُعد في مفردات اللغة ، ولا يزعم أحد أن العرب نطقوا بها في عصر من العصور . وإنما دعا النحاة إلى اختراعها واعتقاد جدواها في التحليل ، وصدقها في المنهج ، أنهم

(١) البيان والثنين مثلاً .

(٢) انظر معنى « الأصول » و « العدول » في كتاب الأصول للمؤلف .

وجدوا الواو مائلة في بعض مفردات هذه المادة مثل (قوله — قوله — مقاويل إلخ) ومن ثم أصبح من المعقول والمقبول أن يدعوا وجود الواو متتكرة في غير صورتها في البعض الآخر من مفردات المادة مثل (قال — قيل — مقال — إلخ) . وهذه المفردات الأخيرة من وجهة نظر الأصل التجريدي تمثل عدولاً عن هذا الأصل الجرد . فإذا كانت « قوله » بتحريك الأصول الثلاثة فإن « قال » لا بد أن تمثل عدولاً عن « قوله » التي هي الأصل الجرد .

هذا هو المعنى التجريدي لمفهوم « الأصل » . ولكن لهذا المفهوم معنى ثانياً ينسب إليه في معرض القياس الاستعمالي للغة . فالأصل في معرض القياس الاستعمالي هو كل استعمال جرى على القاعدة ، وإذا أراد المتكلم أن يقيس ما يستعمله من الفعل الأجوف فإن الأصل الذي يقيس عليه حينئذ هو « قال » ، وليس « ق ول » . أي أن الأصل في معرض القياس الاستعمالي هو ما يسميه النحاة : « المقياس عليه » . وهكذا نرى أن :

ق ول = أصل بالمعنى التجريدي وفرعها « قال » .

ولكن قال = أصل بالمعنى القياسي وفرعها أي مقياس يقام عليها .

والمطلوب أن نعرف الآن معنى النسبة في عبارة « الاستعمال الأصولي » وما إذا كان الاستعمال منسوباً إلى الأصل بمعناه الأول أم إلى الأصل بمعناه الثاني . وما دام الأمر أمر « استعمال » فلا بد أن تكون النسبة إلى الأصل بمعناه الثاني ، لأن الأصل بالمعنى الأول مجرد غير مستعمل .

كيف يمكن عرض مفهوم الأصل بهذا المعنى الثاني عرضاً يشمله في جميع صوره وأحواله ؟ الجواب على ذلك أن أفضل عرض للأصل بمعناه القياسي إنما يكون من خلال القرائن النحوية . ولقد سبق أن عرضنا لهذه القرائن في معرض

«التعرف» وهو موضوع الفصل الأول ، وأشارنا إلى ما كان من أصحاب السليقة من ترخيص في كل واحدة فيها ، وجزمنا بأنه ليس لأحد من المتأخرین أن يترخيص في هذه القرائن ، ولو قد عمد إلى الترخيص فيها لكان ذلك منه من قبيل الخطأ ، لأن الرخصة النحوية مرهونة بمحلها ، فلا تعد أصلاً يقاس عليه . ومعنى هذا أن على المتأخرین من مستعملی اللغة أن يتزموا الاستعمال الأصویل لا يتعدونه فكيف يكون ذلك ؟ الجواب أنه يكون بالحافظة على استعمال القرائن النحوية بحسب قواعدها ، أي أن غرض الاستعمال الأصویل هو ضمان الصحة ، ولا يعينه أن يضمن أموراً غيرها كالجمل مثلاً .

والقرائن النحوية التي تعنینا هنا هي البنية والإعراب والربط بالمطابقة وبالضمير وغيرها والتضام والأداة . واستعمال البنية بحسب قواعدها يشمل مراعاة عنصري الاشتقاء والصيغة في ضوء قواعد التحول الصرفي ، كما يشمل استعمالها بمعناها الأصلي الذي يرصده لها المعجم ، أو كما يقول فقهاء اللغة : الذي كان لها بأصل الوضع . أما الإعراب فاستعماله بحسب قواعدها أشهر من أن يحتاج إلى البيان هنا لأن النحو العربي أعطى لقرينة الإعراب من فضل البيان ما لا يحتمل زيادة لمستزيد . والربط يكون بالمطابقة ، وبالضمائر الشخصية والإشارية والموصولة ، وبأي ، وإعادة الذكر ، وإعادة المعنى ، ويكون بالأدوات ذوات الصدارة في الجمل ، وذوات التقدم على المفردات في داخل الجملة . أما الرتبة فمنها المحفوظة التي لا حيلة للمتكلم في تشويشها ، ومنها غير المحفوظة التي يكون فيها احتمال التشويش على رغم اعتراف القاعدة بها ، فالقاعدة تعرف بتقدم المبتدأ على الخبر ولكنها تسمح بتشويش هذه الرتبة في حدود شروط معينة ، ويقال ذلك عن رتبة الفعل والمفعول ، ورتبة الجاز والجرور وما يتعلق به وهلم جرا . وأما التضام فإن قواعدهه معروفة سواء من حيث التلازم كالذی بين الأداة ومدخلها ، ومن حيث التنافي ككون الضمير لا يصف ولا يوصف ، وككون الشيء لا يضاف

إلى نفسه ، أو من حيث المخصوص النحوية للكلمة كتعدد الفعل وإثومه ، والخصائص المعجمية كإسناد الفعل إلى عاقل أو إلى غير عاقل ، وتعديته إلى جماد أو حيوان ، وهلم جرا . وأما استعمال الأداة بحسب قواعد استعمالها فيشمل الالتزام بخصوص مدخلها ، ومعناها الوظيفي ، وطريقة الربط بها ، ورتبتها في السياق ، وغير ذلك مما يعد من دعائم دلالة الأداة على وظيفتها بوصفها قرينة على هذه الوظيفة .

يمس بنا عند هذا الحد أن نوضح المقصود بال النوع الآخر من الاستعمال ، وهو المسماى « الاستعمال العدوى » ، وطبيعته وأن تحدد الغرض منه ، وطريقه التي تسمح بها اللغة ، وكذلك الفرق بين هذا الاستعمال وبين الترخيص في القرائن النحوية^(١) . وسنجعل هذا الإيضاح مرتبطا بالقرائن النحوية بحيث يدو أمامنا ما يمس كل واحدة من هذه القرائن من طرق الاستعمال العدوى .

« العدوى » نسبة إلى العدول ، وقد سبق أن أشرنا إلى العدول عن أصل الوضع ، أو الأصل المجرد ، وقلنا إن الفعل الأجوف « قال » يمثل عدولا عن الأصل المجرد « ق ول » إذا تحركت أصوله فصار « قوله » ، إذ تحرك الواو ويفتح ما قبلها فتقلب إلى الألف . وقد يستصحب هذا الأصل المجرد كما في الفعل الصحيح « قتل » ، إذ تبقى الأصول على حالها دون أن تخضع للتغيرات الصرفية كالاعلال والإبدال ، والنقل والقلب والمحذف . هذا بالنسبة للأصل المجرد أو « أصل الوضع » ، أما بالنسبة إلى أصل القياس أو « المقيس عليه » فالعدل أو « الاستعمال العدوى » يرتبط بقرائن النحو لا يصبح الصرف ، ويسعى إلى غاية أسلوبية لا إلى طلب الحفة في النطق . وسنحاول فيما يلي أن نبين أنواع الاستعمال العدوى من خلال ارتباط كل قرينة نحوية بطاقة منها .

(١) سيأتي هذا التفريق بعد الفراغ من بيان الاستعمال العدوى وانظر في شرح فكرة الترخيص كتاب اللغة العربية — معناها وبناؤها للمؤلف .

١ - البنية :

سبق لنا أن قسمنا الكلمة العربية إلى نوعين : أحدهما الكلمة التركيبية ، والثاني الكلمة المعجمية . وقلنا إن التركيبية ما توقف معناها على تركيب السياق ، فطابعها العام الافتقار والبناء والرتبة المحفوظة والجمود ، وجعلنا منها الأدوات والظروف غير المتصرفة والضمائر الشخصية والموصولة والإشارية ، وما إلى ذلك . أما الكلمة المعجمية فطابعها العام أن يكون لها أصل اشتراق ، وصيغة صرفية ، ومعنى مفرد ، وقابلية تصريف وإلصاق . وحين نستعمل لفظ « البنية » نعني بنية الكلمة المعجمية ، وحين يرد لفظ « الأداة » يكون المقصود المحروف وما نقل من أقسام الكلم الأخرى إلى استعمال الأدوات ، أما أنواع الضمائر فسيكون معظم النظر فيها تحت عنوان « الربط » . والسؤال الذي يرد على البال الآن هو كيف يكون الاستعمال العدولي بالنسبة لقرينة البنية ؟ والجواب أن ذلك يتم بإحدى الوسائل الآتية :

أ - النقل :

لقد كان النحاة على معرفة بعض ظواهر النقل في مجال البنية ، إذ عرفوا أن اسم العلم قد يكون منقولا ، وعرفوا نقل بعض صور التمييز عن الفاعل أو المفعول ، ولكنهم لم يتظروا إلى هذه الظاهرة العظيمة في الاستعمال العربي نظرة شاملة ، فأطلقوا على بعض صورها اسم « التضمين » ، وعلى بعضها الآخر اسم « التأويل » . وإذا كنا سترتك الكلام في التضمين إلى معرض القول في التضام والأداة فإن التأويل يتطلب منا نظرية عجل إلى جملة القول فيه ، حتى تكون على بينة من قيمته في الاستعمال العدولي في الأساليب العربية . وليس المقصود بالتأويل هنا ما يقصد به في معرض الرد إلى الأصل ، على نحو ما شرحه كتاب الأصول للمؤلف^(١) . وإنما المقصود به « النقل » ، وأوضحت ما يمكن أن نسوقه

(١) انظر كتاب الأصول .

مثلاً لهذا التأويل هو تأويل الجامد بالمشتق ، وتأويل المشتق بالجامد ، أو بعبارة أخرى : نقل المشتق إلى استعمال الجامد ، ونقل الجامد إلى استعمال المشتق . فاما نقل المشتق إلى استعمال الجامد فقد عرفناه في نقل الصفات إلى الأعلام ، وأما نقل الجامد إلى استعمال المشتق فمسرحه الأكبر أبواب ثلاثة في النحو العربي : هي الخبر ، والحال ، والنتع . فالمعروف أن هذه الأبواب الثلاثة أوصاف لما قبلها في المعنى ؛ فالخبر وصف للمبتدأ في المعنى ، والحال وصف لصاحب الحال في المعنى ، والنتع وصف للمنعموت في المعنى واللفظ ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الوصف يعبر عنه بصيغة الصفة (اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو صيغة المبالغة ، أو اسم التفضيل ، أو الصفة المشبهة) . ومعنى هذا أيضاً أن الجمل الآتية التزمت فيها شروط قرينة البنية :

زيد قائم — جاء زيد راكبا — هذا رجل كريم

أما الجمل الأخرى الآتية فقد اختلت فيها الشروط المذكورة

زيد رجل — كر زيدأسدا .— يعجبني هذا الرجل الغضنفر

هذا اضطر النحاة أن يؤولوا الجامد بالمشتق (أي .يعترفوا بقل الجامد إلى استعمال المشتق) في الجمل الأخيرة فقالوا :

زيد رجل = زيد منصف بالرجلة
كر زيدأسدا = كر زيد كالأسد (أي مشبها بالأسد)
يعجبني هذا الرجل الغضنفر = يعجبني هذا الرجل المشبه بالغضنفر

وكان ذلك منهم اعترافاً بأن أصل الجملة أن تكون على نحو ما نراها بعد علامة التسوية ، ولكن اعتبارات أسلوبية معينة قضت بالعدول على ذلك إلى الإتيان بالجملة المشتملة على الاسم الجامد . وهكذا حل الاستعمال الدولي محل الاستعمال الأصلي كما يبدو قبل العلامة .

ب - تسخير اللفظ لتوليد المعنى :

يمكن للغرض أن يسخر لتوليد معنى آخر جانبي يضاف إلى معناه الذي رصد له في المعجم ، والذي يعرف بالمعنى الأصلي . ويأتي ذلك عن طريق جرسه ، أو علاقاته العقلية ، أو العاطفية ، أو انعكاسات استعماله عليه ، أو علاقاته الفنية . فاما من حيث الجرس فقد سبقت الإشارة إلى المعنى الطبيعي للكلمة ، وهو ما عرف في التراث العربي تحت اسم « حكاية الصوت للمعنى » ، وإلى تقسيم الكلمات إلى شعرية حسنة التأليف وإلى حوشية تتسم بالتناقض بين أصواتها . غير أن حكاية الصوت للمعنى لا تسلم لنا على طول الخط ، فإذا صرخ أنا نفهم من « قضم » مضغ اليابس من الطعام ، ونفهم من « خضم » مضغ اللين منه، فليس في « هضم من الأصوات ما يشير إلى عملية خفية تحدث دون أن نراها ، ولكن فيها تحولا يمر به الطعام أبلغ من التحول الذي يمر أثناء المضغ . وكذلك لست أدرى الجامع في المعنى بين « التمر » و « الجمر » ، وبينهما وبين « الغمر » ، بفتح فاء الكلمة فيهن جميعا) كما لست أدرى لماذا يدل « قط » (فعل ماض) على القطع المفاجيء ولكن « قط » (أي هر) لا يدل على معنى القطع مطلقا . ومع هذا لست أنكر أن في بعض الكلمات من الأصوات ما يتناسب مع المعنى من طريق الاستدعاء الطبيعي .

أما تسخير اللفظ في إثارة معاني عقلية فأشهر ما يدل عليه اللفظ من ذلك لازم المعنى كما يتضح في الكناية والتورية وفي المجاز المرسل ، فلام المعنى في الكناية والتورية هو المعنى البعيد ، أما في المجاز المرسل فلام المعنى قد يكون فكرة غائية كالسبب أو المسبب ، وقد تكون كمية كالكلل والبعض ، وقد تكون مكانية كالحالية والمحليّة ، وقد تكون زمانية نحو ما كان وما يكون^(١) . أضف إلى ذلك ما يسمونه التضمن ربما صر اعتبره ضمن مفهومات العلاقة الكمية التي منها ذكر

(١) انظر كتاب الأصول للمؤلف تحت عنوان علم البيان .

الكل وإرادة البعض . ويقع في تسخير اللفظ لتوليد المعنى العاطفي أمران :
أحدهما تحويل اللفظ شحنة انتقالية معينة تكون له ، تحكم المقام ومحى
السياق ، كالذي لكلمة « الشرف » في قول المتibi :
لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وكالذى ^{لكلمة} « مثل » في قول أبي فراس :
نعم أنا مشتاق وعندى لوعة ولكن مثلى لا يداع له سر
والثاني تعلق الاهتمام باللفظ حتى يستدعي هذا الاهتمام إلى الذهن قصرا
بلاجيا ، أو تقديمها ، أو تكرارا ، كالذى يلاحظ للفظ « الأم » في الحديث الوارد
في رجل سأله النبي ﷺ فقال : من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال :
« أمك » قال : ثم من ؟ قال « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم
من ؟ قال : « أبوك » . وكالذى نلحظه في التوكيد اللغظى في قول الشاعر :
أخاك أخاك إن من لا أخوا له ك ساع إلى الهيجا بغیر سلاح

وقد ينعكس على اللفظ معنى معين من ظروف استعماله في المجتمع ، فيتعلق
هذا المعنى حسنا كان أم سيئا بهذا اللفظ ، فيكون له إلى جانب معناه الأصلي ،
أو بدلا من معناه الأصلي ، كما نرى في المعانى التي علقت بكلمات مثل : الغائب
الكتيف - المستراح - بيت الراحة - بيت الأدب - المرحاض ، وهي
كلمات تعاقبت على مدلول واحد كلما انعكس معناه على إحداها حلّت الأخرى
 محلها . ومن ذلك ما نلحظه من تجنب النص القرآني لاستعمال كلمات مثل
« الجماع » ، و « المواقعة » ، و « المضاجعة » ، والكلمة الأخرى الشهيبة ،
إلى كلمات أخرى مثل : « أو لامست النساء » ، « فلما تغشاها » ، « فأثار
حرثكم » ، « ولا تباشروهن » إلخ .

أما العلاقات الفنية التي يسخر بواسطتها اللفظ لتوليد المعنى الجديد فأشهرها علاقة المشابهة ، وهي يتولد عنها جميع أنواع التشبيه والاستعارة في الاستعمال العربي . والاعتماد على هذه العلاقة (التي هي من إبداع الأديب لا من نظام اللغة) لا بد أن يجعلها بديلاً للعلاقة العرفية التي ينسب اللفظ بمقتضاه إلى معناه الأصلي . فحين تقرأ قوله تعالى : ﴿ وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ لا نستطيع أن ننسب تنفساً حقيقياً إلى الصبح ، لأنه ليس حيواناً ولا حياً . ومن هنا ننسى المعنى الحقيقي للفظ التنفس نسياناً تماماً ، مع ماله من علاقة عرفية باللفظ « تنفس » ، ونلتزم فهم العلاقة الفنية الجديدة التي ربطت هذا اللفظ بالمعنى الاستعمالي وسرى أنها علاقة المشابهة . وربما كان ذلك من حيث إن الصبح تصبحه نسمة رقيقة يتتسماها الناس عند استيقاظهم في الصباح ، ومن هنا جعلت هذه النسمة كأنها التنفس ، وعند انتسابها إلى الصبح جعل الصبح كأنه يتنفس . وهكذا سخرت الآية لفظ « تنفس » لتوليد معنى لم يكن له بأصل الوضع .

ولكن هناك علاقة فنية أخرى غير المشابهة للحظها في استعمال البنية اللغوية لتوليد آثار تذوقية معينة لدى السامع أو القارئ ، بواسطة ما يفهم من البنية من تعميم ، أو إبهام ، أو تأكيد ، أو مفهوم مختلفة معين ، إلى غير ذلك . وأشهر أمثلة ذلك استعمال المفرد من ألل ، والمفترض بها والموصول الحرفي ، والاسم الموصول ، والضمير ، وغيرها في هذا المجال . فال مجرد من ألل صالح لتوليد التعميم الموجي بالشمول حيناً ، وبالإبهام حيناً آخر كما في قوله تعالى :

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِدُ مُسْفِرَةً ﴾ (عبس ٣٨)

﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وَجْهًا فَتَرَدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا ﴾ (النساء ٤٧)

﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخْرَثَتْ ﴾ (الانفطار ٥)

- ﴿وَلَا تَسْخِدُوا أَيْمَانَكُمْ دَخْلًا يَسْكُنْ فَتَلْ قَدْمَ بَعْدَ ثَبُوتِهَا﴾ (النحل ٩٤)
- ﴿وَعَيْهَا أَذْنُ وَاعِيَةً﴾ (الحاقة ١٢)
- ﴿وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبَسِّلَ نَفْسَ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الأనعام ٧٠) .
- ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الومن ٥٦)
- ﴿وَتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِعَدِ﴾ (الحضر ١٨)
- ﴿أُمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد ٢٤)

ويعمل حينا ثالثا على إفساح المجال لخيال السامع ليسبح في عباب الوهم الفتي ، فيضيف إلى الصورة الأدبية تهاويل من عنده ، ربما لم ترد على بال الأديب نفسه . انظر إلى وظيفة التجريد من ألل في قول الشاعر :

ضربناكم حتى تفرق جمّعكم
وطارت أكف منكم وجهاجم
وعادت على البيت الحرام عوابس
وأنت على خوف عليك التائم
إني لأغضي عن أمور كثيرة
سترق بها يوما إليك السلام
وقوله :

و يوم كيم البعث ما فيه حاكم ولا عاصم إلا قنا و دروع
وقوله :

وإني في الحرب العوان موكل بإقدام نفس لا أريد بقاءها
وقد يصل الشاعر إلى توليد معنى الشمول بواسطة المقتن بآل التي تفید
الجنس أو الاستغراق
كقول الشاعر :

وكم من فارس لا تزدريه إذا شخصت لوقفه العيون
أي كلها ، قوله :

أنا ابن النارك البكري بشرٌ عليه الطير ترقه وقوعاً
أي الجوارح على اختلاف أنواعها . وقد يوصل بالتعريف إلى معنى شبيه
بالقصر البلاغي نحو :

وحرك أنت المنى والطلب وأنت المراد وأنت الأرب
أي الذي لا مني غيه ولا طلب سواه ولا مراد ولا أرب إلا هو .

أما الموصول فقد يوصل به إلى التعيم ، أو التعظيم ، أو التحقير ، وقد
يوصل به إلى معنى الشرط — فمن التعيم :
تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً
أي من أي قضاء قضاه الله . ومن التعظيم :
الضاربون الكبس يرق بيه ضرباً يطيع له بنان المفصل
ومن التحقير قوله تعالى :

﴿...والذى قال لوالديه أَف لِكُمَا أَتَعْدَانِي أَنْ أَخْرُجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقَرْوَنَ مِنْ
قَبْلِي﴾ (الأحقاف ١٧)
وقول الشاعر :

الشامي عرضي ولم أشتتها والنادرين إذا لم ألقهما دمي

أما توليد الموصول لمعنى الشرط فيتضح في الإخبار بالذى بالألف واللام ، فإن
الإخبار بهما يقترن معه الخبر بالفاء في الموضع التي يقترن فيها جواب الشرط
بالفاء ، ويفهم منه معنى الخالفة كما يفهم من الشرط . ففى قوله تعالى :

﴿...وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يَضُلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ (محمد ٤) وقوله :
﴿...وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسَا هُمْ وَأَضْلَلُ أَعْمَالُهُمْ﴾ (محمد ٨) ، نجد اقتران الخبر
بالفاء إنما جاء بسبب «لن» في الحالة الأولى ، وبسبب الطلب (الدعاء) في

الحالة الثانية ، وهم موضعان يقترن فيما جواب الشرط بالفاء . وإذا قلت : الذي يأتيني فله درهم فذلك في قوة « من يأتي فله درهم » وفي كلتا الحالتين يرد مفهوم المخالفة الذي يقول : « أما الذي لا يأتي فلا درهم له » . ولعل ذلك إنما كان بسبب افتراض أسلوب الشرط لأدواته من أدواته من بين الموصولات ، مما « من » و « ما » ، وما من أخوات « الذي » . ومن هذا القبيل أيضاً **﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة ﴾** (النور ٢) حيث اقترن الخبر بالفاء لكونه من قبيل الطلب . والموصول هنا هو « أَلْ » وصلتها الصفة الصريحة « اسم الفاعل من الفعل « زنى ») .

ومن استعمال البنية استعملاً عدولياً الترجم ، وبينه وبين الحذف قرابة قريبة . فالم Nadī المرخص محفوظ آخره ، سواء عند من يتضمنه ومن لا يتضمنه . فأما من يتضمنه فإن الحرف الأخير عنده مستحق الوجود ، ولكن حذف لغرض أدق يغلب فيه أن يكون التلميع ، وأن هذا الحرف مستحق الوجود أدق المتكلم ما قبله على صورته ، فيقول مثلاً في « عزة » : « يا عَزْ » بفتح الزاي ، وفي ذلك إقرار ضمني باستحقاق الناء أن تكون خاتمة الاسم . أما عند من لا يتضمنه فعل الرغم من بناء آخر اللفظ بعد ترخيمه على الضم إذ يصير « يا عَزْ » فإن حذف الآخر موضع اعتراف أيضاً ، بدليل القصد إلى الترجم أو الوعي بأنه ترجم وتفضيل الترجم على الأصل ، أو بعبارة أخرى : تفضيل العدول على الأصول . ولا يُعد الترجم رخصة نحوية كالتي في قول الراجز : « أَوْ أَلْفَا مَكْكَةً مِنْ وُرْقَ الْحَمْيِ »^(١) .

٢ — الأعراب :

أما الاستعمال العدولي في مجال قرينة الإعراب فأشهر طرقه إعراب الجوار ، وهو نوع من المناسبة الصوتية التي تتخطى الكلمة المفردة إلى جارتها . فإذا قال

(١) انظر التفريغ بين البوتين فيما سألي .

العربي : « جُحْرٌ ضَبٌّ تَحْرِبٌ » بكسر الباء من « خرب » ، فليس معنى ذلك أنه ينسب الخراب إلى الضب دون الحجر ، ولكنه رأى أن صفة المبتدأ أقرب إلى المضاف إليه فتناسب بينهما ، وربما فعل ذلك لإحساسه ثقل الجُرْجين الرفعين ، كما يشتمل وقوع الياء بين عدويها في تصريف الكلمات المفردة . وهذا الإعراب بالجوار وارد في بعض القراءات القرآنية كما في قوله تعالى : ﴿ عَالَيْهِمْ ثَيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ ﴾ بغير الخضر على جوار السنديس ، مع أنها صفة لمفوع هو الشياطين . وربما كان من ذلك ما في قول الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتها
وكذلك :

كأن ثييرا في عرانيں وبله كبار أنس في بجاد مزمل
إذ ربما كان جر « مزمل » على جوار « بجاد » .

٣ — الربط :

وهو نوعان : ربط بالمطابقة وربط باللفظ والاستعمال العدولي في المطابقة أشهر أنواعه : الالتفات ، والاختلاف الاعتبار ، والتغليب . وإنما يكون الالتفات بالعدول عن إجراء الكلام على ضمير سابق إلى إجرائه على ضمير مختلف عنه كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأَتَّقْوَا النَّارَ الَّتِي وَقُوذُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَحْرِي مِنْ تَحْيِهَا الْأَنْهَارُ .. ﴾ (البقرة ٢٤ - ٢٥) والالتفات هنا من الضمير في « تفعلوا » إلى الضمير في « بشر » . وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنْ رَبَّكَ هُوَ يَعْشِرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجر ٢٤) . لاحظ اختلاف ضمير « منكم » عن الضمير في « ربك » . وبحلوله هنا أن أسمى الالتفات في الشاهدين السابقين نحوها واجتماعياً في الوقت نفسه . أما نحوها فلا اختلاف الضمائر ، وأما اجتماعياً

فلا خلاف المراجع . ولكن الاختلاف قد يكون نحويا فقط نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُتْمْ فِي الْفَلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ يُرِيحُ طَيْبَةً وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَطَلُوا أَنْهَمْ أَحْيَطَ بِهِمْ دَعَوْا اللَّهَ ﴾ (يومنس ٢٢) فالضمير في « يسيركم » والضمير في « بهم » يقصد بهما مرجع واحد . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَرْوَاجًا مِنْ تَبَابٍ شَتَّى ﴾ (طه ٥٣) .

والمقصود باختلاف الاعتبار أن تصبح المطابقة باعتبارين وكل منهما مقبول فيجوز مثلاً أن نقول : « العرب » يقول كذا » على اعتبار العرب من حيث اللفظ اسم جنس جمعي يعامل معاملة المفرد المؤثر ، ومن حيث المعنى أمة و « الأمة » مؤثر . كما يجوز أن نقول : « العرب يقولون » ، إذ نعد العرب قوماً أو أفراد قوم . فالمطابقة في مثل هذه الحال تتوقف على الاعتبار ، وذلك من الأسلوب الأدبي لا من النحو ؛ ومن الاستعمال العدولي في مجال الربط التغليب نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَتَبَعَنْ عِنْدَكَ الْكَبِيرُ أَحْدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (الإسراء ٢٣) ، فأصل هذه الصيغة تكون لرجلين ، كما يقال للمرأتين احدهما أو كلتاها ، وعندما اجتمع الأب والأم في ضمير واحد غلت الذكرة على الأنوثة ، فجاء التغيير على هذا النحو من التغليب . ومثله ما يطلق على الأب والأم معاً في لفظ « الأبوين » ودلالة لفظ « الحسينين » على الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم . وكذلك ألفاظ السماكين والفرقدانين ونحو ذلك .

أما الربط باللفظ فالأصل فيه أن يكون بإعادة اللفظ ، لكنه قد يكون بالضمير ، أو باسم الاشارة ، أو الموصول ، أو إعادة المعنى بلفظ آخر ، أو بأل ، أو غير ذلك . فاما إعادة اللفظ فلها صورتان احدهما أن يعاد اللفظ الواحد نحو ﴿ وَاثْقُوا اللَّهَ وَيُعْلَمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ونحو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا

كثيراً من الظنِّ إِنْ بَعْضَ الظُّنُّ إِنْمَّا (الحجرات ١٢) أما الصورة الأخرى فهي إعادة مطلع الكلام إذا طال قبل تمام الجملة نحو : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلٍ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَرْجُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجْنُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمِفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (آل عمران ١٨٨) والربط بالضمير نحو : « قال رسول الله ﷺ » ، وبالإشارة نحو ﴿ وَلِلَّاتِ التَّقَوْيَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ وبالوصول نحو ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ في الآية السابقة أي « عليهم » أي المذكورين من قبل . وبإعادة المعنى نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّمَا لَأَنْتُ بِي أَجْرٍ مِّنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف ٣٠) . ففي هذا الشاهد ربط بإعادة المعنى وبالوصول وهو « مَنْ » ، وبالنحو ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (النازعات ٤١) أي مأواه . والاستعمال العدولي في ذلك قد يكون بمحض الرابط ، وقد يكون بإعطاء الضمير وظائف أخرى غير الرابط . فال الأول نحو « زيد هو أفضل » ، والثاني نحو ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا غَرِيبًا أُثْرَابًا ﴾ (الواقعة ٣٧) قوله الشاعر : يقولون لي فيك انقياض وإنما رأوا رجلا عن موقف الذل أحجموا ونحو قوله في القصص : « زعموا أن كذا » .
 قوله الشاعر :

جرى بنوه أبا الغilan عن كبر وحسن فعل كما يجزي سمار
 ونحو ضمير الشأن أو القصة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (الأنعام ٢١) قوله : ﴿ إِنَّهَا لَا تُعْمَلِي الْأَبْصَارُ ﴾ (الحج ٤٦) ففي كل ذلك عدول أدي عن الاستعمال الأصلي للرابط . إن الأصل في العطف أن تتحد بنية المتعاطفين ، فيتم عطف الفعل على الفعل ، وعطف الوصف على الوصف ، وعطف الأسم على الاسم ، ولكن الاستعمال العدولي الأدي قد يأخذ في الكثير

من الحالات بعطف المخالفين لغاية بلاغية أو نحوها . مثال ذلك قوله تعالى :
﴿ فَالْقُلْ إِصْبَاحٌ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾
(الأنعام ٩٦) .

٤ — الرتبة :

والرتبة نوعان : محفوظة وغير محفوظة . أما المحفوظة فلا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر ، وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخيص . من ذلك تقديم جملة الحال في قوله تعالى : ﴿ وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلُّمَا مَرَ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَعْرِيْرًا مِنْهُ ﴾ (هود ٣٨) ، وتقدم المعطوف عليه في قول الشاعر :
أَلَا يَا نَخْلَةَ فِي ذَاتِ عَرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

وشهدت أخرى قليلة العدد . ولا دخل للدراسات البلاغية في الرتبة المحفوظة لأن الرتبة المحفوظة قريبة من قرائن النحو ، ومن ثم يعد التصرف فيها إخلالاً بوظيفة القرينة ، ومداعاة للبس . أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تسمع بالتقديم والتأخير ، وكل جهود البلاغيين في هذا المجال مخصوصة في حدودها . وقد يرتبط التقديم بمعنى في نفس الأديب أراد بإبلاغه إلى قارئه أو سامعه ، ولكنها أيضاً قد يكون عادة تركيبية بعينها تمكنت من الأديب ، واصطبغ أسلوبه بصبغتها ، وإن كان الأديب غير متعمد لها . فإذا كان التقديم من النوع الأول فمجال دراسته تحليل النص المعين الذي اشتتمل على ذلك ، وإن كان من النوع الثاني فمجال دراسته البحث في أسلوب الأديب بحثاً يمتد على إنتاجه كله ، ولا يقتصر على نص بعينه من هذا الاتجاه . وليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة . وليس معنى ذلك أيضاً أنه قد لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب حفظها . والدليل على ذلك أن الرتبة بين المبتدأ والخبر غير محفوظة ، ولكن رتبة المبتدأ على رغم ذلك مقدمة على رتبة الخبر . وحتى حين يتقدم الخبر على المبتدأ لا بد أن يُعَدَّ مقدماً

من تأخير ، وأن الأصل فيه أن يكون متأخرا . وعلى الرغم من هذا الأصل قد يعرض للخبر ما يجب تقديمه ، وقد يعرض للمبتدأ ما يجب تقديمه أيضا ، وفي هذه الحالة الأخيرة تحفظ رتبة المبتدأ للعارض الذي عرض له ، كأن يكون له الصدارة مثلا . ومعنى كل ذلك أن القول بحرية الرتبة قول نسبي ، معناه أن بين الكلمتين رتبة لم يعرض لها ما يجب حفظها ، ولا ما يجب عكسها وتشويشها ، ومن ثم تدخل الرتبة في مجال الاختيار الأسلوبي الفردي ، فيقدم الأديب من الكلمتين هذه أو تلك ، إما بحسب معنى وقر في نفسه أراد إبلاغه لقارئه أو سامعه ، أو بحسب عادة تأصلت في طريقة تركيبه للجملة ، فهو يطيعها غير واع بها .

٥ — التضام :

- الجملة العربية نمط ترابط في الكلمات بعضها بعض بسمات خاصة منها :
- أ — « الذكر » فالأصل في كل كلمة في الجملة أن تكون مذكورة .
 - ب — « الوصل » فالأصل في الكلمتين المتلازمتين في داخل الجملة أن تتجاوزا بلا فاصل .
 - ب — « الوظيفة » فالأصل في كل كلمة أن تؤدي ما وضعت له بحسب نظام اللغة .
 - د — « الكفاية » فالأصل في كل كلمة أن تكون كافية لأداء معناها فلا تحتاج إلى شيء .
 - ه — « الاختصاص » وهو سمة صرفية أو معجمية للكلمات العربية .

هذا هو الأصل . والاستعمال الذي يلتزم بهذا هو « الاستعمال الأصولي » كما سمعناه ، ولكن قد يقوم دليل يعني عن ذكر عنصر من عناصر الجملة فيكون

«الحذف» ، وقد يعرض ما يحسن معنى أهم من مجرد الوصل فيكون «الفصل» ، وقد يعرض من نية إضافة القوة إلى المعنى ما يبيح زيادة عنصر على الجملة ، فتكون «الزيادة» ، وقد يعرض من الدواعي ما يبيح إدخال الكلمة المخصصة على غير مدخولها ، فيكون «تجاهل الاختصاص» . فالحذف والفصل والاعتراض والتضمين والزيادة وتجاهل الاختصاص ، كلها من وسائل «الاستعمال العدولي» في مجال قرينة التضام .

أ— الحذف :

ولا يكون الحذف إلا مع وجود دليل على المخدوف ، انتقاء اللبس وانتقاء إهدار الغاية من الكلام . وقد يقسمونه إلى نحوي تقتضي تقديره الصناعة ، كحذف أركان الجمل وعناصر الربط ، وإلى بلاغي أو بياني يستقيم بتقديره المعنى ، ويفهم بدون تقديره السياق ، وكلا النوعين وارد عند التفكير في «الاستعمال العدولي» . وقد يكون المخدوف كلمة ، أو شطر جملة أو جملة ، أو كلاما طويلا . فاما الحذف النحوى الصناعى فقد مثل له ابن مالك بقوله : وفي جواب كيف زيد قل دتف فزيد استغنى عنه إذ عرف

وإنما كان ذلك على مستوى الصناعة لأن الخبر يتطلب المبتدأ ، وقد قام الدليل على حذف المبتدأ الذي قدّر للخبر من جملة الجواب ، بسبب ذكر «زيد» في السؤال . وأما الحذف البياني فالدليل عليه من المعنى لا من اللفظ ، لأننا إذا قرأتنا قوله تعالى : «**وَاسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**» (يوسف ٨٢) علمنا من كون القرية مساكن لا تغير جوابا أن السؤال لا بد أن يتجه إلى أهل القرية وسكانها ، وبهذا نعلم أن الدليل من المعنى لا من اللفظ . وقد يكون المخدوف موصوفا كما في قوله تعالى : «**وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوَاجِ**

وَدُسْرٌ ﴿القمر ١٣﴾ ، أي على سفينة ذات ألواح ودسرو ، قوله : ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِعَاتٍ﴾ ﴿سباء ١١﴾ ، أي دروعا سابعات ، وكذلك : ﴿وَأَمَا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ﴿الكهف ٨٨﴾ ، أي عملا صالحا ، وكذلك الحال في : ﴿وَأُخْرَى تُجْوَنُهَا﴾ ﴿الصف ١٣﴾ ، ﴿ثُمَّ تُفَخَّ فِيهِ أُخْرَى﴾ ﴿الزمر ٦٨﴾ ، إلخ . ومن ذلك في الشعر :

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل
مكر مفر مقبل مدبر معا كجلبود صخر حطه السيل من عل

أي بمحض من مجرد ، ومنه :

حتى إذا يغس الرماة وأرسلوا غضفا كواسب ما يفل عصامها
فلحقن واعتكرت لها مدرية كالسمهرية حدها وقوامها
أي أرسلوا كلاباً غضفا واعتكرت لها قرون مدرية ، ومنه :
ولي بين الضلوع دم وخم هما الواهي الذي ثكل الشبابا
أي هما القلب الواهي .

وقد يحذف الوصف ويدرك الموصوف ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِّبًا﴾ ﴿الكهف ٧٩﴾ ، أي سفينة غير معيبة بدليل قوله قبل ذلك : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيَّبَهَا﴾ ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالُوا الآن جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿البقرة ٧١﴾ ، أي البين ، لأن كل كلام سابق عن البقرة كان حقا ولكنهم لم يستثنوه . وكذلك قوله سبحانه : ﴿فَلَا تُقْسِمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَزْنَا﴾ ﴿الكهف ١٠٥﴾ ، أي نافعا ، قوله جل شأنه : ﴿فَلَنْ يَضُرُوكُ شَيْئًا﴾ ﴿المائدة ٤٢﴾ ، أي ذا بال . ومنه في الشعر قول الشاعر :

وكل فتى مفارقك أخوه لعمر أبيك إلا الفرقان

أي فتى ذي أخ ، وكذلك :
 فليت لي بهموماً إذا غضبوا شنوا الإغارة فرسانا وركابنا
 أي قوماً ذوي شجاعة .

وقد يكون المحذف مضاداً نحو ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُ الْقَرِيرَةَ ﴾ (يوسف ٨٢) ، أي أهل القرية ، وقوله : ﴿ قَالَ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ يَتَّقِنِ فِيهِ ﴾ (يوسف ٣٢) ، أي في حبه ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِلَى مَدِينَ أَخَاهُمْ شَعِيَا ﴾ (هود ٨٤) ، أي إلى أهل مدین ، وقوله سبحانه : إِذَا لَأَذْفَنَكَ ضَيْعَفَ الْحَيَاةَ ﴾ (الاسراء ٧٥) ، أي ضعف عناء الحياة ، وقوله جل شأنه : ﴿ لِمَنْ كَانَ يُرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ (الأحزاب ٢١) ، أي رضوان الله وفوز اليوم الآخر . ومنه في الشعر :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعن أفراس الصبا ورواحله
 أي عن حب سلمى . ومنه :
 مكر مفر مدبّر معا كجلמוד صخر حطه السيل من عل
 أي كانحدار جلمود صخر ، بل كسرعة انحدار جلمود صخر فالتقدير
 لمضافين ، ومنه :
 ويرد عفتره إلى يافوخه حتى تعود لرأسه اكليلا
 أي يرد شعر عفتره .

وكل ذلك الحذف من قبيل الاستعمال العدولي المسخر لتوليد الآثار الجمالية والمعاني الجانبيّة في النص . وقد يحذف الفاعل فيبني الفعل للمجهول ، ويحذف المبتدأ ، أو الخبر ، أو المفعول به ، كالذى في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدِينَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاثَيْنِ تَنْدُو دَانِ

قالَ مَا خطبُكُمَا فَأَنَا لَا تَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا .. (القصص ٢٣) ، فقد حذف المفعول من «يسقون» و «تلودان» و «نسقي» و «يصدر الرعاء» و «فسقي لهما». المعروف أن المفعول في كل ذلك هو قطبيع الماشية كما يتضح من السياق .

أما حذف شطر الجملة فربما كان منه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لِكَتَابٍ عَرِيزٍ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت ٤١ - ٤٢) حيث جاء العطف على جملة «إن وما بعدها» دون استيفاء خبرها الذي ربما صبح تقديره على نحو «لا يضرون شيئاً». ومنه ﴿وَإِذَا قَبَلَ لَهُمْ أَتَقْوَا مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفُهُمْ لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُغَرَّبِينَ﴾ (بس ٤٥ - ٤٦) ، أي إذا قيل لهم ... أعرضوا ، ومنه : ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ فَهُوَ عَلَى ثُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الزمر ٣٩) ، أي لهذا خير أمن قسا قلبه . ومنه ﴿حَتَّى إِذَا فَشَلَّثُمْ وَتَنَازَّعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَكُمْ مَا تُحْبِبُونَ مِنْكُمْ مِنْ يُرِيدُهُ الْآخِرَةَ﴾ (آل عمران ١٥٢) ، أي اختلفتم ، ومنه ﴿لَا يُسْتُوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلُّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد ١٠) ، أي لا يستوي أولئك وهؤلاء لأن «أولئك أعظم درجة». ومنه ﴿وَلَوْ أَنْ قُرْآنًا سَيِّرْتُ بِهِ الْجِبَالَ أَوْ قُطْعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمْ بِهِ الْمَوْتَى بِلِ اللَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ (الرعد ٣١) ، أي لكان هذا القرآن . ومنه في الشعر قول طرفة :

وما زال تشرابي الخمور ولذتي
إلى أن تحامتني العشبة كلها
وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي
وأفردت إفراد البعير المعبد

أي ما زال ذلك مستمراً إلى أن تختمني العشيرة . ومنه قول لميد :
 أفتلك أم وحشية مسبوعة خذلت وهادية الصوار قوامها
 أي أتلك تستحق الذكر ؟ ومنه أيضاً :
 وحقك لو شيء أثانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدعا
 أي لو أثانا رسوله لدعناه ولكن لا سبيل إلى دفعك أنت ! .

وقد يكون الحذف منصباً على كلام طويل يقتضيه المقام ، فيكون فهمه من
 الوضوح بحيث يعد ذكره أطاناً لا مبرر له . ولو تصورنا مسرحية يجري تمثيلها
 أمام أعيننا ، وحاولنا أن نستخرج منها ما يشبه الكلام الخدوف الذي يقتضيه
 المقام في النص ، لوجدنا ذلك في المناظر والحركات التي يقوم بها الممثلون على
 المسرح . فليس في النص ما يشير إلى دخول المثل إلى خشبة المسرح ، ولا إلى
 زيه وهيئة وقوفه وحركات يديه وتغيرات وجهه وهو يتكلم ، وإنما يشتمل النص على
 ما ينطقه المثل فقط . وحين نقرأ قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْبَكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونَا،
 يُوْسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتَنَا﴾ (يوسف ٤٦) ، نفهم من نداءه ليوسف أنهم
 «أرسلوه فذهب إلى السجن ودخل على يوسف وأقبل عليه يناديه قائلاً يوسف
 أيتها الصديق» ولو جرى ذكر كل ذلك لكان إطاناً مللاً وإيضاحاً لما هو
 واضح ، فلا يجوز ذكره إلا أن يتعلق بيده غرض بلاغي . ومن ذلك أيضاً :
 ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ هَلْ أَدْلُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمُلْكٌ لَا يَبْلِي
 فَأَكَلَاهُ مِنْهَا﴾ (طه ١٢٠ - ١٢١) ، أي فقال نعم دلني عليها فدلله عليها
 فاكلا منها . وكذلك منه : ﴿وَلَقَدْ رَاوَدَهُ عَنْ تَفْسِيهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ
 مَا أَمْرَهُ لَيُسْجَنَ وَلَيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ قَالَ رَبُّ السُّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا
 يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف ٣٢ - ٣٣) ، أي فلم يفعل يوسف ما أمرته به
 فأرسلوا به إلى السجن قال رب السجن أحب إلى مما يدعوني إليه . ويكثر ذلك

في القرآن في قصص الأنبياء بصفة خاصة كما في سورة يوسف ٤٩ - ٥١ ، ٨١ - ٨٣ ، ٧٧ - ٨٨ ، والقصص ١٢ - ١٣ - ٦٧ - وطه ٧٠ - والمل ٢١ - ٢٢ ، ٢٨ ، ٤٠ - ٢٩ ، ومرم ٢٢ - ٢٣ ، وأماكن أخرى .

ومن ذلك في الشعر :

فعدى عداء بين ثور ونعجة داركا ولم ينضج بماء فيغسل
فضل طهاة اللحم ما بين منضج صيف شواء أو قدير معجل
أي فأدركنا الصيد وأخذناه فأسلمناه إلى طهاة اللحم فضل طهاة اللحم .
ومنه أيضا :

قال ذروه إنما تفعها له ولا تكروا قاصي البرك يزدد
فضل الإماماء يتلذن حوارها وتسعي علينا بالسديف المسرهد
أي فتركتوني فعقرتها وأسلمتها للإماماء فضل الإماماء .. ومنه أيضا :
قريبا مربط النعامة مني لفتحت حرب وائل عن حيال
لم أكن من جناتها علم الله وإنني بحرها اليوم صال
أي قريبا ولا تلوماني لنية الركوب إلى الحرب فإني لم أكن من جناتها .. ومن
ذلك كذلك :

حلفت لها بالله حلقة فاجر لناموا فما إن من حدث ولا صالح
وأصبحت معشوقاً وأصبح بعلها عليه القتام كاسف الظن والبال
أي فاعتقدت صدق كلامي فأنالتني ما أردت منها وأصبحت معشوقاً ..
ودليل الحذف في كل ذلك يؤخذ من المعنى لا من اللفظ ، ومن هنا لا يعد
هذا الحذف نحويا ، وإنما يُسْعَى إلى رصد حدوده من خلال النظر البلاغي
والأسلوبي .

ب — الزيادة :

البحث النحوی بحث تحليلي يسعى إلى الكشف عن الوظائف ، والبحث

البلاغي (ونهاية في علم المعاني) بحث تركي يسعى إلى أبصراج الدلالات .

وفي الاختلاف بين التحليل والتركيب يقع الفرق بين نظرية النحوين إلى الزيادة ونظرية البلاغيين إليها . فالرائد عند النحوين زائد لأنه ليس من العناصر التي تحددها قواعد التضام للجملة ؛ فليس في قواعد التضام أنّ الفاعل أو الخبر يجر بالحرف ، فإذا وقع شيء من هذا عد النحاة الحرف زائداً . أما البلاغيون فاتجاه فكرهم في الأساس إلى دلالة الجملة في مجموعها ، ومن ثم كان الفرق عندهم بين « ما زيد قائم » و « ما زيد بقائم » أن الجملة الثانية أو كد من الأولى . ثم لا تأتي نسبة التوكيد إلى وجود الباء في الجملة الثانية إلا في المرتبة الأخيرة التي يختلط فيها التركيب البلاغي والتحليل النحوي . فإذا وصلنا إلى هذه المرحلة الأخيرة وجدنا البلاغيين ينسبون الباء إلى التوكيد لا إلى الزيادة .

ومعنى ما تقدم أن نظرية النحوين إلى الحرف الرائد نظرية أصولية ، وأن نظرية البلاغيين إليه نظرية عدولية . أو بعبارة أخرى : ينظر النحاة إلى الزيادة نظرية قاعدية ، وينظر البلاغيون إليها نظرية فنية دلالية وأدبية ، تتأى بالعنصر الرائد عن أن يكون حشواً في الكلام ، وإنما تُعد زيادة المبني دليلاً على زيادة المعنى . ويزداد حرف الجر نحو ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَيْدِ ﴾ (فصلت ٤٦) ، ونحو ﴿ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ ثَعْمَضُوا فِيهِ ﴾ (البقرة ٢٦٧) . وقد يزداد حرف النفي نحو ﴿ قَالَ مَا مَعَكَ أَلَا تَسْجُدُ إِذْ أَمْرَتُكَ ﴾ (الأعراف ١٢) ، ونحو ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلْمَاتُ وَلَا الثُّورُ وَلَا الظَّلْلُ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (فاطر ١٩ - ٢١) . وقد يزداد حرف العطف نحو ﴿ وَتَلِكَ الْأَيَّامُ تُدَوِّلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (آل عمران ١٤٠) ، ونحو ﴿ وَكَذَلِكَ تُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَعِنَ سَيِّلَ الْمُحْرِمِينَ ﴾ (الأنعام ٥٥) . ونحو ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحْتُ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَرْتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ .. ﴾ (الزمر ٧٣) قوله الشاعر :

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا غضفا ما يقل عصامها

وقد يزداد غير ذلك من المحرف كما في قوله تعالى :

- ١ - ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران ١٥٩) والحرف الرائد هو « ما » .
- ٢ - ﴿أَتَرْكُونَ فِيمَا هُنَّا آمِنِينَ﴾ (الشعراء ١٤٦) والحرف الرائد هو « فيما » .
- ٣ - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشوري ١١) والحرف الرائد هو « الكاف » .
- ٤ - ﴿قَ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ تَلْ عَجِبُوا ..﴾ (ق ١ - ٢) والحرف الرائد هو « بل » .

وقد يزداد الضمير نحو قوله تعالى :

- ١ - ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقَنُونَ﴾ (المل ٣) .
- ٢ - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (المل ٥) .

ولقد كان يمكن أن نعد الفصل والاعتراض من قبيل الزيادة لولا أن هما وظيفة في الكلام تختلف عن وظيفة العنصر الرائد ، وأن الزيادة دائماً بأجنبي ، ولكن الفصل قد يكون بأجنبي ، كالفصل بعمول الخبر والظرف أو المحور بين كان واسمها نحو : كان عندك زيد قائماً لأن معمول الخبر ليس أجنبياً عن الجملة .

ج - الفصل :

الأصل في الكلام الاتصال ، وبخاصة عند اتصال المتلازمين ، ومعنى هذا أن الاستعمال الأصولي في اللغة العربية يتسم بتطبيق قواعد التضام بمحاذيرها ، ومنها

الوصل . أما الفصل فمنه ما سمح به الاستعمال العدولي لأسباب فنية أدبية ومنه ما تحماه الأدباء لتعارضه مع وضوح المعنى ، أو لأسباب أخرى تتصل بالبني .
ونحن نستعمل الفصل بمعنىين :

الأول — معنى نحوي ينصب على الجملة الواحدة ، وبه يكون إبراد فاصل بين كلامتين في الجملة الواحدة بينهما علاقة التضامن ، كالمحض وصفته في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُنَفْسًا (إِيمَانُهَا) لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا حَيْرًا ﴾ (الأنعام ١٥٨) ، إذ فصل بالفاعل بين المفعول وصفته لعلما يتأى الضمير عن مرجهه لو تأخر وقد اتصل به لفظ مفرد هو الإيمان ، ولهلا يعود الضمير لو تقدم على متاخر لفظاً ورتبة .

المعنى الثاني بلاغي ينصب على العلاقة بين الجملتين ، فإن عطفت إحداهما على الأخرى فينبعها الاتصال ، أو لم تعطف فينبعها الانفصال ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ / إِنَّهُ رَبِّي / أَحْسَنَ مَثَوَّيِ / إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (يوسف ٢٣) . ومن الفصل بمعناه الأول كذلك قوله تعالى :

١ - ﴿ الَّمْ يَرَوَا (كَمْ أهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقَرُونِ) إِنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (يس ٣١) .

٢ - ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي (لَنَاتِّيْكُمْ) عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ (سباء ٣) .

٣ - ﴿ قَالَ رُسُلُّهُمْ أَفِي اللَّهِ (شَكَّ) فَأَطْرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (إِبْرَاهِيم ١٠) .

٤ - ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ (وَمَغَارَبَهَا) الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ (الأعراف ١٣٧) .

أما الفصل بالمعنى الثاني فهو كما ذكرنا ترك عطف الجملة على الجملة وليس في

النحو ما يحول دون ذلك ، وإنما يتوقف الفصل هنا على مطالب الموقف . فقد يكون الفصل لعدم الصلة بين الجملتين ، وانفكاك العلاقة بينهما . فقد عابوا على أبي تمام قوله :

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم ولكنه قد يكون كذلك انعكاساً ل موقف افعالي يتسم بالخوف أو التناصل من ذنب أو جريمة كالذي نراه في الشواهد الآتية :

- ١ - ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ قَالَ الَّذِينَ حَقَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هُوَلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا / أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا أَغْوَيْنَا / تَبَرَّأَنَا إِلَيْكَ / مَا كَانُوا إِلَيْنَا يَعْدُونَ﴾ (القصص، ٦٣) .
- ٢ - ﴿وَإِذَا قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى اتَّبِعْنِي مَرِيمَ اتَّبِعْنِي قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَمِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ / مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ / إِنْ كَنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ / تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ / إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة، ١١٦) .
- ٣ - ﴿فَلَمَّا أَقْرَأُوا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السُّحْرَ / إِنَّ اللَّهَ سَيِّطِلُهُ / إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس، ٨١) .
- ٤ - ﴿فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتَنَانَ تَكَصَّ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ / إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ / إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِّدُ الْعِقَابِ﴾ (الأفال، ٤٨) .
- ٥ - ﴿وَقَالَ يَسُوُّةُ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ / قَدْ شَعَفَهَا حُجَّاً / إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (يوسف، ٣٠) .
- ٦ - ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ / سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا / مَا لَنَا مِنْ مَعِيشٍ﴾ (إِبراهِيم، ٢١) .
- ٧ - ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهُوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ / أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُنْهُمْ / بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ

- أَكْثُرُهُم بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿سَيِّرٌ ٤٠ - ٤١﴾ .
- ٨ - ﴿وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُونَ عَلَى يَدِيهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي أَتَحْذَثُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا / يَا وَلَنَا / لَيْتَنِي لَمْ أُتَخْذُ فُلَانًا خَلِيلًا / لَقَدْ أَضَلَنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ..﴾ (الفرقان ٢٧ - ٢٩) .
- ٩ - ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشَمَائِلِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابَهُ وَلَمْ أُذْرِ مَا حِسَابِهِ / يَا لَيْتَهَا كَاتِبَ الْفَقَاضِيَةِ / مَا أَغْنَى عَنِي مَالِيَهِ / هَلْكَ عَنِي سُلْطَانِي﴾ (الحاقة ٢٥ - ٢٩) .
- ١٠ - ﴿وَيُنَذِّرُ الَّذِينَ قَالُوا أَنْحَدَ اللَّهُ وَلَدًا / مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ / كَبُرُتْ كَلِمَةُ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ / إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف ٤ - ٥) .

الاعتراض :

الفرق بين الفصل بمعناه الأول (أي بين المتأزمين) وبين الاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة والاعتراض يكون بالجملة . والجملة الاعتراضية في العادة غريبة على السياق الأصلي ، جيء بها لغرض من أغراض المعنى . والاعتراض كالفصل ينتمي إلى « الاستعمال العدولي » . انظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا يُبَوَّتَ النَّبِيُّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ عَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَّهُ (وَلَكِنْ إِذَا دُعِيْتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَاتَّشِرُوا) وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ بِحَدِيثٍ﴾ (الأحزاب ٥٣) فقد جاء الاعتراض بين المتعاطفين بجملة « لكن وما بعدها » لتخفيض وطأة النبي وبيان مداه . ومن ذلك أيضا :

- ١ - ﴿ لِيُقطَعَ طَرْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتُهُمْ فَيُقْلِبُوا حَائِبِينَ (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَعْذِبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران ١٢٧ - ١٢٨) فقد اعترض بين العطوف بقوله « ليس

لكل من الأمر شيء » ليبين أن كل ذلك إنما يتم بإرادة الله ومشيئته ،
وليس بإرادة النبي ﷺ .

٢ - ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفِرُوا لِذَنْبِهِمْ (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) وَلَمْ يُصْرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران ١٣٥) فقد اعترض بين المتعاطفين بقوله « ومن يغفر الذنوب إلا الله » ليطمئن المستغفرين ويشجع التائبين .

٣ - ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتِ نِسَائِكُمْ وَرَبِّاتِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْأَحْرَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) وَحَلَالُ أُبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء ٣٣) فقد اعترض بجملة الشرط « فإن لم تكونوا إلخ » بين المتعاطفين لعدم كفاية مفهوم المخالفه في قوله « الباقي دخلتم بهن » فجاءت هذه الجملة المعتبرة لتأكيد هذا المفهوم .

٤ - ﴿ فَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ) وَحَرْضِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُ بَأْسًا وَأَسْدُ تَنْكِيلًا ﴾ (النساء ٨٤) اعترض بقوله « لا تكلف إلا نفسك » تأكيدا لإسناد الأمر إلى الواحد في قوله تعالى « فقاتل » .

٥ - ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا تَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُهُ) وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (المنافقون ١) فاعترض بتأكيد علمه برسالة محمد كلا يكون وصف المنافقين بالكذب منصبا على شهادتهم برسالته وليعلم أنهم كاذبون بحكم دأبهم لا في هذا القول بالذات .

ومن الاعتراض أيضا قول الشاعر :

تذكرت (والذكرى تبήج ذا الموى) (ومن عادة المخون أن يتذكرا)
ندامي عند المنذر بن حرق فأصبح منهم ظاهر الأرض مقفرا
فالجملة الأساسية هي « تذكرت ندامي » ولكن بالاعتراض أضاف
إلى المعنى أنه كان عاشقاً ومحزوناً والتعبير عن هذا المعنى بالجملة المعتبرة
أقوى من التعبير عنه بالحال مثلاً فيما لو قال تذكرت ندامي عاشقاً
محزوناً .

وهكذا يكون الاعتراض من « الاستعمال العدولي » الأدبي لما يمكن
أن يضيفه إلى المعنى .

هـ — التضمين :

لماذا عدنا التضمين من بين ظواهر التضام ؟ الجواب أن التضمين إنما يكون
مخرجًا من كسر قاعدة الاختصاص النحوي أو المعجمي . والاختصاص وجه من
أوجه التضام ، والتضمين مسلك من مسالك التأويل ، ومن ثم يمكن أن يقال
« وهو مؤول بکذا » في كل مكان يرد فيه « وهو مضمن معنى کذا » .
والتضمين أيضاً استعمال فني فيه خروج عن أصل المعنى وأصل التضام ، ومن ثم
جعلناه من قبيل « الاستعمال العدولي » وحين يضمن عنصر في السياق معنى
عنصر آخر فإنه يحل محله ويدخل على مدخله . وقد يضمن الفعل معنى
الفعل كـما استشهد بعضهم^(١) بقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾
(يوسف ١٠٠) أي وقد لطف بي فحين ضمن « أحسن » معنى لطف
لم يدخل الفعل على حرف الجر « إلى » على نحو ما جرى الاستعمال
الأصولي ، وإنما عدل به إلى الدخول على الباء التي يدخل عليها « لطف » .
وقد استشهد الفراء^(٢) أيضاً بقراءة ﴿ فَاجْعَلْ أَفْيَدَةً مِنَ النَّاسِ

(١) السيوطى : الانفان .

(٢) الفراء : معاني القرآن .

تَهْوَى إِلَيْهِمْ (إبراهيم ٣٧) بفتح الواو على تضمين « تهوى » معنى « تميل » فعدل عن تعدية الفعل إلى تضمينه معنى اللازم لأن المتعدي لا يدخل على حرف الجر . وحين سمع النحاة نحو « عسى زيد أن يقوم » جعلوا من إعرابه ألا يُعدُوا « عسى » من أخوات كان وإنما فضلوا أن يضمنوها معنى « قارب » ليصلوا بذلك إلى إعراب « أن يقوم » مفعولا به لـ « عسى »^(١) .

وقد يضمنون الحرف معنى الفعل إذا صادفوا استعمالاً دولياً أدبياً حل فيه الحرف محل الفعل ، وقد حدث ذلك عند نظرهم في إعراب قوله تعالى : ﴿فَوَمَا لَنَا لَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾ (المائدة ٨٤) إذ جعلوا الجار والمحور منزلة « منعنا »^(٢) وبذلك أصبح المعنى : وما منعنا لا نؤمن بالله . وربما جعلوا النفي بـ « لا » وما بعدها حينئذ على نية الحال ، أو على نية إضمار أن قبل حرف النفي .

وقد يضمن الحرف معنى الطرف ، كالذي قالوه في قوله تعالى : ﴿وَدَرَّوْا مَا بَقَى مِنَ الرِّبَّا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة ٢٧٧) فضمنوا « إن » معنى « إذ » فراراً من اشتراط حدوث أمر واقع مشهور . وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ﴾ (الفتح ٢٧) فجعلوا المعنى « إذ شاء الله » . وهكذا حكموا على سياق الآيتين بأنه من الاستعمال الدولي وليس من قبيل الاستعمال الأصولي .

ومن عبارات النحاة المشهورة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وهذا في قوة قولهم « يضمن بعضها معنى بعض » فمن ذلك ما رأوه في قول الشاعر^(٣) :

شرين ماء البحر ثم ترتفعت متى لجع خضر لهن نسيج

(١) الانقاد .

(٢) نفسه .

(٣) ابن عقيل : باب حروف الجر .

فجعلوا الباء للتبعيض مضمنة معنى « مِنْ » وكذلك فعلوا بالكاف فيما سمع من العرب من قوظم : « كَخَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّهِ » إذ ضمنوا الكاف معنى « على » .

و — تجاهل الاختصاص :

من الأسلوب العدولي أيضاً تجاهل الاختصاص الصريفي أو المعجمي للكلمة . فاماً من الناحية الصرفية فإن اللغة تحدد بعض الأدوات مدخلات خاصة بها ، وذلك أمر من أمور قرينة التضام . فلا يدخل حرف الشرط إلا بحيث يربط بين شرط وجواب وهلم جرا . ولكن ذلك قد يختلف لغرض أدبي ، فيعدل عن الأصل فيه ، فيكون العدولي أو الاستعمال العدولي وسيلة للوصول إلى هذا الأثر الذوقى الأدبي . انظر مثلاً إلى دخول حرف الجزم « لَمَّا » على الجملة المؤكدة باللام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّا لَمَّا لَيْقَنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود ١١١) وانظر إلى حذف همزة طلب التعين ومدخلوها قبل « أَمْ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ إِلَيْهِنَّ ضُرًّا دَعَا رَبَّهُ مُبِينًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا تَحَوَّلَهُ بِعْدَ مِنْهُ تَسْبِي مَا كَانَ يَدْعُونَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلٍ وَجَعَلَ اللَّهُ أَنْدَادًا لِيُضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَّتْعُ بِكُفْرِكَ قَبِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ أَمْنٌ هُوَ قَاتِلُ آتَاءِ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَرِبْرِجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتُوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (الزمر ٨ - ٩) .

ثم انظر إلى إدخال الشرط على الشرط مع حذف الجواب في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطِعَتْ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلُمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بِآتَيْهِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (الأنعام ٣٥) ثم انظر إلى وصف النكرة بالمعرفة في قوله تعالى : ﴿ الْقِيَامُ فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كُفَّارٍ غَيِّدَ مَنَاعَ لِلْحَيْرِ مُعْتَدِلٌ مُرِيبٌ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ (ق ٢٤ - ٢٦) وقوله : ﴿ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أُوَابٍ حَفِيظٍ

مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْعَيْبِ وَجَاءَ يَقْلِبُ مُتَّبِعِهِ (ق ٣٣ - ٣٢) قوله : « لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَائِكُمْ وَلَا تَفْرُحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَحُورِي الَّذِينَ يَسْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ » (الحديـد ٢٣ - ٢٤) قوله تعالى : « وَيُلِّي لِكُلِّ هُمَزةٍ لَمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ » (المزـة ٣ - ١) . والأمثلة كثيرة على ظاهرة تجاهـل الاختصاص الـصرفـي .

أما الاختصاص المعجمي فقد سبقت الإشارة إلى أن كلمات المعجم قبائل (إن صـحـ هذا التـعبـيرـ) ، ولكل قـبـيلـةـ أـفـرـادـهاـ الـذـينـ إـنـ خـرـجـواـ عنـ مـضـارـهاـ صـارـواـ لـصـقاءـ أوـ غـرـباءـ ، فـيـقـبـلـونـ بـالـلـوـاءـ لـاـ بـالـنـسـبـ فيـ قـبـيلـةـ أـخـرـىـ ، أوـ يـرـفـضـونـ فـيـهاـ رـفـضاـ تـامـاـ . وـلـيـانـ ذـلـكـ تـقـولـ إـنـ الفـعـلـ « سـعـدـ » مـثـلاـ لـاـ يـمـكـنـ إـسـنـادـهـ عـلـىـ الـحـقـيقـةـ إـلـىـ مـنـ يـصـحـ وـصـفـهـ بـالـسـعـادـةـ . فـهـذـاـ الفـعـلـ وـمـشـتـقـاتـ مـادـتـهـ وـمـاـ يـدـلـ مـنـ الـكـلـمـاتـ عـلـىـ مـنـ يـصـحـ وـصـفـهـ بـالـسـعـادـةـ وـهـمـ الـأـحـيـاءـ الـعـقـلـاءـ ذـوـ الـأـفـهـامـ وـالـعـاطـفـ ، كـلـ ذـلـكـ مـنـ الـمـشـتـقـاتـ وـالـكـلـمـاتـ الـأـخـرـىـ قـبـيلـةـ وـاحـدةـ .

فـإـذـاـ خـرـجـ الـفـعـلـ مـنـ حـدـودـ قـبـيلـتـهـ إـلـىـ قـبـيلـةـ الـكـلـمـاتـ الدـالـةـ عـلـىـ الـجـمـادـ ، فـقـلـنـاـ « سـعـدـ الـحـجـرـ » مـثـلاـ ، فـإـنـ الـفـعـلـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـ يـرـفـضـ ، وـتـنـسـبـ الـجـمـلـةـ إـلـىـ الـإـحـالـةـ . وـأـمـاـ إـذـاـ لـجـاـ الـفـعـلـ إـلـىـ قـبـيلـةـ أـقـلـ تـعـارـضـاـ مـعـ طـبـيعـتـهـ مـنـ قـبـيلـةـ الـجـمـادـ فـرـمـاـ لـحـقـ بـهـذـهـ قـبـيلـةـ لـصـيقـاـ أوـ مـوـلـيـ ، أوـ بـعـيـارـةـ أـخـرـىـ بـطـرـيـقـ الـمـجازـ ، وـهـكـذـاـ نـخـرـجـ مـنـ نـطـاقـ الـإـحـالـةـ إـلـىـ نـطـاقـ الـمـجازـ ، فـنـقـولـ مـثـلاـ « سـعـدـ نـهـارـنـاـ بـوـجـودـكـ » . وـفـيـ كـلـتـاـ الـحـالـتـيـنـ : الـإـحـالـةـ وـالـمـجازـ تـجـاهـلـ لـلـأـخـتـصـاصـ الـمـعـجمـيـ ، وـلـكـنـ الـحـالـةـ الـأـوـلـىـ مـرـفـوضـةـ وـلـلـحـالـةـ الـثـانـيـةـ مـبـرـراـتـهـ الـأـدـيـةـ الـتـيـ تـكـوـنـ لـلـاستـعـمـالـ الـعـدـوـيـ ، لـأـنـ الـمـجازـ عـدـولـ عـنـ الـمـعـنـىـ الـأـصـلـىـ إـلـىـ الـمـعـنـىـ الـفـنـيـ ، وـقـدـ ذـكـرـنـاـ شـيـئـاـ مـنـ ذـلـكـ فـيـ الـكـلـامـ عـنـ قـرـيـنةـ « الـبـنـيةـ » .

وبعد فقد يقول قائل إنك تكلمت في كتابك «اللغة العربية — معناها ومبناها» عن الترخيص في القرائن النحوية من قبل الفصحاء ، ثم نسبت إلى القرائن النحوية في هذا الموضع الحاضر إنها قد يعدل بها إلى الأصل لأغراض أسلوبية أدبية ، فما الفرق بين الترخيص وبين الاستعمال العدولي ، والجواب على ذلك فيما يلي :

- ١ — الرخصة لا تكون إلا من الفصحاء أما الاستعمال العدولي فقد كان منهم وهو يكون من غيرهم .
- ٢ — لو ترخيص معاصر لنسب إلى الخطأ ، ولو استعمل أسلوباً عدولياً لنسب إلى الطموح الأدبي .
- ٣ — الرخصة مرهونة بمعندها ، والأسلوب العدولي غير مرهون بشيء .
- ٤ — الرخصة نحوية ، والأسلوب العدولي أدبي .

ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك بالترحيم الذي هو حذف آخر المنادى للتخلص ونقارنه بقول الراجز «أو الفاماكة من ورق الحمي» ، إذ لا يقبل من أحد أن يقيس على قول الراجز ولكن من المقبول أن نقيس على الترحيم .

وبعد ، فما طاقة الطالب غير الناطق بالعربية للاستماع بنصوصها الأدبية ؟ ليس الجواب بسيطاً كما يوحى السؤال ، لأن الاستماع بالنص الأدبي يرتبط بأمور كثيرة ، أحدها الجانب الشكلي اللغوي ، أو جانب الأسلوب والاستعمال .

وعلى الرغم من تفصيل القول في العدول عن أصل القرائن ، واتخاذ هذا العدول وسيلة من وسائل الوصول إلى الاستماع ، لا نجد هنا الجانب المؤثر الوحيد في تلك الاستجابة المعقدة . فهناك طرق متعددة يصعب حصرها يليو للمتأمل أنها تقود إلى التأثير الجمالي بالنص وقد يعد من ذلك ما يلي :

- ١ — قد يشير النص الأدبي في النفس نزعات كامنة ، فيأتي تعبيراً صادقاً عن مكتونها ، فيصادف فيها قبولاً مرجعه إلى المضمون لا إلى الشكل اللغوي .
- ٢ — قد يشير النص الأدبي في نفس متلقيه عواطف لم تكن في نفسه من قبل ، فينتهي إلى ما انتهى إليه صاحب النزعات أو النزعات الذي سبق ذكره تحت رقم (١) .
- ٣ — قد يكون تصوير موضوع النص من حيث (هيكل الفكرة لا تركيب اللغة) تصويراً يارعاً فيدخل إلى نفس المتلقي من مدخل الإعجاب بالإبداع والوضوح .
- ٤ — قد يكون النص صادقاً بالنسبة إلى الطبيعة الإنسانية إذ يعبر عن خلجانها النفسية وأنمط علاقاتها الاجتماعية وهذا هو النوع المرشح لأن يصير أدباً عالمياً ، فإذا تلقاه قارئ ، أو سمع وجد فيه نفسه ، وعثر على خفاياها ، فأحس بجمال الكشف والمعرفة اللذين لم يكلفاه تعرية النفس ولا انقضاضها .
- ٥ — قد يتسم النص بسمة شخصية لصاحبها تثير الإعجاب ، كالشجاعة ، أو عمق الفكرة ، أو البساطة ، أو الصراحة فيقبل المتلقي عليه مستمتعًا بالسممات المذكورة .

كل أولئك استمتع بالمضمون وقد سبق أن ذكرنا أن هنالك في هذا البحث مُنصرف إلى الشكل اللغوي . ولكن الشكل اللغوي ذاته ليس أقل عطاء بالنسبة للاستمتاع كما رأينا في الصفحات السابقة . فرب إيقاع راقص ، أو قافية رنانة ، أو بحر من بحور الشعر مناسب للغرض ، أو طريقة عرض حسنة الترتيب ، أو كلمة حسن اختيارها في موضعها ، أو استعمال عدولى لما سبق بيانه ، رب شيء من ذلك يترك في النفس أثراً لا يقل عمقاً عن آثار الاستمتاع بالمضمون . بل إن المعانى الهماسية والاستدعاية والانفعالية واللزومية والانعكاسية ومفهومات

الخالفة وغيرها مما يتولد من الألفاظ والتركيب يصير بنفسه مضمونا من نوع خاص ، وبه يصير اللفظ ينبوعاً للمعنى لا رمزاً عليه .

والسؤال مرة أخرى : هل يطبق الطالب غير الناطق بالعربية أن يستمتع بنصوص الأدب العربي ؟ أو بعبارة أخرى : هل يمكن الوصول إلى الاستمتاع بواسطة التعلم ، كما يصل إلى التعرف والاستيعاب ؟ الذي يبدو لي أن كل شيء إن صلح للاكتساب فقد صلح بالتالي للتعلم . ويحملو للكثيرين من يكتبون في تعليم اللغة الثانية أن يبدأوا مع غير الناطق بهذه اللغة من حيث يبدأون مع الطفل ، ثم ينبعون بعد ذلك إلى فارق يرون أنه هاماً ولكنه غير مانع لهذا القياس . ذلك أن الطفل يبدأ تعلم لغة أمه وله ميزتان :

- ١ — استعداد فطري لاكتساب أي لغة ليجعلها لغته الأولى ، فلو صادف لغة أخرى غير لغة أمه لاكتسبها بنفس الدرجة من السليقة .
- ٢ — أنه يبدأ التعلم بصفحة بيضاء ناصعة لم يسبق لها أن انشغلت بعادات لغوية يلزم التغلب على سلطانها على نفسه ، من أجل أن تأذن للغة أمه أن تحتل مكاناً في عادات الطفل . لغة الأم في هذه الحالة يصد عليها قول الشاعر :

« فصادف قلباً خالياً فتمكنا »

أما الطالب غير الناطق باللغة الثانية ، فإنه يبدأ التعلم بعد أن يلي الاستعداد الفطري الطفولي عنده لاكتساب لغة ما ، ثم يبيده وقد تحكمت عادات لغوية جديدة تقاومها عادات لغوية قدية مستقرة في نفس الطالب .

ولكن هذا الطالب يتعلم على أي حال . أقول ذلك دون تحفظ بالنسبة لمرحلة التعرف ، ثم أقوله بشيء يسير من التحفظ فيما يتصل بمرحلة الاستيعاب . فليس

كل طالب قادراً على أن يستوعب ثقافة غير ثقافته إلا أن يعزز التعلم بالمارسة والإقامة في وطن هذه الثقافة . أما الاستمتاع فيتطلب مع التعلم استعداد خاصاً ، لأنه حالة من حالات النفس ، والحالات النفسية لا يوصل إليها بمجرد التعلم . وربما اعترض معتبر بأن هذا الكلام يتناقض مع ما ذكرته منذ قليل من أن أي شيء إن صلح للاكتساب فقد صلح وبالتالي للتعلم . والرد على هذا الاعتراض أن الاستمتاع ربما أطلق بمعنى : الأول يعني الحالة النفسية المرحة السارة التي يصل إليها المرء عند رؤية شيء الممتع . والثاني يعني الحالة العقلية الواعية التي تمكن الناظر من أن يقول : هنا موطن إمتناع بسبب كذا ، وهنا موطن قبح بسبب كذا . وهذا المعنى الثاني يصير معه الاستمتاع تعرفاً على مواطن الإمتناع ، ومواطن القبح ، وهو بكلونه تعرفاً ينحاز إلى موضوع الفصل الأول من هذا البحث ، وأكثر ما يصلح لذلك من أنواع الاستمتاع هو الجانب اللغوي منه الذي سبق شرحه في هذا الفصل ، أما الاستمتاع بالمعنى الأول فإنه يقوم على استعداد فطري قد لا يكون لدى المرء وهو يقرأ أدب لغته الأولى « لغة الأم » . فكثير من الناس يقرأ فيستوعب ولا يستمتع مع أن اللغة لغته والثقافة ثقافته .

وبالمعنى الثاني يمكن للاستمتاع أن يدخل في برنامج حجرة الدرس ، لأنه استمتاع بطرق التعبير بيني على تدريب الطالب على الكشف عن مواطن الجمال في النص ، أو بعبارة أخرى تدريب الطالب على التعرف على هذه المواطن ، وإدراك السبب في كون هذه العبارة أحسن من تلك ، ولم كانت العبارة على هذه الصورة ولم تكن على صورة أخرى ، مثل ما شرحناه عند التعرض للفصل في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ (الأنعام ١٥٨) إذ لم تكن الآية على إحدى الصورتين الآتيتين :

- ١ - يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن آمنت من قبل أو
كسبت في إيمانها خيراً، إيمانها .

٢ — يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع إيمانها نفسها لم تكن آمنت من قبل أو
كسيت في إيمانها خيراً .

وسيقال للطالب بالنسبة للتركيب المفروض الأول إن الفعل وفاعله المفرد لا يجوز الفصل بينهما بكلام غير مفرد ، لأن الفصل بينهما على هذه الصورة يذهب بايقاع الجملة وتوازنها ، ويترك الفاعل قلقاً في مكانه من آخر الجملة . وإذا وقع القلق في النص تسرب إلى نفس متلقي النص ، والقلق في النفس عدو الإحساس بالجمال . وسيقال بالنسبة إلى التركيب المفروض الثاني إن وضع الفاعل بعد الفعل مباشرةً مع اشتغال الفاعل على ضمير المفعول يوقعنا في محظوظ عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وليس رفضنا لعود الضمير إلى هذا المتأخر في اللفظ والرتبة مجرد طاعة عمياً لما أمر به النحاة — فإن السبب في رفض هذا التركيب في مجرب الكلام عن الاستمتعان أن الضمائر تدل على مطلق غائب أو حاضر ، فإذا أريد لها أن تدل على خصوص غائب أو حاضر افتقرت إلى مرجع أو قرينة حالية ، فلا تدل على معين إلا إذا سبقها ما يشير إلى هذا المعين ، ليكتسب الضمير دلالة على خصوص الغائب بفضل هذا المرجع السابق . أما إذا ورد المرجع متأخراً لفظاً ورتبة كما في التركيب المفروض الثاني فإن الضمير يظل على عموم الإفادة وإطلاق الغيبة صالحًا لأن يعود إلى الآيات صلاحيته للعودة إلى النفس فليس مرجع في الجملة أولى بهذا الضمير من غيره فيحتمل المعنى « إيمان الآيات » أي الإيمان المترتب على مجيء هذه الآيات آخر الأمر (والاضافة تكون لأدنى ملابستة) كما يحتمل « إيمان النفس » ، ومن هذا الاحتمال تأتي الحقيقة ويأتي القلق . ومرة أخرى نقول : إن القلق في النفس عدو الإحساس بالجمال . وهكذا يمكن للاستمتعان أن يدخل في برامج تدريس النصوص بعد أن تحول إلى قبيل التعرف على طرق التركيب وخصائص التعبير .

خاتمة

لقد رأينا فيما سبق أن العمليات العقلية التي يشتمل عليها اكتساب اللغة العربية بالنسبة لغير الناطقين بها هي ثلاثة عمليات تم كل منها في مرحلة ، وأن بين هذه المراحل رتبة محفوظة من الناحية النظرية وإن تداخل بعضها مع بعض بدرجات متفاوتة لدى بعض الدارسين . فليس من المقبول أن يتم الاستيعاب قبل التعرف ، لأن الاستيعاب هو الفهم ، وهو لا يتم إلا بعد التعرف على الرموز والقرائن المؤدية إليه ، وليس من المقبول أيضاً أن يستمتع الطالب بنص لم يتعرف على مكوناته ولم يفهم المقصود منه . ومن هنا جاءت دعوى حفظ الرتبة بين هذه المراحل الثلاث .

ولقد رأينا أن التعرف تناول الأصوات والصيغة الصرفية والعلاقات الاشتراكية ، وأقسام الكلم والقرائن النحوية ووظائف الأبواب ، والظواهر السياقية وأنماط الجمل وأضرب الأساليب النحوية كالخبر والإنشاء والإفصاح والشرط والمعنى الوظيفية لكل أولئك ، وصلاحية بعض تراكيب الجمل للدلالة على أكثر من معنى وظيفي ، كدلالة الماضي المثبت والمفي بلا على الدعاء ، ودلالة الاستفهام على الإنكار ، ودلالة الشرط الامتناعي بـ (لو) على التبني ، ودلالة « يا » النداء على التعجب ، نحو : يا طيب ما شمت ويا حسن ما رأيت . ورأينا أيضاً أن الاستيعاب معناه فهم النص في إطار الثقافة والإشارات التاريخية والجغرافية والفلكلورية ، والخلقية والدينية ، والأطر العامة لموقف المجتمع صاحب اللغة من أوضاع العالم الخريط به ورؤيته لهذا العالم . والاستيعاب المقصود هنا هو استيعاب المعنى من جانبيه المعجمي والدلالي الاجتماعي ، أي فهم المقصود بالكلمة المفردة في موقعها من النص ، وفهم المعنى الكلي للنص في ضوء ما قدمنا ذكره من الأطر الثقافية .

وأما الاستمتع فقد تجنبنا قصداً أن يجعله عملية نفسية قوامها التأثر الانفعالي بمحضون النص وطريقة عرضه وبنية أفكاره وما يتسم به من واقعية أو رومانسية أو غير ذلك ، لأن موضوعنا هو اكتساب اللغة لا تحليل الأدوات والانفعالات .

ومن هنا كان الاهتمام منصبنا على كيفية التصرف الفني الفردي في تسخير عبقرية اللغة العربية المتمثلة في إجازة العدول عن القوالب القياسية بطرق مقبولة لإحداث تغييرات مدروسة في المعنى يأتي عنها الاستمتع بالنص . وقد عدنا من هذه الطرق المقبولة ما درج الاستعمال العربي على مر العصور على مُتّجِهٍ شرعية الصواب على الرغم من كونه في المنشأ جنوا عن الصواب . عدّدنا من ذلك :

النقل — تسخير اللفظ لتوليد المعنى — الترجم — المناسبة الصوتية بإعراب الجوار ونحوه — الالتفات — اختلاف الاعتبار — التغليب — حذف الرابط — ضمير الفصل — عدم المرجع — الإعادة على متّأخر لفظاً ورتبة — التقديم — الحذف — الزيادة — الفصل — الاعتراف — التضمين — تجاهل الاختصاص . فهذه ثمانية عشر أسلوباً عدولياً للاستمتع .

ولما كان هذا الأسلوب العدولي ربما اخالط في الفهم مع الترخيص في القرينة فقد فرقنا بينهما وأعطيتنا كلّاً منها من الوصف والتقييد ما ينبغي أن يتضح به في

الذهن ، ولا يخالط بصاحب الفهم . ولما كان من المحتمل أن يرد سؤال على نسبة الاستمتع إلى هذه الأساليب كان علينا أن نبادر إلى القول بأن المقصود بالاستمتع هنا حالة عقلية واعية لا نفسية غامضة . ومرجع وصف الاستمتع هنا بالعقلانية والوعي أنه مبني على التعرف على طرق العدول ، والأدراك اليقظ لاختلاف المعاني باختلاف العادات ، ومعرفة أن التركيب لو كان كذلك له أثر معين ، ولو اختلف لاختطف أثره . فهذا أشبه بالاستمتع بتصريف الأمور عن قصد وعمد ، منه الاستمتع بالموسيقى أو الرسم . الأول عقلاني والثاني انفعالي .

ولقد تكرر الكلام في هذا البحث عن المناسبة المعجمية بين الكلمة والكلمة ، أو كما سمعنا ذلك أحياناً «الاختصاص المعجمي» ولكن ذكر هذه الظاهرة في كل موقع كان لاستخراج حقيقة مختلفة عنها في الموقع الآخر فكان ذكر المناسبة أولاً في فصل «التعريف» بقصد الكلام عن التعرف على مستوى المعجم ، واقتصر الأمر على التنبيه إلى العلاقة بين الكلمة ومعناها الأصلي . وكان ذكرها ثانياً في فصل «الاستيعاب» بقصد تعداد ما يمكن أن يرد على الكلمة من معنى غير المعنى الأصلي ، فيحسن استيعابه . وكان ذكرها ثالثاً في فصل «الاستمتاع» بقصد شرح مبدأ النقل ، حين يتصل النقل بالمعنى ، ثم عند الكلام في تقسيم الاختصاص إلى صرفي ومعجمي . ونرجو ألا يكون هذا التكرار مدخلاً لاعتراض القارئ الكريم ما دامت الظاهرة الواحدة تتعدد جوانب الانتفاع بها فيحتاج كل جانب منها إلى إعادة ذكرها .

بقي لنا أخيراً أن نقول إن هذا البحث قد ألقى حجر الأساس لنظرية جديدة في الأساليب العربية هي نظرية الأسلوب العدولي ، التي جمعت من الاستعمال أشتاتاً تناولها الأقدمون في مظانها المختلفة من النحو (كالنقل والترحيم ، وإعراب الجواز والاختلاف الاعتبار ، ومحذف الرابط وضمير الفصل ، وعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة ، والمحذف والزيادة والتضمين) ومن البلاغة (كبسخير اللفظ لتوليد المعنى ، والالتفات ، والتغليب ، والجاز) . لقد كان الأقدمون على علم بكل هذه الظواهر ولكنهم لم يجمعوا أشتاتتها في إطار واحد ولم يقيموا بينها شركة في تفسير واحد . بل إن معظم هذه الظواهر ورد في النحو ولم يرد في البلاغة ولذلك أن نظرية الأقدمين إليه كانت نظرتهم إلى الظواهر التحليلية . وهكذا نأوا به عن الطابع التركيبي للأسلوب ، وعن مجال الدراسة الأسلوبية . كانت هذه الظواهر عند النخاوة موضوعاً للتحليل والتأنيل والاعتذار ، ولكنها في إطار هذا البحث موضوع للدراسة الأدبية والاستمتاع بالأساليب اللغوية وبالاعتذار دون الاعتذار .

هذا هو البحث الذي نقدمه شعاعاً نظرياً هادينا (إن شاء الله) على طريق
اكتساب غير العرب لغة العرب ، والله أسأل أن يؤيد هذا الشعاع بأشعة أخرى
يطلقها زملاء آخرون ، لتكشف المعلم والصوّى على محجة لغة القرآن .
والله تعالى الموفق إلى الخير .



المراجع

- القرآن الكريم
- ٢ - الخليل : العين
- ٣ - سيبويه : الكتاب
- ٤ - الجاحظ : البيان والتبين
- ٥ - القراء : معاني القرآن
- ٦ - ابن جبي : سر صناعة الاعراب
- ٧ - ابن جبي : الحتسب
- ٨ - ابن سينا : أسباب حدوث الحروف
- ٩ - ابن عبد البر الماتلي : رصف المباني
- ١٠ - ابن أم قاسم المراوي : الجنى الدافى
- ١١ - ابن هشام الأنصاري : مغني الليب عن كتب الأعارات
- ١٢ - محمد بن مالك : الألفية
- ١٣ - ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك
- ١٤ - السيوطي : الاتقان
- ١٥ - السيوطي : بغية الوعاة
- ١٦ - إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة
- ١٧ - تمام حسان : اللغة العربية — معناها ومبناها
- ١٨ - تمام حسان : الأصول
- ١٩ - صحيفة الأهرام : العدد الصادر يوم ١٩٨٣/٣/١٨ م
- Minnis-N.Minnis, ed., *Linguistics at Large* — ٢٠
 (London 1971 Gollancz), P. 252.

Otto Jespersen, *Language, Its Nature, Development and Origin*, PP. 55 - 60. — ٢١

فهرست

الصفحة	العنوان
٥	تقديم
٧	مقدمة
١٧	التعرف
٨١	الاستيعاب
١١١	الاستمتاع
١٥١	خاتمة
١٥٥	المراجع